

مستقبل المالية

إعادة تعريف دور التمويل
في عالم الثورة الصناعية الرابعة







الدكتور محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية

تصدير

أي حلول للمشكلات المترابطة؟

ضرورة إحداث تغيير اقتصادي جذري - تحقيق أولوية اقتصادية جديدة بوسائل عمل قطاع المالية

لم تتعاف الاقتصادات العالمية تعافياً تاماً قط من الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨. وقد اقترحت حلول عديدة لتحسين تنظيم قطاع الخدمات المالية والخدمات المصرفية وفقاً لضوابط أكثر صرامة ولوائح احترازية متحفظة سلّطت مزيداً من الضوء على ضعف هذا القطاع. وأبرزت الضغوط الاقتصادية الناجمة عن جائحة "مرض فيروس كورونا المستجد" ضرورة إعادة تحديد السياسات المالية لدعم الاقتصاد الحقيقي دعماً أفضل. ويُفترض في برنامج إصلاحاتنا جازاً أن يرفض النظام المالي التقليدي رفضاً قاطعاً وأن يقدم بديلاً جذرياً وقابلًا للتحقيق في الوقت نفسه.

ولا بدّ لهذه الخطة التحويلية من أن تسترشد بالاتجاهات الحالية والخطاب الفكري العالمي عن التنمية المستدامة، وتتنازاً للتغييرات المؤسسية والمجتمعية والتكنولوجية الإيجابية الجديدة، وتستفيد من تجارب (إخفاقات ونجاحات) النظامين الماليين القائمين، التقليدي والإسلامي، معاً.

وتستمدُّ مبادئ نموذج الاقتصاد الإسلامي قوّتها من قيامها على أسس أخلاقية وفهم معين للاقتصاد، وهو ما يجعلها قادرة على تشكيل سياسة اقتصادية سليمة تعيد إدخال العدالة إلى النظام المالي، حيث تحتلُّ المساواة والشمولية موقع الصدارة من الخطة.

لقد أدّى التقدم التكنولوجي المحرّر في العقد الماضي إلى خلطة نموذج عمل الصيرفة التقليدية. وصارت اتجاهات هذا القطاع، بين ضغوط المنظمين من الأعلى إلى الأسفل وتوقعات العملاء من القاعدة إلى القمة، تؤثر على الممارسات المالية وعلى تخصيص رؤوس الأموال. كذلك، فإن أخذ الجوانب الاجتماعية والبيئية في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية مهّدت السبيل لممارسات سوق أكثر عدلاً وشفافية.

كشفت صياغة الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية المستدامة، الذي يوائم تدفقات وسياسات التمويل العالمية مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي حدّدها "أهداف التنمية المستدامة"، عن حجم التمويلات الضرورية والتدابير اللازمة للتصدي لمشكلات القرن الذي نعيش فيه. ويرمي هذا الإطار، المعروف باسم "خطة عمل أديس أبابا"، إلى تحقيق التناز بين جميع تدفقات الموارد المحلية والدولية، والسياسات، والاتفاقيات الدولية، وإلى تنسيق ما تبذله الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهود في سبيل بلوغ مجموعة من الأهداف الإنمائية المشتركة.

وتؤدّي الأطراف المكوّنة للقطاع المالي دوراً أساسياً في التخصيص الكفء للموارد في الاقتصاد، سواء كانت هذه الأطراف جهات ميسرة للمعاملات المالية أو جهات فاعلة تتخذ قرارات استثمارية. غير أن النظام المالي القائم ظلّ، حتى الآن، يدمج الجوانب البيئية والاجتماعية في ممارساته بوتيرة بطيئة مقارنة بما تتطلبه التحولات العالمية، وذلك لأنه يسعى وراء تحقيق الأرباح، القصيرة المدّة في الغالب، بدلا من إضافة قيمة مستدامة بعيدة الأمد.

ولكن يكون التحوّل المطلوب متسقياً مع الجدول الزمني للخطة العالمية، فلا مناص من أن يتجاوز نموذج عائد المخاطرة الحالي الذي يوجّه قرارات الجهات المستثمرة أو نموذج تعظيم النتائج المحالّ الإجمالي الذي يحفز سئاء السياسات. إذ ما لم توضع حلول وسياسات مالية جديدة، فإنه يُرَجَّح أن يلتفت القطاع ذات يوم، إلى الوراء فيقول: "ما فعلنا كان قليلاً جداً ومتأخراً جداً".

وما زال يتعيّن على قطاع المالية الإسلامية، بسبب تنامي رسمة أصوله، أن يساهم مساهمة كاملة في حلّ المشكلة العالميّة التي تُوّجّق القرن الذي نعيش فيه. وهو ما لن يتأتى له إلا بتغيير جذريّ يجعله يتواءم مع قيمته الأساسية ويراعي الاحتياجات المتغيرة الجديدة بفضل التقدّم التكنولوجيّ الحديث والمقبّل. ويمكن للبنك الإسلاميّ للتنمية، القويّ ببلدانه الأعضاء السبعة والخمسين، التي تستحوذ على معظم وسائل عمل القطاع، أن يظلم بدور رائد في تشكيل مستقبل سوق قطاع المالية عموماً، وليس سوق المالية الإسلامية فحسب.

إنّ المعلومات المتضمّنة في "تقرير مستقبل المالية" ونظريته النقدية والفريضة للتحديات والفرص والطول تشكّل أساساً ومنطلقاً قيّمين لاستحداث هيكل ماليّ جديد في المستقبل. فلطالما كانت الأزمات فرصة للتغيير والإصلاح، فلنبدأ من الآن.



محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية

تصدير

المجال منها إنشاء "الأكاديمية المالية" سعياً للارتقاء بالقطاع المالي في المملكة و تطوير مخرجاته، إضافةً إلى دعم نشاط قطاع التقنية المالية، حيث وصل عدد شركات المدفوعات في قطاع التقنية المالية المصرح لها (١١) شركة، إضافةً إلى عدد (٣٢) شركة مصرح لها في البيئة التجريبية. كما أعلن البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن نتائج مشروع "عابر" والذي يهدف إلى إثبات جدوى وفهم ودراسة أبعاد استخدام تقنية السجلات الموزعة في التسويات المالية عن كُتب من خلال التطبيق الفعلي، وفهم متطلبات إصدار عملة رقمية مشتركة بين البلدين من أجل تطوير أنظمة الدفع عبر الحدود، واستخدامها في كوحدة تسوية لعمليات البنوك التجارية، سواء كانت عمليات محلية أو بين حدود البلدين، وهي مبادرة تعتبر من أولى التجارب العالمية في هذا المجال. كما قامت المملكة بإصدار عدد من التراخيص للبنوك الرقمية منها بنك (إس تي سي)، والبنك السعودي الرقمي لتقديم خدمات مالية عن طريق القنوات الرقمية لمواكبة آخر التطورات في القطاع المالي والتقني. وضمن مبادرة التوجه نحو مجتمع غير نقدي، قام البنك المركزي السعودي بإطلاق نظام المدفوعات الفورية في شهر فبراير من العام الحالي (٢٠٢١م) ليتيح بذلك إمكانية الحوالات الفورية والمجدولة بين مختلف البنوك في المملكة وعلى مدار الساعة، وتعد المبادرة خطوة أساسية في تعزيز مركز المملكة كإحدى الدول المتقدمة في خدمات القطاع المصرفي والتقنية المالية، وتحويلها إلى مركز رائد للابتكار في قطاع التقنية المالية. كما حققت المملكة العديد من الإنجازات في القطاع المالي منها ارتفاع نسبة المعاملات غير النقدية إلى (٣٦٪) من إجمالي كافة عمليات الدفع في المملكة خلال عام ٢٠١٩م متخطية الهدف المقدر ب(٢٨٪) خلال العام ٢٠٢٠م، وذلك من خلال عدة مبادرات ساهمت في تطوير منظومة المدفوعات الفورية وتطوير البنى الأساسية للسوق المالية وتخفيض المخاطر، مما يساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتعزيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تعزيز موقع المملكة الرائد في صناعة المصرفية الإسلامية حيث تمثل هذه الصناعة في

يشهد الاقتصاد العالمي العديد من التحولات والتغيرات في كافة قطاعاته ومكوناته، حيث أنه من المتوقع بأن تكون التكنولوجيا والتقنية الرقمية هي المحرك الرئيسي في كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية. وقد بدأت تلك التغيرات في المجال التقني والرقمي تحتم على صناعات القرار بالعمل على تسخيرها واستخدامها لخدمة التنمية الاقتصادية في كافة القطاعات، حيث يعتبر القطاع المالي أحد أهم وأبرز تلك القطاعات التي توفر فُرصاً ثمينة لتعزيز دور التقنية في التنمية حول العالم وخصوصاً في البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وهو الأمر الذي يستوجب العمل لاستغلال تلك الفرص ومواجهة التحديات الناشئة من تلك التطورات التقنية في القطاعات المالية لدى بلداننا في العالم الإسلامي.

أن هذا التقرير يأتي امتداداً للدور الكبير الذي تلعبه مجموعة البنك الإسلامي كشريك رئيسي في تنمية البلدان والمجتمعات الإسلامية وذلك من خلال تسخير كافة إمكانياته المالية وخبراته في مجال التنمية لخدمة أعضائه. ويساهم التقرير في تعزيز المفاهيم المالية لتصبح متوائمة مع الثورة الرقمية التي يشهدها عصرنا الحديث. كما يسلط الضوء على التحديات والفرص الناتجة من التغيرات التكنولوجية، الأمر الذي يساهم في تعزيز عملية صنع القرار للانتقال لعالم التقنية والتكنولوجيا والتحول الرقمي الكامل التدريجي لكافة القطاعات المالية مثل التمويل و الحيرفة والخدمات المالية الأخرى.

لقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية استغلال التطورات التقنية التي يشهدها العالم من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠ و التي بنيت على العديد من المحاور ومنها تطوير القطاع المالي والذي يهدف إلى تحقيق الترابط والتكامل بين منظومة القطاع المالي وتحقيق أسواق وقطاعات مالية متقدمة وفق وسائل وأدوات تساهم في تحقيق نمو مستمر ضمن إطار مالي مستقر ومستدام، حيث قامت المملكة بعدد من برامج التطوير في هذا

المملكة ما يقارب (٢٠,٢٪) من أصول الصناعة المصرفية الإسلامية عالميًا. وقد كان التحول الرقمي عاملاً مهماً خلال رحلة تحقيق هذه الأهداف، حيث تهدف المملكة بأن تكون دولة رقمية رائدة من خلال الاستفادة القصوى من البيانات الضخمة و توفير كافة الخدمات بشكل رقمي وذاتي التحكم.

وفي الختام يعيش العالم حقبة جديدة ستكون فيها البيانات والتكنولوجيا هي المحرك الأساسي للاقتصاد والتنمية وإنه لمن دواعي سروري رؤية مجموعة البنك الإسلامي وهي تستكمل مسيرتها الناجحة والمثمرة المواكبة للحراك العالمي في مجال التنمية والاقتصاد وذلك لخدمة بلدانها الأعضاء. مع تمنياتي بدوام الازدهار والرفاه الاقتصادي لشعوبنا وبلداننا الإسلامية.

ISDB



البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

الشكل ١: ملخص توصيات السياسات والدعوات المتعلقة بالشركات

الثورة التكنولوجية	تغيّر المناخ	الضغوط الاجتماعية		
			البنى التحتية المالية	البنى الفوقية المالية
			على المدى القصير	دليل سياسة اقتصاد الرعاية الاجتماعية
			على المدى المتوسط	التقود الرقمية البديلة
				آليات الاستقرار المالي البديل
				البنوك الإنمائية المختة
				البنوك الإنمائية الاجتماعية
				البنك الإسلامي التاجر
				تكنولوجيا التصنيف
			على المدى البعيد	صيرفة الاحتياط الكامل

التقارير القطاعية المعقّمة:

سُستكمل سلسلة تقارير "التوقعات المستقبلية" بتحليلات قطاعية معقّمة من أجل توفير تحليل تشغيلي أكثر تفصيلاً لبعض القطاعات.

الجدول ١: تقرير مرتقب (البحث التجريبي المتعلق بالعمل القطري):

القطاع	مستقبل المالية الإنمائية	مستقبل المالية المستدامة	مستقبل المالية اللامركزية
الموضوع	نموذج عمل البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في تمويل الأهداف العالمية	القوة المحركة لتخصيص رأس المال المستدام (البيئي والاجتماعي والحوكمة، الاستثمار ذو المسؤولية الاجتماعية، تمويل التأثير)	نموذج عمل البنك التجاري في عملية تطبيق لامركزية الصناعة
الأطراف المعنية	البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف	الجهات الاستثمارية المؤسسية، المنظمات غير الحكومية، الجهات الخيرية	البنوك المركزية، البنوك، المؤسسات التنظيمية

إعادة تعريف دور التمويل في عالم الثورة الصناعية الرابعة

التمويل مستفيد من التحول التكنولوجي ووسيلة للتغيير في الوقت نفسه

يقوم دور قطاع المالية الإسلامية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لبلداننا الأعضاء مستقبلاً على تعزيز الشمول المالي، والوساطة، وتحسين القابلية للتمويل البنكي، وإنتاج المعلومات. ويرمي هذا التقرير إلى إعادة تصميم نظام المالية الإسلامية من أجل الاستفادة الاجتماعية المثلى من تحويل آجال الاستحقاقات، وحشد المزيد من التمويل العادل والمستدام للصناعات وسلاسل القيمة الإنتاجية.

ويمكن تنفيذ ذلك بالوضع التدريجي والتطوري لأفضل الوسائل والأدوات الإستراتيجية، وإطار مؤسسي وتنظيمي أكثر مواتية، وبعتماد قطاع المالية الإسلامية للتكنولوجيا اعتماداً أكثر سرعة وأهمية من أجل تحسين كفاءتها، وتجربتها مع العملاء، وشمولها، وإنصافها. وأهداف هذا التصميم الجديد هي:

- تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من تحسين تصديها للاحتياجات والتهديدات المعاصرة، ومن إعادة تحديد الدور الإنمائي للمالية بإعادة توجيه الموارد صوب القطاعات والمجالات الاقتصادية الأكثر قدرة على استحداث القيمة المستدامة؛
- الدفع باتجاهات وممارسات تحويلية تغيّر طريقة عمل السياسات الحكومية الحساسة للتمويل، وتوسّع نطاق أدوات السياسة اللازمة لتطوير قطاع مالي يركز على الإنتاجية ويستطيع دعم البلدان الأعضاء فيما تبذله من جهود لتحقيق تطعاتها الإنمائية؛
- تحقيق قدر أكبر من التعميق المالي والنهوض بمؤسسات مالية عادلة تراعي البيئة وتركز على التنمية وتتسم بالمرونة والكفاءة وتعتمد بسهولة تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة لحل المشاكل التي تعاني منها بلداننا الأعضاء.

التطورات في مجال المالية والصيرفة

تشكك التكنولوجيا المالية والشركات التكنولوجية الضخمة في صلاحية نموذج العمل التقليدي لمؤسسات الصيرفة

وتعمل تكنولوجيات مثل "البيانات الضخمة"، والخدمات الرقمية الشخصية (المستشار المالي الآلي، والدعم المالي الشخصي، مثل)، والذكاء الاصطناعي المستهدف للمنتجات الاستهلاكية وتحليلات الائتمان، ومبادرات الصيرفة المفتوحة على إعادة تشكيل قطاع الصيرفة، مما يؤدي إلى تسريع اتخاذ القرارات الائتمانية، وتحسين تجربة العملاء (المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأفراد)، والتكاليف المؤتمتة والمنخفضة (تكاليف المعاملات).^{١١} وتحدث هذه التغييرات أيضاً في قطاع إدارة الأصول وفي مؤسسات الصيرفة الموازية، التي تركّز أكثر فأكثر على التكنولوجيا وتجربة العملاء وخفض التكاليف.

- **المنافسة المتسببة عن التكنولوجيا:** تعمل التكنولوجيا أيضاً على تقليل تكلفة انضمام الفاعلين الجدد إلى القطاع. وسيتمكّن خفض شروط الدخول من احتدام المنافسة، التي ستعود بمنفعتها على العملاء. وستعني الحوسبة السحابية، والتوزيع عبر مختلف القنوات الرقمية، وزيادة الرقمنة تحويل العملاء أكثر فأكثر نحو الصيرفة المباشرة والتكنولوجيا المالية من أجل الحصول على الخدمات المالية. ويمكن لهذا النوع الجديد من المؤسسات المالية أن يعمل عمل الشركات الاستهلاكية ذات المنافذ المتعددة. وتتسم بمرونة كبيرة في تحسين نموذج توزيعها حتى يمتدّ نطاقه إلى ما وراء العملاء التقليديين المقبولين لدى البنوك.
- **تغيير المواقف من القضايا الاجتماعية والبيئية.** باتت الجهات الفاعلة بشتى أنواعها تستوعب أكثر فأكثر الأهداف غير المالية في اتخاذ قراراتها. وأصبحت المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة تكتسب أهمية متعاظمة، في حين وُضعت "أهداف التنمية المستدامة" خطياً لتعبئة

توشك سلسلة من الاضطرابات أن تحدث بصفتها نتيجة رئيسية للتغير التكنولوجي. فقد تفاقم ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات الديون، وانخفاض أسعار الفائدة، بتعاظم التوترات الجيوسياسية الأخيرة، والمناوشات التجارية، والجائحة العالمية. وستؤثر المخاوف المناخية والديموغرافية تأثيراً أكبر على المدى الطويل في التدفقات المالية، وفي الاقتصاد العالمي عموماً.

ونظراً لعدم وجود ما يكفي من استثمارات مالية ورأسمال بشري، فإن البلدان النامية قد لا تتمكن من الاستفادة من الإمكانيات التي تنطوي عليها الثورة الصناعية الرابعة. وستواصل المؤسسات الإنمائية المالية الاضطلاع بدورها الإنمائي بتدارك ما يعتور السوق من قصور، وتطوير الأسواق الخاصة، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. ويمكن للإصلاحات الهيكلية تحسين فعالية الأنظمة الضريبية وتقليل التسربات، وتعزيز إدارة المخاطر بتسريع اعتماد التكنولوجيات الجديدة، والنهوض بالشرابات بين القطاعين العام والخاص، وتنمية معارف الجمهور في المجال المالي، وتحتج المالية أيما احتياج إلى أن تكون منصفة وشاملة وأن تحظى بدعم الأوساط الخيرية.

التمويل من القطاع الخاص خدمة للأهداف الإنمائية. وفضلاً على ذلك، تتضافر الجهود لحشد موارد بديلة للتمويل "الاجتماعي" من أهل الخير والإحسان الأفراد عن طريق منصات الاستعانة بالجمهور. وستمكن التكنولوجيات الجديدة من تحسين جمع وتوزيع الأموال الخيرية. وسيؤدي تزايد الشفافية والرد والمراقبة إلى تزايد وسخاء المشاركة..

• **طبيعة المال:** استفادت نظم الدفع استفادة كبيرة من التكنولوجيات والتكنولوجيا المالية الجديدة. وتتيح نظم الدفع الرقمية للمستهلكين والشركات منظومات دفع سلسلة تزيد من سرعة الإنجاز والكفاءة وإمكان الوصول. وتستخدم الآن تكنولوجيات سلسلة الكتل في عمليات الدفع والمقاصة والتسوية العابرة للحدود والسريعة والامنة. وتتسم العملات المشفرة والعملية الرقمية بالسرعة والأمان ومحدودية التكلفة. وبفضل تحسن القوانين، فإن المسألة لا تعدو كونها مسألة وقت قبل أن تحل تلك العملات محل النقود تماماً.

الحالة الراهنة

قد أعطت جائحة سنة ٢٠٢٠ وتداعياتها الاقتصادية دفعة فريدة للتغيير سيؤدي فيها القطاع المالي دوراً مهماً. وتشكل مبادرة "إعادة التعيين الكبرى" للمنتدى الاقتصادي العالمي مثالاً على حجم التغيير الذي يستعد له العالم، بوضع الاستدامة قبل الأهداف الاقتصادية، وإعادة بناء الرأسمالية بحسب الأولويات الاجتماعية والبيئية.

ما مدى استعدادنا للمستقبل؟

إذا نظرنا إلى بلداننا الأعضاء عموماً، فسنجد أن عدداً قليلاً منها على درجة كبيرة من الاستعداد لوفاء بمقتضيات التنمية الاقتصادية في المستقبل. فبحسب مؤشر مركّب من العوامل المتنوعة كالحوكمة، وتوافر الموارد الطبيعية، واعتماد التكنولوجيا، وتطوير رأس المال البشري، والتركيز على الاستدامة البيئية، والإصرار على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدا أن سبعة بلدان فقط تنم عن مستوى عالي من الاستعداد، وأن أربعة وعشرين بلداً متوسطة الاستعداد، وأن ستة وعشرين بلداً غير مستعدة للتغيير.

لا تزال هناك فجوات تمويل كبيرة في جميع القطاعات الكبرى في بلداننا الأعضاء (الزراعة، والبتروكيماويات، والتعدين، والبناء، والمنسوجات، والقطاعات الاجتماعية)، وهو ما يتطلب مشاركة أكبر للقطاع الخاص وتخصيصاً أكثر إستراتيجية للأموال العامة عن طريق الأدوات المالية المبتكرة (كالترميز المالي، والتمويل الجماهيري، مثلًا) والآليات (المزج وإبعاد المخاطر).

فيما يتعلق بالتوجه الإستراتيجي للبلدان نحو النظام المالي، ستركز هذه البلدان في فئة الاستعداد العالي على الرقمنة، والاتجاه نحو التمويل المستدام، ووضع المبادئ التوجيهية لبيتها الآخرون. ويجب على البلدان في فئة الاستعداد المتوسط التركيز على الشمول المالي وتسخير الموارد الحالية لتحسين التنوع الاقتصادي وبناء رأس المال البشري اللازم. ويجب أن تركز البلدان في مجموعة الاستعداد المتدني على تحسين الحوكمة وتعزيز الثقة في النظام بالتعليم والإطلاقات.

كيف يمكن استغلال الإمكانيات؟

لاستغلال إمكانيات التمويل الإسلامي في تحقيق الثورة الصناعية الرابعة وسد نقص التمويل في القطاعات الاقتصادية الأساسية، يجب الحديث عن النمو بطريقة أكثر توازناً. ويجب أن تتجه السياسة الاقتصادية نحو تحقيق نمو اقتصادي أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً. وينبغي على أجهزة السياسات الحكومية، ولاسيما المتعلقة بالضرائب والإنفاق، والتشريعات (ذات الصلة بالبيئة المالية المؤسسية والتنظيمية)، والسياسة النقدية، والسياسة الاجتماعية، تحسين النتائج الاجتماعية والبيئية.

على المدى القصير، سنسندى للحكومات خدمة أفضل بتقديم خطط جديدة في مجال السياسات المالية والنقدية المبتكرة التي ستمكن من تحسين مواءمة جميع الفاعلين الاقتصاديين مع أهداف الرفاهية للاقتصاد. وسيشتمل ذلك تحسين القدرات الإحصائية، والحوكمة، وإعادة تركيز السياسة المالية على الأولويات الوطنية، وتحسين أداء وأهداف السياسة النقدية.

ينبغي للبلدان الأعضاء وضع خطة ثنائية ترمي إلى إنشاء مشهد مالي جديد. وسيبدأ ذلك بإنشاء **بنوك استثمارية حديثة محصورة التنمية، وبنوك اجتماعية، وبنوك تاجرة**. وسيكون سر نجاح ومرونة هذا النوع الجديد من البنوك في سرعة اعتمادها للتكنولوجيات ونماذج الأعمال المبتكرة الجديدة، ومنها العملات الرقمية للبنوك المركزية، وسلسلة الكتل، والبيانات الضخمة والأتمتة. وسيكون لبنوك الإسلامية الجديدة المشكّلة على هذا المنوال مهمة إنمائية واضحة، في حين ستمكّن سياسة نقدية نشطة من الحصول على تمويل إضافي لتحقيق حصائل اجتماعية وبيئية محددة.



الفهرس

١.

كيف سيبدو قطاع المالية
سنة ٢٠٣٠؟

- ١.١ العوامل المدركة لمستقبل المالية
- ١.٢ مطابقة سلسلة قيمة القطاع المالي
- ١.٣ الاتجاهات العالمية وتأثيرها على قطاع المالية

٢.

قطاع المالية: أين نحن الآن؟

- ٢.١ قطاع المالية في مفترق طرق تاريخي
- ٢.٢ لا بد لقطاع المالية من تغيير مساره
- ٢.٣ ما مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك للمستقبل؟

٣.

كيف يمكن استغلال إمكانات
البلدان الأعضاء في عالم شديد
التقلب؟

- ٣.١ طريقة ارتياد آفاق جديدة
- ٣.٢ قناة النظام النقدي
- ٣.٣ خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية

الأسئلة الأساسية التي يجب عنها هذا الكتاب

كيف سيبدو القطاع في ظل هذه الجائحة؟

قطاع المالية: أين نحن الآن؟

ما مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك
للمستقبل؟

كيف يمكن استغلال إمكانات البلدان
الأعضاء في عالم شديد التقلب؟

وشهد قطاع المالية الإسلامية منذ نشأته نموّاً مثيراً ومطّرداً، لكن الخطايا القديمة ألفت بظلال ممتدة على هذا القطاع. وأدى استنساخ نماذج عمل البنوك الإسلامية لنماذج عمل البنوك التقليدية، ووضع أهداف تتمثل في تحقيق أقصى حدّ من العائدات حتى في محافظ أسواق المال الخاصة بها، إلى شكوك العملاء المحتملين الآخذين في التكاثر. وفي الوقت الذي يخضع فيه النظام المالي الحالي، الذي تشكلت المالية الإسلامية جزءاً منه، لإعادة تقييم عميق، سنحت للقطاع فرصة فريدة، ليس لإصلاح نفسه فحسب، بل أيضاً للتمهيد لهيكل ماليّ مستدام ومستقر ومنصف.

ونظراً لسرعة اعتماد الإنترنت وصعوبة ضبطها، فقد قُتحت الباب على عصر المعلومات، الذي ستشكّل فيه البيانات بذرة **الثورة الصناعية الرابعة**. وقد نجم عن هذه الطفرة في البيانات ظهور التطورات التكنولوجية المشهودة، وهو ما أنشأ منظومة تكنولوجية لتحويل البيانات إلى قرار بواسطة "سلسلة قيمة البيانات". وبعيداً عن استخدام تلك التكنولوجيات الجديدة التي تركز على زيادة الكفاءة التشغيلية، سيحتاج نموذج العمل المصرفي والهيكل الماليّ، لكي يظلّ مناسباً، إلى دمج هذا النظام التكنولوجي وتسخيره لدعم سلسلة قيمة البيانات هذه. وفي إطار هذا النظام، ستؤدّي تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع دوراً حاسماً في سيادة البيانات الوطنية، ويظهر السباق التكنولوجي الحاليّ، الذي تتصدّره البلدان المتقدمة، أهميته الإستراتيجية.

وتتمثل **الثورة الصناعية الرابعة** التي تحيل إلى الثورة الصناعية الجديدة التي تحركها التكنولوجيات الرقمية وتدعمها الطاقة الخضراء، فرصة لمواجهة المخاطر الكبرى للقرن الحادي والعشرين. وتحمل في طياتها آمالاً عن القدرة التحويلية لهذا الإطار التكنولوجي الجديد المتعدد الاستعمالات بتغيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم بواسطة الرقمنة والموصولية والروبوتات، على أن تُوجّه للمساعدة في تخفيف المشكلات العالمية، كالضغوط الاجتماعية والاضطرابات البيئية.

شهد العالم في السنوات الستين الماضية **أطول مدّة نمو اقتصاديّ وازدهار متواصل** في التاريخ. وأحدثت الثورة الصناعية الثالثة، نتيجة التقدم التكنولوجي غير المسبوق، مستوى معيشياً جديداً أعاد تحديد الحركيات الاجتماعية وداخل المنظومات البيئية. وإذا اعتبرنا الناتج المحلي الإجماليّ تجسيدا للاقتصاد الحقيقية، فإن حجم الأسواق المالية أكبر بعشرة أضعاف من حجم الناتج المحلي الإجماليّ العالميّ^١. وقد حدث هذا النمو على حساب أزمات متعددة شكلت الدورة الاقتصادية وأثرت على كل النظام الاجتماعيّ البيئيّ الذي يقوم عليه.

ولطالما كانت الأزمات **فرصة للتغيير والإصلاح**. فقد كان تنظيم النظام الماليّ عملية بدأتها الجهات المنظّمة والحكومات بجديّة منذ سنة ٢٠٠٨. ومن سوء الحظ أن الإجراءات العلاجية المتخذة ما زالت تخفق، بعد مرور أكثر من عشر سنوات، في معالجة الأسباب الجذرية. وأسوأ من ذلك أننا نشهد الآن ظواهر سوقية تحجب نظر واضعي السياسات والاقتصاديين عن التكهن بأي توقعات مُبرهن عليها. وخلال السنوات الخمسين الماضية، ازداد القطاع الماليّ حجماً وأهمية مقارنة بجميع قطاعات الاقتصاد الأخرى في البلدان المتقدمة، مُهيئاً تحولا بعيداً عن العصر الصناعي. وقد أدى التوسع الماليّ- المغلق في نموذج رفع العائدات من المخاطر إلى الحد الأقصى- في الاقتصاد، العامل المحرّك للسياسة الاقتصادية والخطة السياسية خلال دورة الأعمال، إلى تحويل الموارد المالية تدريجياً عن الاقتصاد الحقيقي. وسببت العوامل الخارجية لسوء توزيع الرساميل في النظام الماليّ مخاطر اجتماعية وبيئية غير مسبوق. وإذا اعتبرنا الموارد الطبيعية متغيراً توازانياً لدعم التوسع الاقتصاديّ للعالم الموجه نحو رفع الناتج المحلي الإجماليّ إلى الحد الأقصى، فإن القطاع الماليّ يقع الآن في مفترق طرق تطوّره. وتُهيئ فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة وإطار الحوكمة البيئية والاجتماعية مساراً جديداً للقطاع لإصلاح نفسه والمساعدة على مواجهة المشكلات العالمية الملحة.

ويعمل "اتفاق باريس" الموقع خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين سنة ٢٠١٥ إلى حد بعيد على صياغة اختيار التكنولوجيات وعمليات التصنيع الموافقة للالتزام العالمي بخفض انبعاثات الكربون. وقد تأثر عدم الاستقرار الاجتماعي الذي شهده العالم برقمنة التفاعلات الاجتماعية. ويمكن أن تصبح التكنولوجيات المطبقة لتنظيم الحياة الاجتماعية مكوّنًا أساسيًا في التغلب على المشكلات العالمية، وذلك بإنشاء الشراكات واتخاذ لإجراءات المنسّقة. وتتمتع الطول التكنولوجية الجديدة بفرصة فريدة لربط الرفاهية الاقتصادية الكمية بالرفاهية الاجتماعية الكيفية.

وفي سبيل الرد على الأسئلة الأساسية المطروحة في هذا التقرير، سيحدّد الباب الأول منه العوامل المحرّكة للتغيير العالمي وكيفية تشكيلها لمستقبل القطاع المالي. وسيُرسّم الباب الثاني صورة للصعوبات الحالية التي تواجه القطاع المالي ويراجع مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة تلك الصعوبات. ويبدأ الباب الأخير من التقرير بصياغة نظرية التغيير للغوص في تحديات وفرص المستقبل وتحقيق الحاصل المتوخاة ويختتم بوضع خارطة طريق والدعوة إلى إبرام شراكات من أجل تحقيق هذه الرؤية.









Current Balance
 \$5,678.99
 Current Balance

Payment 2022-02-20
 \$2,678.99

- Transfers
- Saving
- Setting
- Messages

Log Out





نزوع عالمي نحو التكنولوجيا المالية

يشهد القطاع المالي - شأنه في ذلك شأن قطاعات أخرى عديدة - تحولات كبيرة من الطريقة التقليدية إلى الخدمات الرقمية الجديدة

كيف سيبدو قطاع المالية لسنة ٢٠٣٠؟

١٨ العوامل المحرّكة لمستقبل المالية

- ١٨ معلومات أساسية عن النموّ العالميّ البطيء
- ٢٢ العامل المحرّك ١: تغير المناخ
- ٢٦ العامل المحرّك ٢: الثورة التكنولوجية
- ٣٠ العامل المحرّك ٣: الضغط الاجتماعيّ

٣٥ مطابقة سلسلة قيمة القطاع الماليّ

٣٦ الاتجاهات العالمية وتأثيرها على قطاع المالية

- ٣٦ مستقبل البنى التحتية المالية
- ٤٢ مستقبل المؤسسات المالية
- ٥٤ مستقبل الأدوات المالية

العوامل المحركة لمستقبل المالية

والخدمات لجذب واستبقاء العملاء. كذلك، ستضطرّ المخاوف المتعلقة بتغير المناخ وباستنفاد الموارد الطبيعية ويتسارع عدم المساواة في الدخل طائعتي السياسات والممارسين إلى إعادة تقييم هيكل القطاع المالي ودوره في المجتمع.

يدلّ كلّ ما سبق على تسارع وتيرة تقاطع خطط العمل العالمية المستجدة مع مقاصد الشريعة، ما يمنح القطاع فرصة لإعادة تقييم مساره ومساهمته المتناميين لمواجهة الصعوبات الرئيسية التي يشهدها القرن الحالي.

يُحتمل أن تحدث موجة جديدة من أحداث القطيعة في العقد المقبل. وستكون التكنولوجيا في طليعة الدوافع المسببة لتلك القطيعة. وسيؤدي اندماج التكنولوجيات الحالية (كتعلم الآلة وسلسلة الكتل) وظهور تكنولوجيات أكثر تقدماً (كالحوسبة الكمية) إلى منح شركات الخدمات المالية فرص تيسير عملها وتحسين كفاءتها. وفضلاً على ذلك، فإن التغيرات الديموغرافية في جميع أنحاء العالم ستغير حركيّة النمو إلى حدّ بعيد. فمن جهة، ستضغط شيخوخة السكان في البلدان المتقدمة والصاعدة على النظم الاجتماعية والسياسية والتجارية. ومن جهة أخرى، سيحدّد تغير مطالب جيل الألفية كيفية صياغة المنتجات

الشكل ٢: العوامل الأساسية المحركة لمستقبل المالية



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية

معلومات أساسية عن النمو العالمي البطيء

الفائدة السلبية والتيسير الكمي الكبير حقيقة مقبولة عموماً في الحياة، بعد أن كانت إلى عهد قريب إمكاناً محيّراً. ومع ذلك، يمكن القول إن السياسات الجبائية الطارئة التي فرضت نفسها قبل الأوان في البلدان المتقدمة خنقت بوادر انتعاش قوي. ربما أسلمت الاقتصاد العالمي إلى عقد من النمو الهزيل.

فاجأ الركود العظيم الذي حدث سنة ٢٠٠٨، بحجمه الهائل وأسبابه العميقة الجذور، العالم وأتقن الأسواق العالمية في مرحلة طويلة من التقلبات والشكوك غير المسبوقة. وفي سبيل مواجهة تلك الأزمة، نسقت بلدان العالم الكبرى سياسة نقدية توسعية عالمية، ما زلنا نشهد نتائجها حتى الآن. وصارت أسعار

التكنولوجية أوجح، وتشير هذه العوامل مجتمعة مع مسار النمو الضعيف قبل انتشار الجائحة إلى السيناريو الحقيقي كنمو اقتصادي ضعيف في الجزء الأكبر من العقد المقبل.

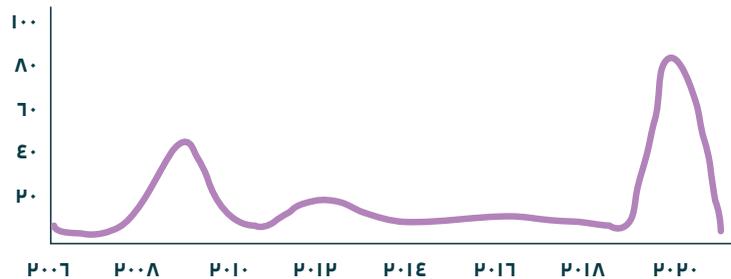
ويشهد الاقتصاد العالمي "تباطؤاً متزامناً" غير مسبوق ناجماً عن أزمة صحية. وتشير التقديرات إلى أن معظم اقتصادات العالم شهدت ركوداً سنة ٢٠٢٠. وشهدت ٨٦٪ من البلدان نموّاً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٢٠، وأدى ذلك إلى انكماش في الناتج العالمي بنسبة ٥,٢٪، وعلى سبيل المقارنة، كان أداء البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية أفضل قليلاً بمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبته ٣٪.

ويُتوقع أن يؤثر الركود الواسع النطاق الذي يشهده الاقتصاد العالمي على الناتج المحتمل تأثيراً سلبياً زمنياً طويلاً. وتدخّل البلدان النامية الركود الحالي في حالة أكثر هشاشة مقارنة بالركود العظيم لسنة ٢٠٠٨، إذ راکمت الحكومات والشركات ديوناً مالية مهمة حتى سنة ٢٠٢٠ مقارنة بسنة ٢٠٠٧.

قد يكون الجانب المشرق في الركود العظيم أنه كشف النقاب عن الاختلالات الأساسية في نظام مالي جاهز لإعادة هيكلة عميقة وتنظيم صارم، وقُدّمت وعود لدعم النظام المالي الدولي بحيث نتخلص من ممارسات المخاطرة المفرطة التي تتبادل الخسائر وتخضع المنافع. ولسوء الحظ، فإن انتشار جائحة سنة ٢٠٢٠ يذكرنا جميعاً بأنه على الرغم من النوايا الحسنة العالمية، فقد أُحرز تقدم ضئيل لجعل النظام الاقتصادي والمالي العالمي أكثر صموداً. لقد أخذ العالم على حين غرّة ولم يكن مستعدّاً لأزمة اقتصادية أعمق، أزمة لم يشهدها منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وقد أثر "الإغلاق الكبير" على قطاعات كبيرة من قطاعات الاقتصاد العالمي، فعمّطت سلاسل التوريد العالمية، وانعكس ذلك على العرض والطلب معاً. وخفضت الأسر استهلاكها إلى حدّ بعيد نتيجة مستويات البطالة غير المسبوقة وإجراءات التباعد الاجتماعي والشكوك التي اكتنفت المستقبل. وإضافة إلى الخسائر الفادحة المتكبدة في الأرواح وسبل العيش، فإن ضعف نتائج العمل والتعليم سنة ٢٠٢٠ واحتمال استمرار ذلك حتى سنة ٢٠٢١ يثنى بتعرض تراكم رأس المال البشري والإنتاجية لمخاطر شديدة، ولا سيما في المجتمعات الفقيرة في البلدان النامية حيث تبدو الفجوة

الشكل ٣: نسبة البلدان التي سجلت نموّاً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي

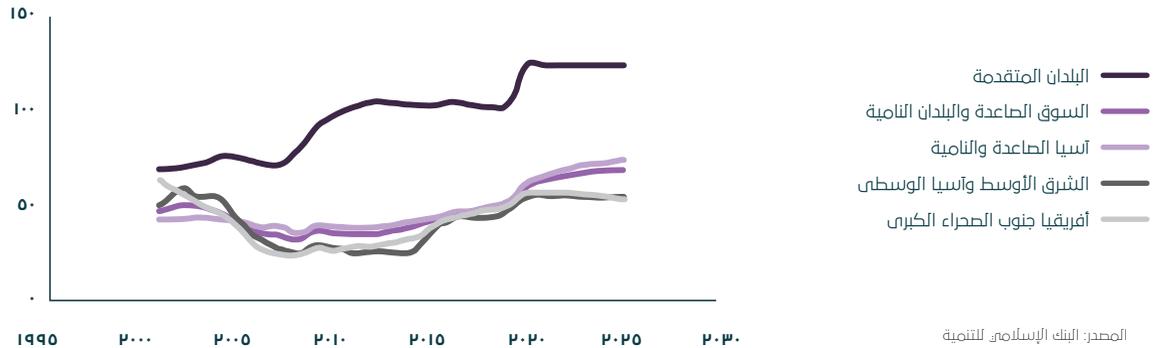


المصدر: البنك الإسلامي للتنمية

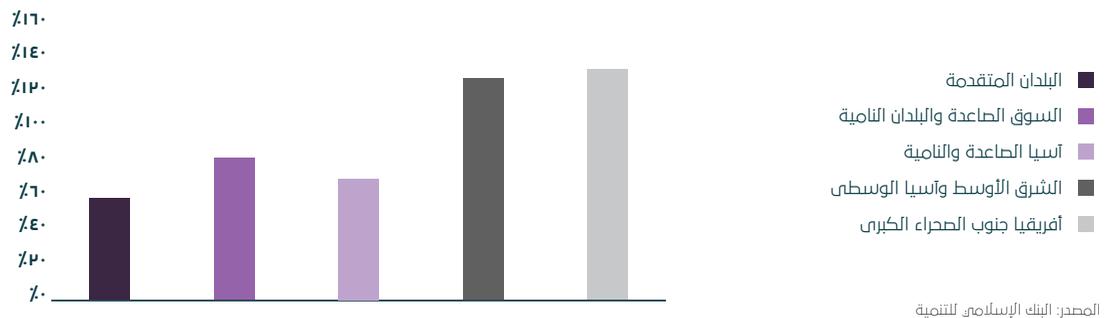
سنة ٢٠٢١. ولكن من حيث القيمة النسبية، أصبحت الحكومات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أكثر مديونية مما كانت عليه سنة ٢٠٠٨، إذ ارتفعت مستويات ديونها الحكومية سنة ٢٠٢٠ بنسبة ١٣٠٪ عما كانت عليه سنة ٢٠٠٨.

وسجلت الاقتصادات على جميع مستويات الدخل ارتفاعاً في الديون الحكومية سنة ٢٠٢٠ استناداً إلى اتجاه قائم بدأ بعد الأزمة المالية الكبرى. والواقع أن البلدان المتقدمة أكثر تفوقاً من حيث الكم الهائل من الديون الحكومية التي ارتفعت من ١٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٩ إلى نسبة متوقعة ستبلغ ١٢٤٪

الشكل ٤: الدين الحكومي بصفته نسبة من الناتج المحلي الإجمالي



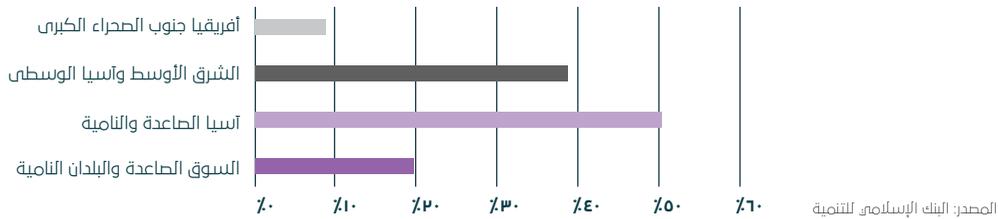
الشكل ٥: التغيير في الدين الحكومي بصفته نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢٠-٢٠٠٧)



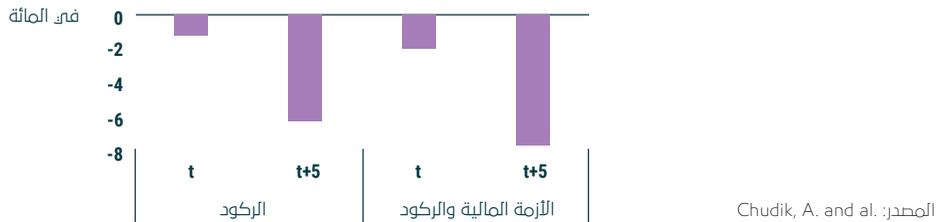
المقومة بالعملة الأجنبية من هشاشة الأحوال المالية وعدم استقرار أسعار الصرف. ويتوقع أن يعزز هذا الاتجاه من التقدم في المستقبل حيث يتوقع أن تشهد البلدان المتقدمة المزيد من الانخفاض في أسعار الفائدة البعيدة الأمد في حين أن البلدان الصاعدة ستشهد اتجاهها معاكساً، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم قدرتها على تحمل ديون خاصة وعمامة كبيرة.^٥

ويشكل التدفق المهم في رأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية من أجل زيادة العائدات إحدى النتائج الثانوية الأخرى للسياسة النقدية التوسعية الممتدة وانخفاض النمو وانخفاض بيئة عائدات الأصول في البلدان المتقدمة. إذ شهدت البلدان الآسيوية الصاعدة والنامية زيادة بنسبة ٥٠٪ في خدمة الديون الخارجية بصفتها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة ٢٠٠٧، تلاها الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة ٤٠٪ تقريباً. ويزيد هذا الاعتماد على الديون

الشكل ٦: ارتفاع خدمة الدين الخارجي الحكومي بصفتها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٧-٢٠٢٠)



الشكل ٧: التأثير الدائم للركود على الناتج المحتمل



على الناتج المحتمل^٦ وقد كشف تحليل حديث أجراه البنك الدولي أن البلدان الصاعدة والنامية قد تشهد انكماشاً بنسبة ٧,٦٪ في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل في غضون خمس سنوات بعد الركود المقترن بالأزمة المالية.

ويتعين على السياسات المحفزة للنمو أن تواجه حيزاً مالياً ضيقاً وميزانية عمومية خاصة مفرطة في الاستدانة، الأمر الذي يجعل ظهور أزمة مالية ممكناً تماماً. وفي سيناريو يجمع الركود الاقتصادي والأزمة المالية معاً، يغلب على الاقتصادات أن تتعرض لتأثيرات سلبية متفاقمة وبعيدة الأمد

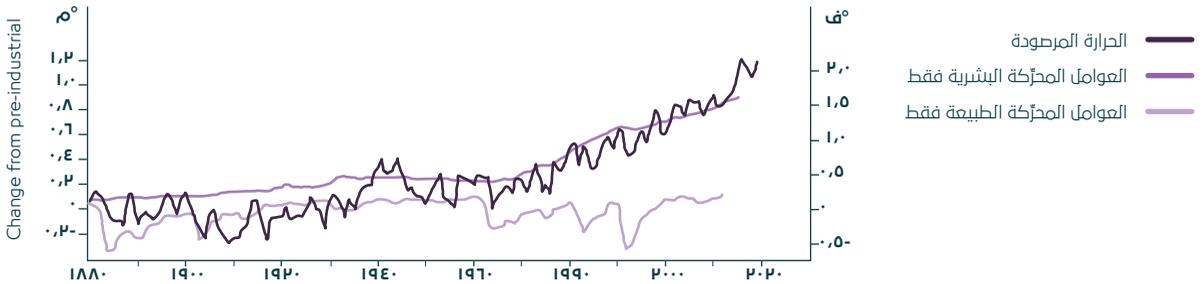


العامل المحرك ١: تغير المناخ

وقد وصل الاحترار العالمي إلى درجة مئوية واحدة فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية سنة ٢٠١٧، وكانت تداعياته واضحة وضوحا متزايدا مع التواتر المرتفع على نحو غير طبيعي لنبوتات درجات الحرارة المرتفعة، وأنماط هطول الأمطار المتغيرة، والظواهر الشديدة مثل الفيضانات وموجات الحر والجفاف والعواصف.

يوضح معدل درجة الحرارة المرصود منذ الفترة المرجعية قبل الصناعية (١٨٥٠-١٩٠٠) حتى الآن التأثير الصارخ للنشاط البشري على زيادة درجات الحرارة العالمية زيادة أعلى من مستوى ما قبل الصناعة.

الشكل ٨: درجة الحرارة السطحية العالمية

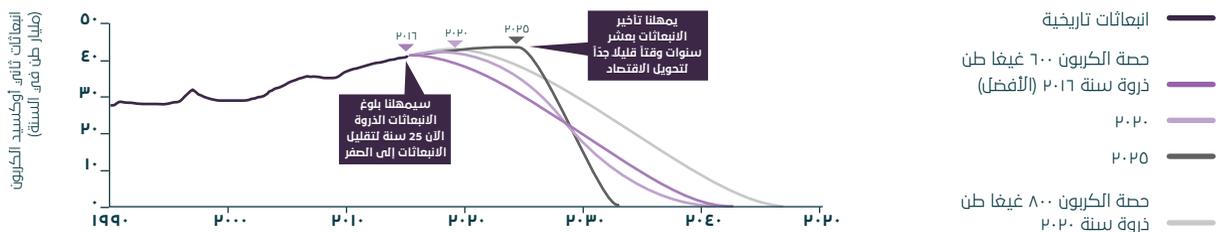


المصدر: Climate Science Special Report Fourth National Climate Assessment, U.S. Global Change Research Program

خلال العقد المقبل. ولا يمكن عند مستويات الانبعاث الحالية تحقيق أهداف "اتفاق باريس" إلا في غضون خمس سنوات، وستكون فرصة تجنب إلغاء القيود المناخية التي لا رجعة فيها بعيدة المنال (انظر الشكل ٩).

وتسارعت انبعاثات الدفينة بوتيرة مخيفة بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية وأسلوب الحياة المعتمد أكثر فأكثر على الطاقة، مما يتطلب الآن إجراءات عاجلة وفورية. ولحفاظ على ظاهرة الاحتباس الحراري في مستوى أقل من ١,٥ درجة مئوية المستهدفة، يجب أن تبلغ نسبة انخفاض الانبعاثات السنوية ٧,٦٪

الشكل ٩: توقعات انبعاثات الكربون



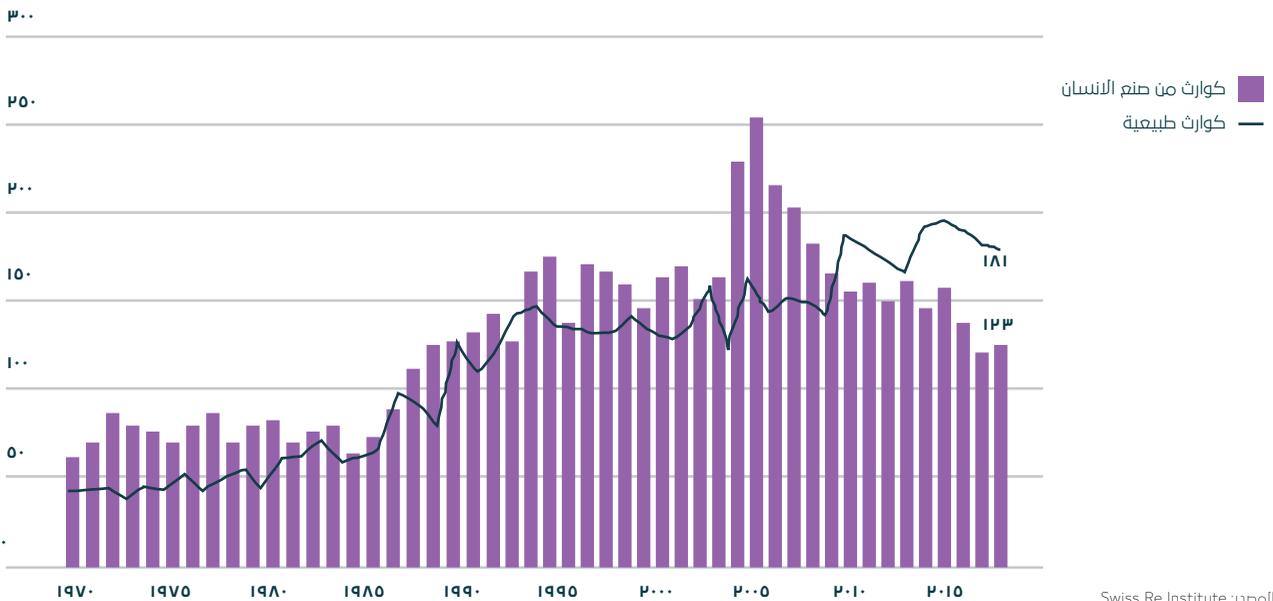
المصدر: UNEP, Global Environment Outlook 6, 2019

تكون درجات الحرارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٤ درجات مئوية سنة ٢٠٥٠، وأن تبلغ درجات الحرارة القصوى خلال النهار ٥٠ درجة مئوية و٢٠٠ يوم، من الحرارة الاستثنائية كل سنة، مما يجعل المدن في المنطقة غير صالحة للسكن سنة ٢١٠٠^{١١١}

إن البلدان النامية أكثر عرضة على نحو غير متناسب لظواهر الطقس الشديدة. فهي أقل قدرة على الصمود إلى حد بعيد، ولها قدرة تكييفية ضعيفة، ومواردها المخصصة للتخفيف من مخاطر المناخ محدودة، ومنها الاستعداد المبكر، وخطط التعافي الاقتصادي، ومعدلات انتشار التأمين. وقد اعتمدت هذه البلدان عادة على مساعدات الطوارئ والمساعدات الخارجية من البلدان المتقدمة ومنظمات الإغاثة الدولية.

قدّرت تكلفة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في جميع أنحاء العالم بنسبة ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (نحو ١٦٥ مليار دولار أمريكي) سنة ٢٠١٨، مع خسارة هائلة قدرها ١٥٥ مليار دولار أمريكي ناتجة عن الكوارث الطبيعية^{٩٨}. وغالباً ما تكون الخسائر الكبيرة الناجمة عن المخاطر الطبيعية ذات صلة بالمياه، بسبب ارتفاع درجات الحرارة الناتجة عن تغير المناخ. وفي المناطق النامية مثل الشرق الأوسط، يحس الناس بالعواقب الوخيمة لتغير المناخ المتمثلة في كل من الجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر الذي يعرض العديد من المدن الساحلية للخطر. وذكرت دراسة حديثة أجرتها وكالة ناسا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد، منذ سنة ١٩٩٨، أسوأ جفاف في تاريخها منذ أكثر من ٩٠٠ سنة. وقدّر معهد ماكس بلانك الألماني في تكهن مثير للقلق أن

الشكل ١٠: عدد الكوارث المروّعة في العالم (١٩٧٠-٢٠١٨)



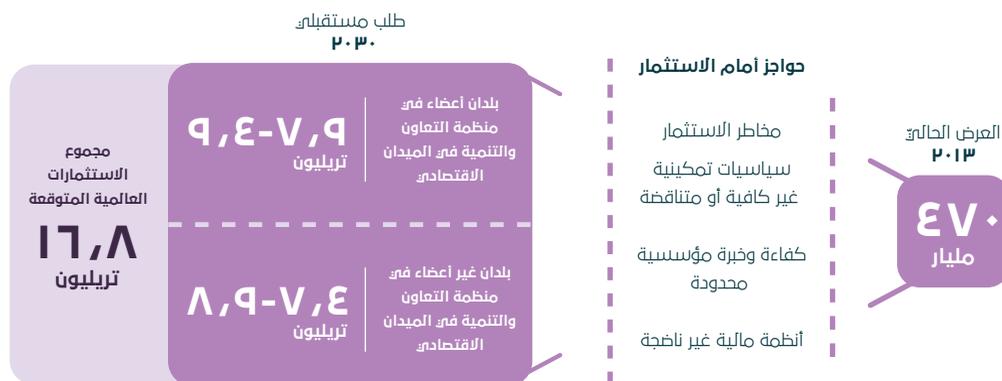
المصدر: Swiss Re Institute

ولا يزال السوق الأخضر يخضع للسياسات الحكومية، التي تشجّع التكنولوجيا الصديقة للبيئة أو مثبط طول البصمة الكربونية العالية. كذلك، فإن تحسين الابتكار يتيح فرصاً في السوق ذات حوائل تنافسية من حيث التكاليف والمنافع. وقد نجمت عن "اتفاق باريس بشأن تغير المناخ" سلسلة من الالتزامات الوطنية وفجوة تمويل مناخية قابلة للقياس. وقدّر "المعهد العالمي للنمو الأخضر" إمكان أن تبلغ الفجوة ما يقارب ١٦,٨ تريليون دولار أمريكي في المجموع، ومنها زيادة في تمويل التكيّف مع تغير المناخ، الذي سيتلزمه ما بين ٧,٤ و ٨,٩ تريليون دولار أمريكي لاستثمارات تمويل المناخ في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^٣.

ويسعى الاهتمام العالمي بحالة الطوارئ المناخية والإجماع الدولي على ضرورة العمل، إلى تسريع الابتكار التكنولوجي في إنتاج وتخزين ونقل الطاقة المتجددة وتحسين كفاءتها. وتُدمج خطة الاقتصاد الأخضر في إستراتيجيات النمو الخاصة بمعظم البلدان المتقدمة، وذلك بفضل الفرص التي توفرها لتعزيز الإنتاجية وفتح مجال نمو جديد للقوى العاملة ذات المهارات العالية.

وتعمل حالة الطوارئ المناخية أيضاً على تغيير سلوك المستهلك وأولوياته. وقد سرع اتجاه مطّرد في زيادة الطلب على المنتجات الأكثر مراعاة للبيئة بسبب الجائحة حيث يدرك المزيد من المستهلكين أهمية وجود منظومة بيئية قادرة على الصمود. وعلى المدى البعيد، ستفضل قاعدة كبرى من المستهلكين المنتجات ذات المؤهلات البيئية القوية، التي ستستخدمها الشركات بدورها، بصفتها ذات ميزة تنافسية ورافعة تسويقية^٣.

الشكل ١١: فجوة الاستثمار في الطاقة النظيفة



المصدر: 2013 and 2030 projected investment data from the IEA OECD and non-OECD estimates extrapolated from IEA data. All figures USD

الأخضر يمكن أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ٦,٤٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٣,٠٨٪، وزيادة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي بنسبة ٥,٦٪^٤.

ويمكن لتلك الاستثمارات أن تجلب منافع اقتصادية. وقد أظهرت الأبحاث العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي والاستثمارات الخضراء. وتبيّن النتائج أن الاستثمار

يشهد الاقتصاد الأخضر نموًا لافتًا للنظر

أحد الفنيين وهو يعمل على صيانة الألواح الشمسية في محطة لتوليد الكهرباء في تايلاند





العامل المحرّك ٢: الثورة التكنولوجية

ثم، فإن حماية البيانات المادية والرقمية ذات أهمية إستراتيجية لحماية السيادة في سلسلة قيمة البيانات كلها. وتتيح تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع، المعروفة باسم "سلسلة الكتل"، تدفق البيانات بمستوى عالٍ جداً من التحكم في سرية البيانات وقابلية تكرارها بطريقة مركزية، وغير مركزية في الوقت الحالي، بمستوى مُرضٍ من الحماية والثقة. ويكون محتوى المعلومات في المستويات الدنيا من سلسلة قيمة البيانات محدوداً، ومن ثم، يكون نطاق تحقيق القيمة منخفضاً أيضاً. وتزداد القيمة بزيادة محتوى المعلومات والمعارف.

وتتأثر الآثار الاقتصادية الكبرى من مجال الذكاء الاصطناعي والخوارزميات اللذين يمكن دمجهما في عمليات الأتمتة الرقمية وحتى المادية.

وتمثل الولايات المتحدة والصين ٧٥٪ من جميع براءات الاختراع ذات الصلة بتكنولوجيات سلسلة الكتل، و٥٠٪ من الإنفاق العالمي على إنترنت الأشياء، وأكثر من ٧٥٪ من السوق العالمية للحوسبة السحابية العامة. وربما كان الأمر الأكثر لفتاً للانتباه هو أنها تمثلان ٩٠٪ من القيمة السوقية لأكثر ٧٠ منصة رقمية في العالم.

وتتعرض البلدان على جميع مستويات التنمية لخطر التحول إلى مجرد جهات موزّدة للبيانات الخام إلى منصات رقمية تتحكم في معالجة البيانات والعمليات التشغيلية، في حين تعمل تلك المنصات على تحويل الذكاء الرقمي الذي ينتجه أصحابها باستغلال تلك البيانات إلى نقود. وقد تجد البلدان نفسها في مواقع ثانوية، حيث تتركز القيمة والبيانات في بضع منصات عالمية وغيرها من المؤسسات المتعددة الجنسيات الرائدة. أما البلدان ذات القدرات المحدودة على تحويل البيانات الرقمية إلى ذكاء رقمي وفرص عمل، فستكون في وضع غير موات تماماً عندما يتعلق الأمر بإنشاء القيمة. ولمنع زيادة الاعتماد على الاقتصاد العالمي القائم على البيانات، ينبغي للإستراتيجيات الإنمائية الوطنية أن تسعى إلى تعزيز الترقية الرقمية (القيمة المضافة)، وتعزيز القدرات المحلية على السيطرة على سلسلة قيمتها الوطنية للبيانات.

أثبتت براعة الإنسان باستمرار خطأ المتشائمين المالتوسيين (من المنتسبين إلى مدرسة "مالتوس" الاقتصادية (Malthusian)). فلا يزال خطاب رُشَل الشؤم حول الانفجار الديموغرافي في العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا، وتأثيره السلبي المزعوم على البيئة سائداً حتى دون أي سند علمي قوي. غير أن ما يلاحظ هو ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، ستقلب كل جانب من جوانب حياتنا رأساً على عقب.

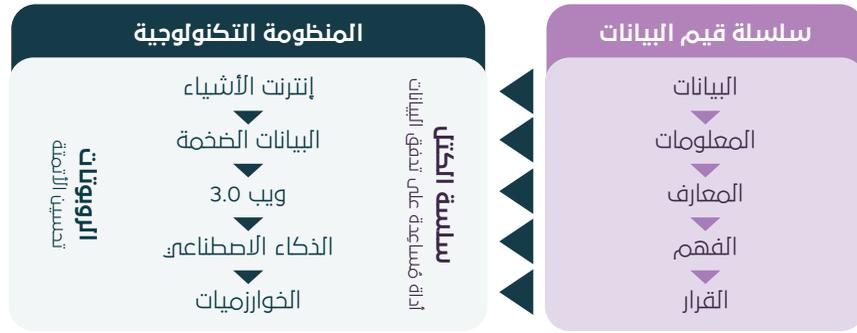
لقد كان "قانون مور" ثابتاً متجاوزاً أي توقعات سابقة خلال نصف القرن الماضي. والنتيجة المباشرة لذلك أن تخزين البيانات ومعالجتها تجاوز عتبة كبيرة في العقد الماضي، وأدى ذلك إلى إيجاد طريقة جديدة تماما للأتمتة. وتعمل "البيانات الضخمة والتعلم الآلي"، والقياس الدقيق للبيئة بأجهزة استشعار متقدمة، وإمكان الاتصال بإنترنت الأشياء على التوسيع العملي لنطاق الأجهزة المؤتمتة توسيعاً يتجاوز القدرات البشرية. فمن أليكسا غوغل إلى أبل بوسطن دايناميك الرياضي، كان فجر الآلات الذكية في طريقه إلى الإنجاز.

المنظومة التكنولوجية

تنشأ الرقمنة أساساً من إنتاج البيانات التي تغذي منظومة تكنولوجية ترمي إلى جعل كتلة المعلومات التي تنتجها الأجهزة المتصلة مفهومة. وقد زادت حركة مرور بروتوكول الإنترنت العالمي (IP)، وهو وسيط لتدفق البيانات، من نحو ١٠٠ غيغابايت يوميا سنة ١٩٩٢ إلى أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ غيغابايت في الثانية سنة ٢٠١٧. ومع ذلك، فإن العالم لا يزال في الأيام الأولى من الاقتصاد القائم على البيانات. ويُتوقّع بطول سنة ٢٠٢٢ أن تصل حركة مرور البيانات عبر بروتوكول الإنترنت العالمي إلى ١٥٠,٧٠٠ غيغابايت في الثانية، مدعومة بتدفق المزيد من الأشخاص على الإنترنت لأول مرة وبالتوسع في تقنية إنترنت الأشياء.

وتشكّل التكنولوجيات التي تحوّل البيانات إلى معلومات قابلة للاستخدام، مدعومة ببنية تحتية مهمة لتخزين البيانات، عاملاً أساسياً لإطلاق العنان للآثار الاقتصادية المحتملة للرقمنة. ومن

الشكل ١٢: المنظومة التكنولوجية- سلسلة قيم البيانات



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، قسم التمويل الإسلامي البديل

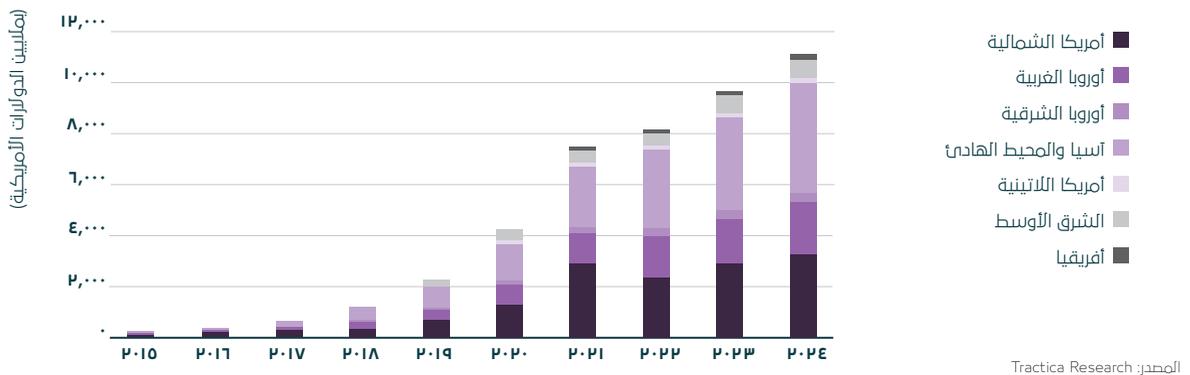
و١٤.٦ تريليون دولار أمريكي من الأجور. ولا بدّ من الإشارة إلى أن النسبة المئوية للمهن التي يمكن أتمتها كلياً باستخدام التكنولوجيا المعروضة في الوقت الحالي نسبة ضئيلة (أقل من ٥٪). والواقع أنه حتى لو لم تكن المهن مؤتمتة كلها، فإن الأتمتة الجزئية (حيث تُؤتمت بعض الأنشطة التي تمثل مهناً) ستؤثر على معظم الحرف بدرجة أكبر أو أقل. وتتناسب هذه العملية التحولية مع الهيكل الاقتصادي، ومستوى الأجور، وحجم القوى العاملة ونشاطها. ومن ثم، فإن أربعة بلدان فقط (هي الصين والهند واليابان والولايات المتحدة) مسؤولة عمّا يزيد قليلاً على نصف هذا التأثير الإجمالي^{١٥}.

وسيكون للتطورات الرقمية انعكاسات على كل أهداف التنمية المستدامة تقريباً، وستؤثر على كل البلدان والقطاعات والأطراف المعنية. وسيتيح توسع الاقتصاد الرقمي العديد من الفرص الاقتصادية الجديدة.

التأثير الاقتصادي للرقمنة

كثيراً ما يُسمع أن التأثير الأعظم لعملية رقمنة الاقتصاد سيكون على القوة العاملة. فإذا كان مقدراً أن يكون لتكثيف تكنولوجيا الأتمتة المثبتة في الوقت الحالي تأثير على الاقتصادات العالمية بنسبة ٥٠٪، فقد يتأثر ١,٢ مليار مستخدم

الشكل ١٣: الإيرادات المتوقعة من الذكاء الاصطناعي

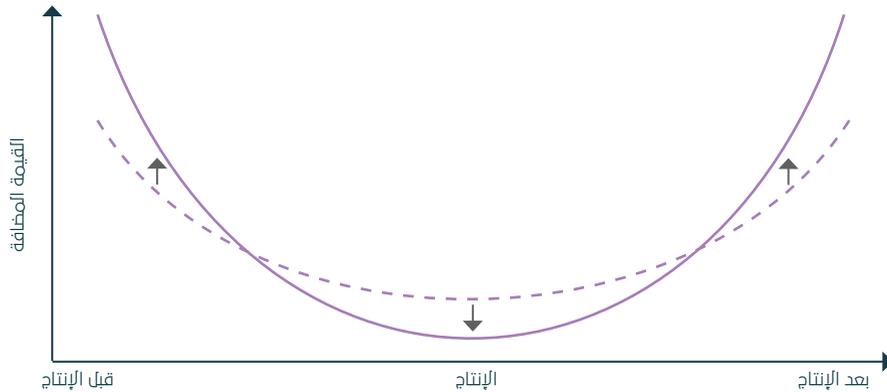


المصدر: Tractica Research

تتيح فرحاً تجارية جديدة كبيرة وتمكّن من إعادة استثمار مكاسب الإنتاجية في الاقتصادات. وتحتل مساهمة إيرادات قطاع المالية في الرقمنة المراكز الثلاثة الأولى بنحو ٨٥٪.

التأثير على الإنتاجية والأداء الاقتصادي بدمج الحلول التكنولوجية في مختلف القطاعات. ويمكن إضافة ما يقدر بنحو ١٣ تريليون دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي قبل سنة ٢٠٣٠، وذلك بفضل الرقمنة والأتمتة والذكاء الاصطناعي- وهي تكنولوجيات

الشكل ١٤: منحى الابتسامة وتأثير الرقمنة



المصدر: UNCTAD, adapted from Mayer, 2018; Rehnberg and Ponte, 2018; and Sturgeon, 2017.

الرسمية عن طريق التشفير، أو إنشاء النقاد عن طريق العملات المشفرة، أو المعاملات النقدية عن طريق تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع، التي تستخدم التشفير أداة أساسية لفهم المالية اللامركزية.

ويمكن تعريف تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع بأنها نظام رقمي لتسجيل المعلومات من أجل تجنب العبث بها. ويتحقق ذلك بالنشر المتزامن لقواعد البيانات وصيانتها على عدة مواقع أو بين عدة مشاركين بواسطة بروتوكول إجماع، وذلك بخلاف قواعد البيانات التقليدية التي تحتوي على مخزن بيانات مركزي واحد أو وظيفة إدارية واحدة. وتشكل سلسلة الكتل مجموعة فرعية من تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع من حيث أنها تمثل بروتوكولاً دائماً يستخدم كتلا من البيانات المختومة بتوقيع مشفر يسمى "دالة هاش تشفيرية". وهناك بروتوكولات أخرى- تمكّن الشبكة من الوصول إلى إجماع يتجاوز سلسلة الكتل والتكنولوجيا- لا تزال قيد التطوير. وسيكون التطور الأكثر منطقية هو أن يحفز الشرط السياقي على اعتماد البروتوكول، ويمكننا تصور بروتوكولات مختلفة في سياقات مختلفة. وتكشف سلسلة الكتل، بأحد تطبيقاتها الأولى في العملة المشفرة "البيتكوين"، عن إمكانات التكنولوجيا وعيوبها على نطاق واسع، واستهلاك الطاقة، ونموذج المكافأة للحفاظ على الشبكة.

وتدعم هذه التكنولوجيا عملية إلغاء الوساطة في القطاع المصرفي. فقد خلقت القطاع المالي بقدرتها على معالجة المعاملات أو غيرها من أنواع تبادل البيانات، أو التحقق منها أو

ويشير "معهد ماكينزي العالمي" إلى أن الأرباح التي تجنيها البلدان المتقدمة من التكنولوجيات الرقمية تقدر بنحو ١٢٪. يل إن البلدان الصاعدة أكثر تأخرًا في هذا المجال، إذ تمثل بلدان الشرق الأوسط أقل من ١٠٪ من إمكاناتها الرقمية. ونظراً لأن أكثر من نصف سكان العالم لا يزالون غير موصولين بشبكة الإنترنت، فإن إمكان الرقمنة لحفز النمو يمثل فرصة مهمة للاقتصادات العالمية.^{١٦}

وتتراوح تقديرات حجم الاقتصاد الرقمي، تبعاً للتعريف، بين ٤,٥ و١٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي الوقت الحاضر، يتسم العالم بوجود فجوة هائلة بين البلدان غير المتصلة اتصالاً كافياً والبلدان ذات التكنولوجيا الرقمية الفائقة (٥/١ أشخاص موصولون بالإنترنت في أقل البلدان نموًا مقابل ٥/٤ في البلدان المتقدمة). وفيما يتعلق بالقيمة المضافة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمثل الولايات المتحدة والصين معاً نحو ٤٠٪ من إجمالي قطاع التكنولوجيا الرقمية في العالم. ففي سنة ٢٠١٨، بلغت صادرات الخدمات القابلة للتسليم رقمياً ٢,٩ تريليون دولار أمريكي، أو ٥٠٪ من صادرات الخدمات العالمية. وفي أقل البلدان نموًا، مثلت هذه الخدمات نحو ١٦٪ من إجمالي صادرات الخدمات، وزادت بأكثر من ثلاثة أضعاف فيما بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠١٨.^{١٧}

المالية اللامركزية

يتبع قطاع المالية، عن عمد، نموذجاً مركزياً يفرض وساطة باهظة ومكلفة. وقد واجه أحدث تقدم تكنولوجيا الموقف المهيم للمؤسسات المالية الحالية من جوانب مختلفة: سواء مع العملات

اللوائح المتعلقة بالتعرف على هوية العميل وبمكافحة كلاً من غسلي الأموال وتقليب أسعار الفائدة والأصول، بل وحتى الاختراقات المحتملة لهذه الأنظمة، تحديات مهمة كـ تقدم هذه المنصات الحماية والخدمة للعملاء وتسود على الساحة.^{٣٢}

وما زالت البنوك الإسلامية لم تستغل الفرصة التي تتيحها التكنولوجيا المالية استغلالاً تافهاً. فحسب دراسة استقصائية للمصرفيين الإسلاميين العالميين لسنة ٢٠٢٠ الذي أجراه المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، أظهرت التطورات السريعة في التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا الهاتف المحمول، أن "تكنولوجيا المعلومات" أصبحت الشغل الشاغل للبنوك الإسلامية، يليها جذب المستهلكين وربط العلاقة معهم والإبقاء عليهم.^{٣٣} إن تعميم التكنولوجيات عن طريق العمليات التجارية لن يكون لزيادة الكفاءة فحسب، بل سيكون مساراً للنمو يبشّر بتغيير جودة الخدمات المصرفية وإمكان دعم التحول العميق الذي طرأ على التجربة المصرفية وإعادة تحديد نطاقها. وستستمر هذه الثورة التكنولوجية في توسيع حدود الكفاءة، وستنشأ نماذج جديدة مبتكرة للأعمال في المستقبل المنظور مع تحقيق الإمكانيات الكاملة للتكنولوجيات الجديدة في العالم أجمع وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

المصادقة عليها، وذلك بطريقة تتسم باللامركزية والشفافية والمسؤولية والكفاءة والأمان. وعلى الرغم من الصعوبات التنظيمية، فقد نفذ القطاع المصرفي مبادرات تجريبية وثقت معاملات بالعملة الرقمية في شبكات مغلقة. ومن الممكن أن تقتصد إمكانات تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزع للبنوك في التحويلات المالية لتغطية المدفوعات العابرة للحدود، التي يهيمن عليها في الوقت الحالي سويفت وويسترن يونيون، نحو ٤ مليارات دولار أمريكي في السنة، وأن تقلل من عدد الوسطاء إلى حد بعيد. وتربط "ريبيل" البنوك ومقدمي المدفوعات عبر "ريبيل نت" [RippleNet] بواسطة عملتها المشفرة وتكنولوجيا دفتر الأستاذ الخاص غير الموزع، الذي يعتمد على منظومة محدودة من البنوك المراسلة. ويمكن للشبكة تنفيذ المدفوعات العابرة للحدود المسددة في دقائق بدلاً من أيام كما هو الحال مع الأنظمة الحالية.^{٣٤}

وتوفّر حالة الاستخدام في قطاع العمل الإنساني، سواء كانت في مجال الهوية الرقمية (المشروع التجريبي لبرنامج الأغذية العالمي Building-Blocks^{٣٥}) أو العملة المشفرة التكميلية (سيكا في نيبال^{٣٦})، أساساً قوية للقدرة التكنولوجية على توسيع الشمول المالي، وتحفيز التبادل المحلي والدولي، وإيجاد فرص جديدة لرواد الأعمال والمبتكرين. كذلك، سلّطت تلك الحالة الضوء على المشكلة المتعلقة بسرّية البيانات، وصعوبة الحصول على نظام كامل شامل، والعقبات القانونية والتنظيمية التي قد ينسف تعهدها بتحسين الكفاءة وتقليص البيروقراطية وخفض التكلفة والمسائل المتعلقة بالأمن السيبراني لحماية سلامة النظام.^{٣٧}

وهكذا، فإن المالية اللامركزية أو المالية المفتوحة شكل تجريبي من أشكال النظام المالي من دون وساطة مالية مركزية تحت سلطة إدارة رقمية. ويمكن لمثل هذه المنصة أن تدير عمليات السمسرة أو التبديلات أو النشاط المصرفي بقواعد مدمجة في البرمجية المسماة "العقود الذكية"، وأكثرها شيوعاً في سلسلة الكتل هو "الإيثريوم". وابتداءً من أكتوبر ٢٠٢٠، أودع أكثر من ١١ مليار دولار أمريكي في مختلف البروتوكولات المالية اللامركزية، وهو ما يمثل أكثر من عشرة أضعاف النمو خلال سنة ٢٠٢٠. وتظل



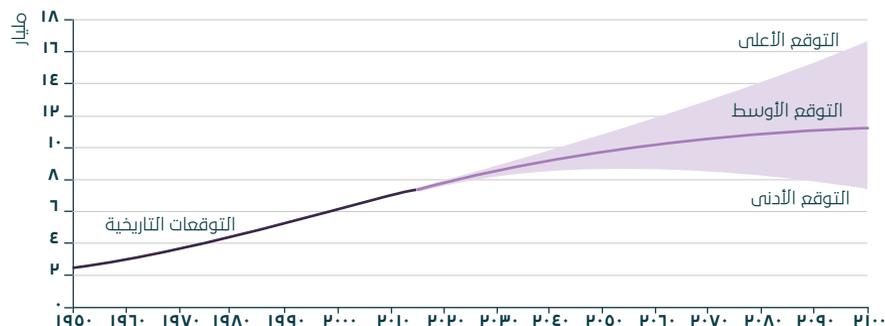
العامل المحرك ٣: الضغط الاجتماعي

شيخوخة سكان العالم

يُتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٨,٥٥ مليار نسمة سنة ٢٠٣٠ و ٩,٧٧ مليار نسمة سنة ٢٠٥٠ ويبلغ معدل النمو السكاني السنوي المتوسط المتوقع ١,١٪، وهو انخفاض كبير مقارنة بمعدل النمو البالغ ١,٢٤٪.

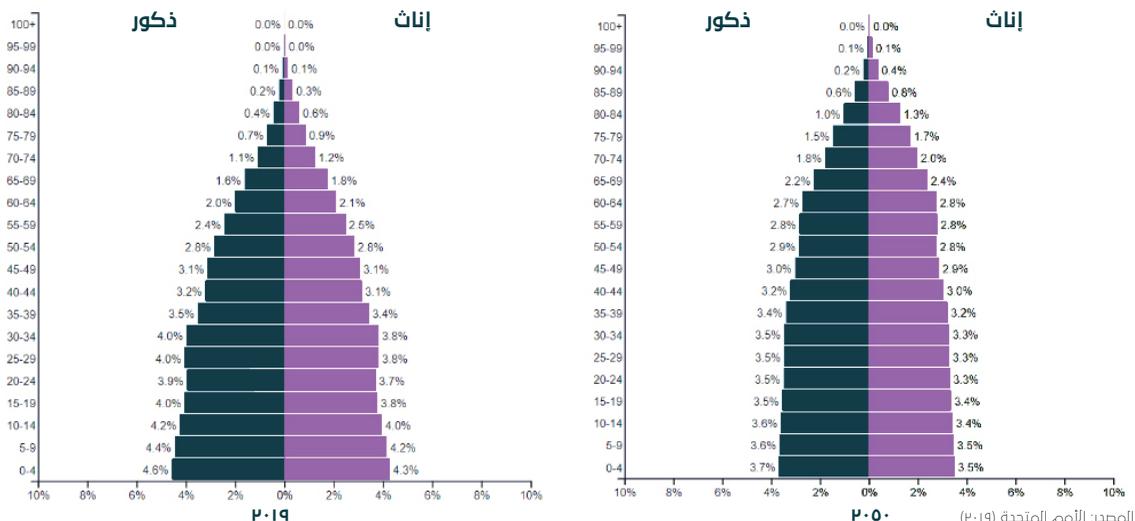
يُتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٨,٥٥ مليار نسمة سنة ٢٠٣٠ و ٩,٧٧ مليار نسمة سنة ٢٠٥٠ ويبلغ معدل النمو السكاني السنوي المتوسط المتوقع ١,١٪، وهو انخفاض كبير مقارنة بمعدل النمو البالغ ١,٢٤٪.

الشكل ١٥: التوقعات السكانية العالمية



المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٧)

الشكل ١٦: التوقعات السكانية العالمية (٢٠١٩-٢٠٥٠) ؛ النسبة حسب العمر



المصدر: الأمم المتحدة (٢٠١٩)

وقد أصبحت شيخوخة السكان أحد أهم التحولات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، مع ما يسفر عنه ذلك من تداعيات على كل قطاعات المجتمع تقريباً، ومنها أسواق العمل والمال. ومن المرجح أن تواجه بلدان كثيرة في المستقبل ضغوطاً مالية وسياسية ذات صلة بتوفير الأنظمة العامة للرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية لعدد متزايد من المسنين. غير أن الانتقال إلى مرحلة البلوغ، في معظم بلدان العالم النامي، يشكّل عائقاً ديموغرافياً، لأن نسبة أكبر من السكان تبلغ ذروتها الإنتاجية وتحفز النمو الاقتصادي. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن التأثير على النمو الاقتصادي لهذه الحركية الديموغرافية يتراوح بين ١.٧ و ١.٧ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وبفضل الانخفاض الكبير في معدلات الوفيات المبكرة وتمديد متوسط العمر المتوقع، يشهد كل بلد من بلدان العالم نمواً في عدد ونسبة كبار السن بين سكانها. وتشير الأمم المتحدة إلى أن نسبة الأشخاص في العالم الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فما فوق ستزيد من ٩٪ سنة ٢٠١٩ إلى ١٦٪ سنة ٢٠٥٠. وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، يُتوقع أن تكون النسبة ٢٥٪ سنة ٢٠٥٠. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يُتوقع أن ترتفع نسبة كبار السن من إجمالي السكان من ٦.٧٪ سنة ٢٠١٥ إلى ٩.٣٪ سنة ٢٠٣٠. ويُتوقع أيضاً أن تضم بلدان منظمة التعاون الإسلامي ١٥٪ من كبار السن في العالم سنة ٢٠٣٠.^{٢٦}

الجدول ٢: ملخص تقديرات العائد الأول والعائد الثاني بحسب المنطقة

المنطقة	بداية العائد الأول	ذروة العائد (سنة العائد)			معدل العائد، ١٠٠ سنة		
		الأول	الثاني	الأول والثاني	الأول	الثاني	الأول والثاني
أفريقيا	١٩٩٣	٠,٨٢ (٢٥)	١,٣٣ (٥١)	١,٨٠ (٤٨)	٠,٣٢	٠,٦٧	١,٠٠
أمريكا	١٩٧٥	٠,٨٤ (١٩)	١,١٥ (٤٣)	١,٥١ (٣٣)	٠,١٥	٠,٦٧	٠,٨٢
آسيا	١٩٧٣	١,٣٨ (٢٠)	١,٨٨ (٤٢)	٢,٣٥ (٣٤)	٠,١٨	٠,٧٢	٠,٩٠
أوروبا	١٩٦٢	٠,٦٨ (٢٢)	١,٢٤ (٣٧)	١,٣٥ (٢٨)	٠,٠٨	٠,٥٦	٠,٤٨
أوقيانوسيا	١٩٧٤	٠,٦٦ (١٤)	١,٢٤ (٣٨)	١,٥٠ (٢٨)	٠,٠٩	٠,٧١	٠,٨٠

المصدر: "United Nations, Technical Paper No. 2017/1: "Support Ratios and Demographic Dividends: Estimates for the World"

ملحوظة: استناداً إلى ١١٢ بلداً يتوافر لها كل من تقديرات العائد الأول والعائد الثاني

ملائمة سيجعل العائدات على الظروف الديموغرافية المواتية ضئيلة. ولا يستفيد توسع السكان ممن هم في سن العمل استفادة كاملة من إمكاناته بسبب عوامل مشتركة تُبقى إنتاجية

لقد بدأت أفريقيا فترة أول عائد ديموغرافي لها في منتصف التسعينات، وهي الآن تتجاوز ذروة عائد الديموغرافي الأول إلى حد بعيد. بيد أن عدم وجود بني تحتية مؤسسية ومالية ومادية

وبعض النظر عن جوانب الإنصاف، فإن الدراسات تثبت أن تركيز الثروة يُضعف النمو الاقتصادي الإجمالي. ويشير معامل الترابط إلى أن فارق نسبة ١٪ في مؤشر جيني يتربط مع فارق ٠,٧٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن البلدان التي توزع فيها الثروة على نحو أكثر تساوياً ستتمتع بمؤملاً أكبر وبوتيرة أعلى من البلدان التي تعاني قدرأً أكبر من التفاوت. إن للآثار المترتبة على إعادة التوازن إلى حصة الثروة تأثيراً أكبر على المُسيّم الأدنى. ويمكن أن تؤدي الزيادة بنقطة مئوية واحدة في حصة دخل ٢٠٪ من أفقر الناس إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٣٨٪.^{٣٠}

وستصبح العوامل المحرّكة لاتساع التفاوت في الدخل والثروة أكثر انتشاراً في السنوات العشر المقبلة. وقد ساهمت الاختلالات الناجمة عن العولمة، والعائدات المالية المستحقة للأثرياء،^{٣١} والتدفقات غير المشروعة، والفساد، والتحايل الضريبي والتهرب الضريبي، والعديد من العوامل الأخرى أيضاً في اتساع التفاوت في الدخل. وكان الضرر الناجم عن اتساع التفاوت منتشرأً وواسع النطاق. فعلى سبيل المثال، كان صعود اليمين السياسي والنزعة الشعبوية في العالم المتقدم نتيجة مباشرة لانعدام المساواة وانخفاض مستويات المعيشة، اللذين غالباً ما يُعزيان إلى العولمة الأحادية الجانب وإلى السياسات الاقتصادية الليبرالية. كذلك، يمكن إرجاع الاضطرابات الاجتماعية التي بدأت في الشرق الأوسط سنة ٢٠١٠ إلى السخط المتزايد من نقص الوظائف والفرص، في حين أن المنطقة كانت تمر بفترة ازدهار اقتصادي. ولن يؤدي تزايد تدفق الهجرة والنزوح إلى المزيد من التوتر والاضطراب بين الأعراق.

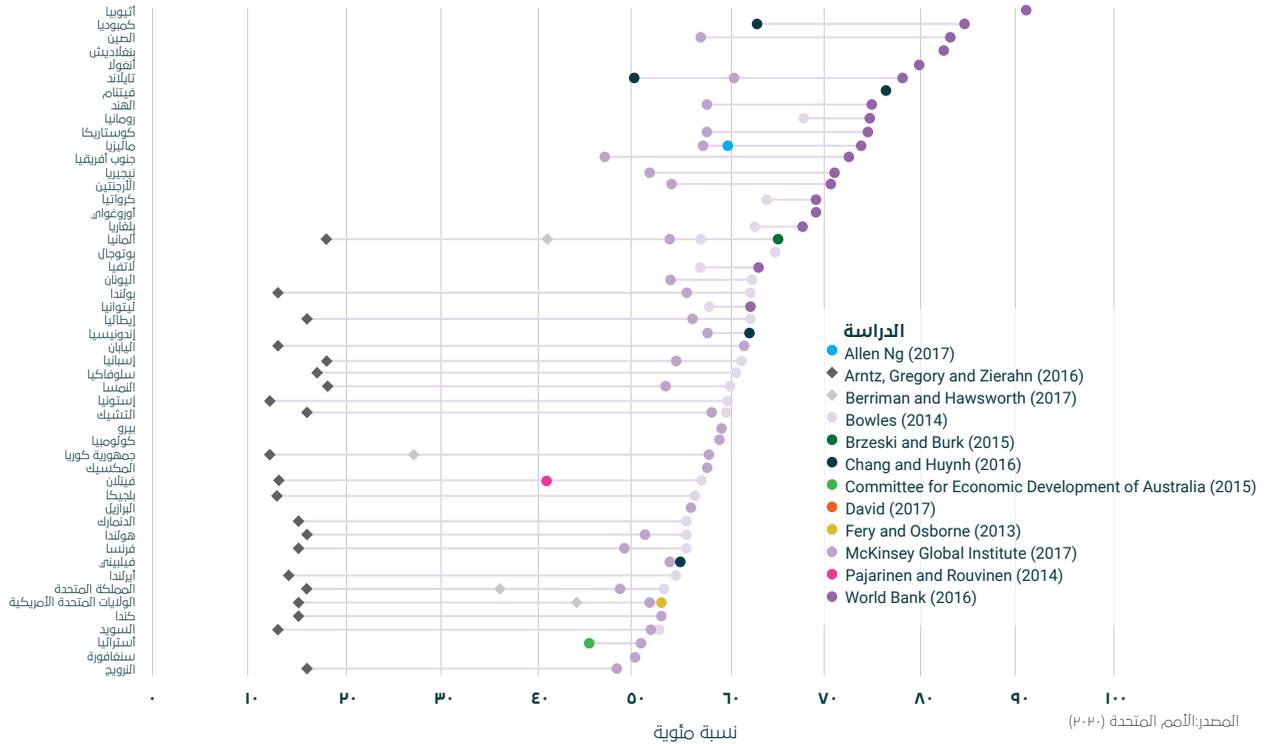
أفريقيا عند مستويات منخفضة جداً. إن لدى أفريقيا أكبر الإمكانات لتكون القاطرة المقبلة للنمو العالمي خلال العقد المقبل. ولكن إذا لم تهيأ الظروف الأساسية لتحسين الإنتاجية في الوقت المناسب في وقت تنحسر فيه الدينامية السكانية بسرعة في ظل مخاوف المالتوسيين، فإن أفريقيا قد تظل إلى حد بعيد حبيسة حالة من التخلف المزمن.

جانحة التفاوت

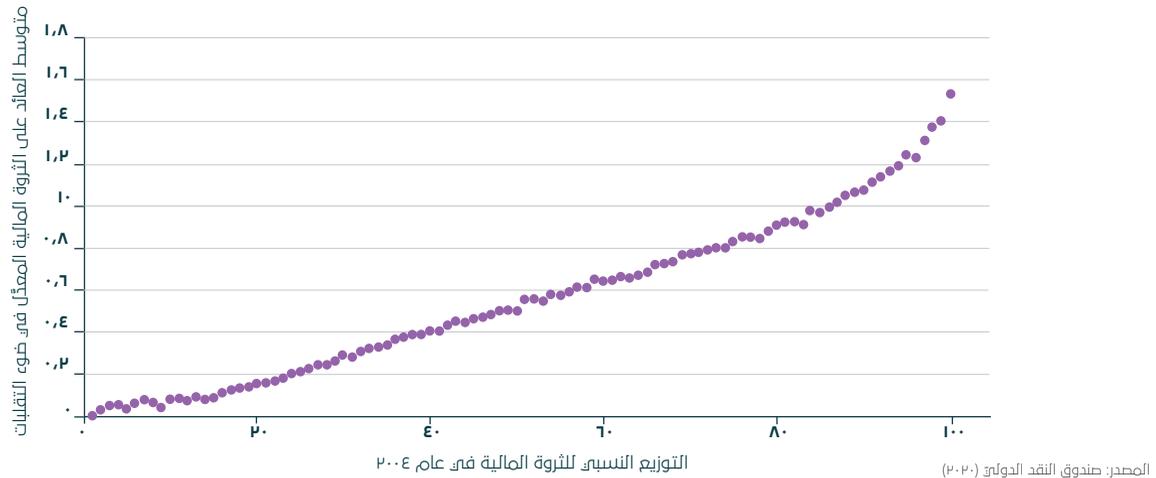
في تقرير صدر حديثاً، وثقت الأمم المتحدة الأثر المحتمل لأربعة اتجاهات كبرى على التفاوت، هي الابتكار التكنولوجي، وتغير المناخ، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية. هذه الاتجاهات الكبرى التي تبدأ بتكنولوجيات القطيعة ستسفر عن تفاقم التفاوت العالمي إلى حد بعيد. ويُتوقع أن تؤدي الأتمتة إلى تفاقم التفاوت في الأجور بالبلدان النامية وإلغاء ملايين فرص العمل، في الوقت الذي قد أضر فيه تغير المناخ بالمجتمعات الضعيفة بمختلف أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وسيزداد الأمر سوءاً سنة ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن التوسع الحضري يتيح فرصاً لتحقيق النمو الاقتصادي ولتنشغيل، فإنه غالباً ما يؤدي إلى انتشار الفقر والاستقطاب. ويمكن للهجرة الدولية أن تقلل من التفاوت بين البلدان. وما لم تُنظّم هذه الهجرة فإنها يمكن أن تُحدث اضطراباً في أسواق العمل في بلدان المقصد وهجرة كبيرة للعقول ونقصاً كبيراً في المهارات بالبلدان النامية، وكلاهما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

ومنذ سنة ١٩٩٠، ازداد التفاوت الدخل في معظم البلدان المتقدمة وبعض البلدان المتوسطة الدخل. صحيحاً أيضاً أن مئات الملايين من الناس قد انتشلوا من براثن الفقر في العالم بفضل التنمية الاقتصادية في الصين والهند، لكن دراسة أعمق للبيانات تؤكد أن التفاوت المطلق في الدخل أخذ في الارتفاع، إذ تتركز الثروة على نحو متزايد في الميئيات العليا من توزيع الثروة.^{٣٢،٣٣} **وفضلاً على ذلك، فإن الجائحة الحالية أصابت الفئات الأفقر أكثر من غيرها، وهي تهدد بنسف كل التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر خلال العقدَيْن الماضيين.**^{٣٤}

الشكل ١٧: تقدير حصة فرص العمل المعرضة لخطر فقدان لفائدة الأتمتة نتيجة للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة بحسب كل دراسة



الشكل ١٨: مئىن توزيع الثروة المالية سنة ٢٠٠٤



الأثرياء يزدادون ثراء: يحصل الأفراد ذوو الدخل المرتفع أيضاً على عائدات عالية على استثماراتهم.

على مؤشرات تأخذ فى الاعتبار تلك العوامل الخارجية، وتوجه القرارات المتعلقة بالسياسات نحو حماية الضروريات الاجتماعية والاقتصادية موازاة مع تحقيق أهداف الازدهار الاقتصادي.

تبرز تلك العوامل الفاعلة الترابطات بين المبررات الاقتصادية وما ينشأ من عوامل خارجية اجتماعية وبيئية كاسحة. ولشروع فى مواجهة تلك التحديات مواجهة شاملة، يجب أن يقوم التوجه الاقتصادي

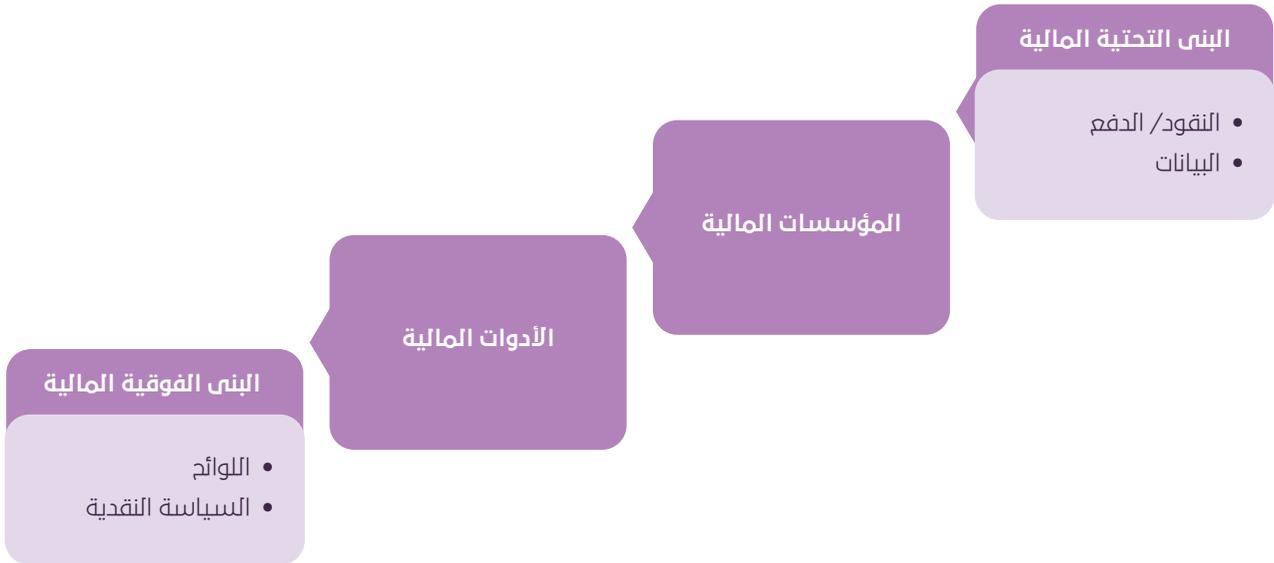


مطابقة سلسلة قيمة القطاع المالي

وتؤدي الحكومات والهيئات التنظيمية، في كل الأمم، دور جهات مراقبة للاقتصاد والنظام المالي. ويتمثل دورها الأساسي في تحسين الحوكمة، وذلك بوضع أطر متعلقة بالسياسات، واستحداث قنوات استثمارية من أجل نمو مستدام، وضمان فعالية الاستثمارات. وتتناول الصفحات التالية من هذا التقرير الحالة الراهنة، والمشكلات، والفرص التي تحتاجها المؤسسات المالية للمساهمة في نمو اقتصادي مستدام.

يرمز قطاع المالية إلى مطابقة عرض وطلب رأس المال. وتعتمد هذه الآلية على تحويل فائض رأس المال من أجل تحسين المدخيل المستقبلي. وفي بداية سلسلة قيمة الخدمات المالية، يتواجد المستثمر أو المدخر الذي يملك فائض في رأس المال يستثمره أو يدخره في مؤسسة مالية أملا في جني عائدات أو يتبرع بماله مناصرة لقضية من القضايا الاجتماعية. وفي نهاية هذه السلسلة، يتدفق رأس المال إلى القطاعات التي تساهم في نمو الاقتصاد.

الشكل ١٩: سلسلة قيمة المالية



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية

الاتجاهات العالمية وتأثيرها على قطاع المالية مستقبل البنى التحتية المالية

تتناول الاتجاهات العالمية التي تؤثر على قطاع المالية في هذا القسم من منظور سلسلة القيمة، بدءاً من النقود وانتهاج بأسواق الاقتصاد الحقيقي.

مستقبل النقود

تطورت النقود وفكرة استخدامها في التبادل منذ فجر البشرية. وقد اتخذت النقود مختلف الأشكال، من العملات المعدنية إلى العملات الورقية، ومن الحسابات البنكية إلى المحافظ الإلكترونية. وخلال العقد الماضي، خطا قطاع المدفوعات خطوات جبارة في الابتكار، مع دخول جهات مقدّمة للخدمات جديدة وإطلاق منصات جديدة وأدوات دفع جديدة كل سنة تقريباً. وقد غيّرت التكنولوجيا توقعات المستهلكين والشركات في مجال المدفوعات. وهو ما يتيح تقارباً أكبر بين طرائق الدفع الجديدة المقبلة وزيادة المدفوعات غير النقدية، وتسريع المعاملات. توفّر التكنولوجيا الممكنة طرقاً مبتكرة لحلّ مشكلة التدفّقات غير المشروعة للأموال، مثل غسل الأموال ومكافحة الإرهاب والتهرب الضريبي.

تقدّم التكنولوجيا المالية في مجال المدفوعات

التغييرات الثورية في طريقة إجراء المدفوعات والمعاملات العالمية هي نتيجة مباشرة للتقدم الذي تقوده التكنولوجيا المالية. وكان أوّل دخول إلى منظومة المدفوعات الرقمية على يد شركات التكنولوجيا الكبرى وشركات التجارة الإلكترونية العملاقة.

• تمهد غوغل وأبل وفايسبوك وأمازون [GAFA] و"سامسونغ باي" و"أليبابا" و"بايبال" و"بانك تسي إم" السبيل في مجال المدفوعات الرقمية بتزويد المستهلكين بمنظومات دفع سلسلة. فهي تتعاون مع البنوك وتنقل مفهوم الدفع إلى مستوى جديد، وذلك بزيادة سرعته وتوفير إمكان الاستفادة منه عبر مختلف القنوات.

• يُتوقع أن يبلغ سوق المدفوعات العالمية تريليوني دولار أمريكي في نهاية سنة ٢٠٢٥، وهو ما يُعزى أساساً إلى إقبال المستهلكين على المدفوعات في الوقت الحقيقي^{٣٧}.

المدفوعات العابرة للحدود

لا بد من التنبيه على أن المدفوعات الرقمية حالياً إنما تدعم المعاملات المحلية في المقام الأول. العملاء الراغبون في الحصول على مدفوعات فورية للمعاملات العابرة للحدود، فإنهم يحتاجون إلى منصة أكبر لمدفوعاتهم الرقمية. وفي سبيل تسريع عملية الدفع العابر للحدود، التي لا تزال تعتمد كثيراً على نظام SWIFT غير الفعال والقائم على الرسائل، فإن "سلسلة الكتل" و"تكنولوجيا دفتر الأستاذ المشترك" على نطاق أوسع يتكرر صداها في القطاع المالي منذ بضع سنوات حتى الآن. وتبحث المؤسسات المالية في سبيل استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل من أجل تحسين عمليات المقاصة والتسوية. ويمكن لتكنولوجيا دفتر الأستاذ المشترك في المستقبل - بمساعدة العملات المشفرة - أن تدمج أنظمة الدفع العابر للحدود رقمياً لإنشاء نظام دفع سلس لجميع المدفوعات العابرة للحدود، سواء كانت مدفوعات عابرة للحدود بين البنوك أو تحويلات مالية عابرة للحدود أو مدفوعات شركات.

• ستعمل شركة Fnality على إنشاء عملات رقمية من الدولار الأمريكي والدولار الكندي واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، تدعمها البنوك المركزية دعماً كاملاً ولا تكون متاحة إلا للمؤسسات المالية.

• تقوم JP Morgan بتجربة JPM Coin ، وهي عملة مشفرة خاصة بها لتسوية معاملات المدفوعات بالجملة.

• استخدم "مصرف الهلال" تكنولوجيا سلسلة الكتل لبيع وتسوية الصكوك.

• قام "الإمارات الإسلامية" بدمج تكنولوجيا سلسلة الكتل في عمليات الدفع بالشيكات.

استخدام سلسلة الكتل والعملات المشفرة

ظلت العملات المشفرة التي تدعم تكنولوجيا سلسلة الكتل حتى الآن مجرد إضافة إلى الرصيد النقدي العالمي، ولم تكن بديلاً له. وإذا كانت العملات المشفرة تتمتع بمزايا، كالأمان والسرعة وانخفاض رسوم المعاملات وسهولة التخزين والملاءمة في العصر الرقمي، فإن مشكلتها الكبرى تتمثل في كونها غير منظمة في الوقت الحالي، ومن ثم فهي معرضة بشدة لهجمات الإلكترونيات وسوء الاستخدام المالي والإجرامي.

وتقوم بعض البلدان ذات القطاعات البنكية القوية تاريخياً، كاليابان وكندا وألمانيا والولايات المتحدة، بتجربة العملات المشفرة على مستويين رسميين، ووافقت بطريقة غير مباشرة على استخدامها في المعاملات. فألمانيا أقرت مشروع قانون يسمح للبنوك ببيع وتخزين العملات المشفرة، ووضعت كوريا الجنوبية مشروع قانون لتنظيم العملات المشفرة تنظيمياً مباشراً، وتخطط الجهات التنظيمية في هونغ كونغ لاستحداث أطر جديدة لمبادلة العملات المشفرة. وسمحت نيوزيلندا للشركات بدفع الرواتب بالعملات المشفرة المربوطة بالنقود والقابلة لتحويلها إليها مباشرة.

ولما كانت البنوك المركزية عاجزة على استحداث عملات مشفرة مربوطة بالعملة الورقية، فإن رغبة المستهلكين في استخدامها هو ما سيسرع القبول بها واستخدامها على نطاق واسع. ويُحتمل أن تقوم العملات المشفرة مقام النقود بحلول سنة

٢٠٣٠، ٣٣

• تتوقع وكالات الأبحاث المستقلة أن ينمو سوق العملات المشفرة بنسبة ١١,٩٪ إلى ١,٥ تريليون دولار أمريكي فيما بين سنتي ٢٠١٩ و٢٠٢٤. ٣٤

• غالباً ما تقترن مناقشة نمو العملات المشفرة بنمو الإنترنت. ويُشبه نمو أصول العملات المشفرة بنمو الإنترنت فيما بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٥. فالعملات المشفرة- مثل Tether المدعومة بأموال وأصول بالدولار الأمريكي، و Digix المدعومة

بالذهب- ستغدو عملة قانونية مقبولة لدى الحكومات في جميع أنحاء العالم. ٣٥

• شملت البنوك المركزية لكل من بريطانيا واليابان ومنطقة اليورو والسويد وسويسرا مع "بنك التسويات الدولية" تجمعا لتقييم حالات الاستخدام المحتملة لهذه العملات. ١

• أصدرت "جمعية الصيارفة السويسريين" توجيهات لأزيد من ٢٥٠ بنكاً كي تتبعها في التعامل مع الشركات الناشئة المعتمدة على العملة المشفرة أو سلسلة الكتل. ٢

• أقرت ألمانيا مشروع قانون يسمح للبنوك ببيع وتخزين العملات المشفرة.

• وضعت كوريا الجنوبية مشروع قانون لتنظيم العملات المشفرة مباشرة. ٣

• تخطط الجهات التنظيمية في هونغ كونغ لاستحداث أطر جديدة لتبادل العملات المشفرة مثل قواعد "اعرف عميلك"، وتخزين العملات المشفرة وبرتوكولات الأمان تعزيزاً لحماية المستثمرين. ٤

وللد من المشاكل المتعلقة بالهجمات الإلكترونية، لا بد للهيئات التنظيمية من استحداث المؤسسات والأدوات المناسبة كي تراقب عن كثب الوكالات أو المنصات التي تسهل تبادل العملات المشفرة. وستتشرط القوانين المستقبلية على مقدمي هذه الخدمة أن يحصلوا على رخصة لمزاولة هذا النشاط، وأن يبذلوا العناية الواجبة تجاه العملاء، ويحتفظوا بسجلات مفصلة، ويبلغوا عن المعاملات المشبوهة، ويحرموا

مستقبل البيانات

تعمل التكنولوجيا على تحويل الخدمات المالية إلى الأبد. وهى العامل الوحيد الذي يتمرد على الوضع القائم ويستطيع توسيع نطاق الخدمات المالية وتحسين كفاءة النظم الحالية. ولقد أتاحت التكنولوجيا دخول مجموعة جديدة من الفاعلين قطاع الخدمات المالية، كشركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا الكبرى، التي أثبتت قدرتها على إحداث التغيير فى هذا القطاع. وكفى تحافظ البنوك والمؤسسات المالية على دورها فى عصر التكنولوجيا، بدأت تتعاون مع الشركات التكنولوجية وتعيد تصور دورها وتحسن تجربتها مع عملائها.

المعلومات قوة

تتمثل إحدى المزايا الرئيسية التي تحظى بها المؤسسات المالية فى اطلاعها وامتلاكها لمقادير هائلة من البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بالعملاء، التي تستغلها لتوفير تجارب أفضل للعملاء وتقديم طول مخصصة لهم. ولا يقتصر مجمع البيانات الذي تملكه المؤسسات المالية على النتائج المالية وأسعار الأصول، بل يتضمن البيانات الناتجة عن العمليات التجارية، والبيانات التي تنتجها الآلات، والبيانات الناتجة عن وسائل التواصل الاجتماعي ونظم المستخدمين. إن توافر المعلومات يعيد تشكيل إستراتيجيات مختلف البنوك والمؤسسات الاستثمارية.

توسيع القاعدة الائتمانية

تجمع المؤسسات المالية معلومات عن المقترضين تتعلق بأنماط الإنفاق، والمدفوعات المتأخرة، وحالات التخلف عن السداد، والأحداث الشخصية. وباستخدام أدوات تحليل البيانات، ستوسع البنوك من نطاق خدماتها وتسهيلاتها الائتمانية للمستهلكين التي كان يُنظر إليهم سابقاً على أنهم شديدو الخطر. وكما ستنشئ البنوك التجارية بياناً صحيحاً لمخاطر العملاء، ستشرع فى اعتبار البيانات أصلاً من الأصول وفى استخدامه فى التوريق. ومن ذلك، مثلاً أنه يمكن استخدام نماذج التحليلات التنبؤية مثل نظام تسجيل FICO من تحليل سجل ائتمان المستهلكين أو طلبات القروض أو الائتمان أو البيانات الأخرى للتحقق من أن

على حماية البيانات، وبراءوا قواعد السرية، ويتحققوا من جميع المعاملات من أجل التقيّد بالعقوبات المالية التي تفرضها الهيئات التنظيمية. وأصدرت فرقة العمل المالية بعض التوجيهات الأولية بشأن العملة المشفرة من أجل التركيز على سياسات منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام العملات المشفرة.^{٣٦}

الحالة الراهنة

- بقاء المعاملات بين البنوك
- ارتفاع تكلفة المعاملات الدولية
- قضايا الأمان وقيمة العملات المشفرة

الأولويات الجديدة

- استخدام سلسلة الكتل لتحويل الأموال بين البنوك
- العملات المشفرة المدعومة بعملة ورقية
- تعزيز قوانين مراقبة المدفوعات الرقمية وتبديل العملات المشفرة

نشوء الصيرفة المفتوحة

الصيرفة المفتوحة منحة أخرى، غالباً ما يجري فيها تبادل البيانات بواسطة واجهة برمجة للتطبيقات. ولقد بات واضحاً أن نماذج الأعمال المفتوحة وواجهات برمجة التطبيقات ستقود مستقبل الصيرفة. والصيرفة المفتوحة عملية فتح للخدمات الداخلية للبنوك في شكل واجهات برمجة تطبيقات مفتوحة وقياسية ومؤمنة على العالم الخارجي حتى يستخدمها مطورو الأطراف الخارجية لتقديم خدمات وتطبيقات مبنية على المؤسسات المالية الحالية. وتستخدم البيانات في الصيرفة المفتوحة، أساساً، لتبادل المعلومات بين الكيانات في الأوساط المالية. وبعد ظهور الصيرفة المفتوحة والترابط بين المؤسسات، سيكون لحادث خرق أمن واحد سلسلة من الآثار على القطاع برمته. ونظراً لوجود مخاطر ملازمة لتبادل البيانات في إطار الصيرفة المفتوحة، لا بد من وضع آليات عمل وحوكمة لترشيدها التظم، اللازمة للاطلاع على البيانات.

القضايا المتعلقة بسرية البيانات

مع أن المعلومات مهمة لهذا القطاع، فإنها تطرح أيضاً مشاكل كبيرة تتعلق بسرية البيانات وأمنها وتنظيمها. فقد زادت الهجمات الإلكترونية على شركات الخدمات المالية بأكثر من 70٪ سنة ٢٠١٧، مما يدل على ضعف القطاع أمام التهديدات الأمنية بسبب أنواع المعلومات الحساسة التي تمتلكها وتديرها البنوك والمؤسسات المالية. ويسود اعتراف متزايد بأن هذه التهديدات من أكثر المخاطر التي تواجهها البنوك أهمية. ويعتقد خبراء المخاطر أن الأمن الإلكتروني يتجاوز كونه مجرد مشكلة تكنولوجية، ومن ثم يجب أن يكون للبنوك وظيفة أمنية منفصلة ومستقلة.

العميل لن يتخلف عن السداد في المستقبل. ويمكن لهذا النظام أيضاً الدمج بين ملاحظات العملاء المهيكلة وملاحظات وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من البيانات غير المهيكلة لإنشاء ملف تعريف شامل للعميل، والحد بذلك من التعرض للمخاطر. ويعكف الباحثون على نماذج لتقييم المعلومات والبيانات يمكن اتخاذها ضمانات للقروض.

ويمكن استخدام هذه التكنولوجيات على نطاق واسع لخدمة السكان غير المتعاملين مع البنوك في العالم النامي حيث لا تتوفر البيانات للمؤسسات المالية بسهولة. وستنشئ مؤسسات التمويل الأصغر والتكنولوجيا المالية بيانات وتحليلات غير تقليدية نشراً متزايداً من أجل تعزيز تغلغلها في هذه الأسواق.

تخصيص الخدمات

من أجل تكرار نموذج إدارة العلاقات مع العملاء عبر الإنترنت، تتعاون المؤسسات المالية أيضاً مع الأطراف الخارجية المقدّمة للخدمات في سبيل جمع المعلومات عن العملاء الذين يستفيدون من خدمات هذه الأطراف على الإنترنت. ويرمي هذا التعاون أيضاً إلى استحداث مساعد رقمي يمكن من تخصيص المحادثات ومن تيسير تنمية الأعمال. وتستثمر البنوك وشركات الوساطة في الخدمات البنكية للمحادثات القائمة على الذكاء الاصطناعي، وذلك من أجل تشجيع التخصيص وتقديم الدعم للعملاء عند الطلب. فروبوت الدردشة Erica التابع لبنك أوف أمريكا مثلاً يرسل إلى العميل توصيات ونطاق مخصّصة بعد تحليل المعلومات المتعلقة بهذا العميل.

وتقوم إحدى أهم سبل تحقيق الدخل من البيانات على التعاون مع شركات البيع بالتجزئة من أجل تقديم صفقات وخدمات محددة للعملاء تتوافق مع رغباتهم. وأبرمت بنوك مثل Lloyds Santander عقوداً مع شركة إعلانات البيانات Cardlytics لتقديم خصومات للعملاء في المتاجر التي يترددون عليها كثيراً.

وفي المستقبل، سيتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تشرف على البيانات وتراقبها عن كثب لحماية بيانات المستهلك وتجنب أي نوع من المخاطر الإلكترونية. وفي إطار محاربة الجرائم الإلكترونية والاحتيال، تستثمر المؤسسات المالية في الأنظمة والأفراد حتى يمكنها مواكبة الهجمات الإلكترونية المتزايدة التعقيد. ولقيام بذلك بطريقة فعالة، سيكون على المؤسسات المالية فهم البيئة الخاصة، وتحليل التهديدات المحتملة، ثم وضع الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذه التهديدات الضارة. وسيتعين على المؤسسات المالية إنشاء نُظم للحد من مخاطر استحداث المنتجات وصابنتها وأمنها الإلكتروني. وسيكون على تلك المؤسسات أيضاً إنشاء وحدات منفصلة للأمن الإلكتروني

- عينت مؤسسة هونج كونج وشنغهاي المصرفية [HSBC] كبير مسؤولي أمن المعلومات في بنك إنجلترا لتعزيز إستراتيجيتها المتعلقة بالمخاطر الإلكترونية.
- عينت مجموعة "بانكو بيلباو فيزكيا أرجنتاريا" [BBVA] كبير مسؤولي أمن المعلومات للإشراف على وظائف أمن المعلومات والمخاطر الهندسية في هذا البنك.
- يستخدم "بنك العز الإسلامي" نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة": وحدات الأعمال، وفريق إدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية من أجل التحكم في المخاطر الإلكترونية.
- عينت وكالة "موديز" رئيساً عالمياً لخدمات المخاطر الإلكترونية في شركة "خدمات موديز للمستثمرين" من أجل مراقبة المخاطر الإلكترونية في تحليل الائتمان.

الإطار ١: تجربة الحكومات في الآونة الأخيرة مع حماية البيانات

دفعت المخاوف المتعلقة بحماية معلومات المستهلكين الاتحاد الأوروبي إلى وضع قوانين جديدة، منها القانون العام لحماية البيانات، والتوجيه ٢ المتعلق بخدمات الدفع، والتوجيه ١ و٢ المتعلق بأدوات الأسواق المالية، التي تشترط على الشركات تطبيق إجراءات أمان أكثر صرامة لحماية معلومات المستهلكين. وعلى غرار القوانين التي أصدرها الاتحاد الأوروبي، يركز قانون حماية المعلومات الشخصية في اليابان على استخدام المعلومات الشخصية في الأعمال. ويمكن أن تفرض مثل هذه اللوائح مزيداً من الالتزامات على الشركات التي تجمع بيانات المستهلكين وتخزنها وتعالجها وتطلها بواسطة الهيئات التنظيمية.

وتقوم الحكومات أيضاً بتجربة الأطر الجديدة، مثل آليات الحماية التنظيمية التي تقيّم عواقب تعطّل المنظومة المالية وتحافظ على سلامتها العامة. وتعمل اليوم بلدان، منها أستراليا والصين وهونج كونج وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، على آلياتها المتعلقة بحماية التكنولوجيا المالية. وكان بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) من أولى الجهات التنظيمية التي طبقت آليات الحماية التنظيمية، حيث تُختبر قدرة ٨ شركات، منها شركات تجميع المنتجات المالية، وتحويل الأموال رقمياً، والتكافل فيما بين الأقران، والتأمين الرقمي.*

* المصدر: الحكومة الماليزية

الحالة الراهنة

- تعاون شركات التمويل مع الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا لكي تعرض منتجات محسنة وتطل ملأمة
- تسييل البيانات وتخصيص الخدمات

الحلول الجديدة

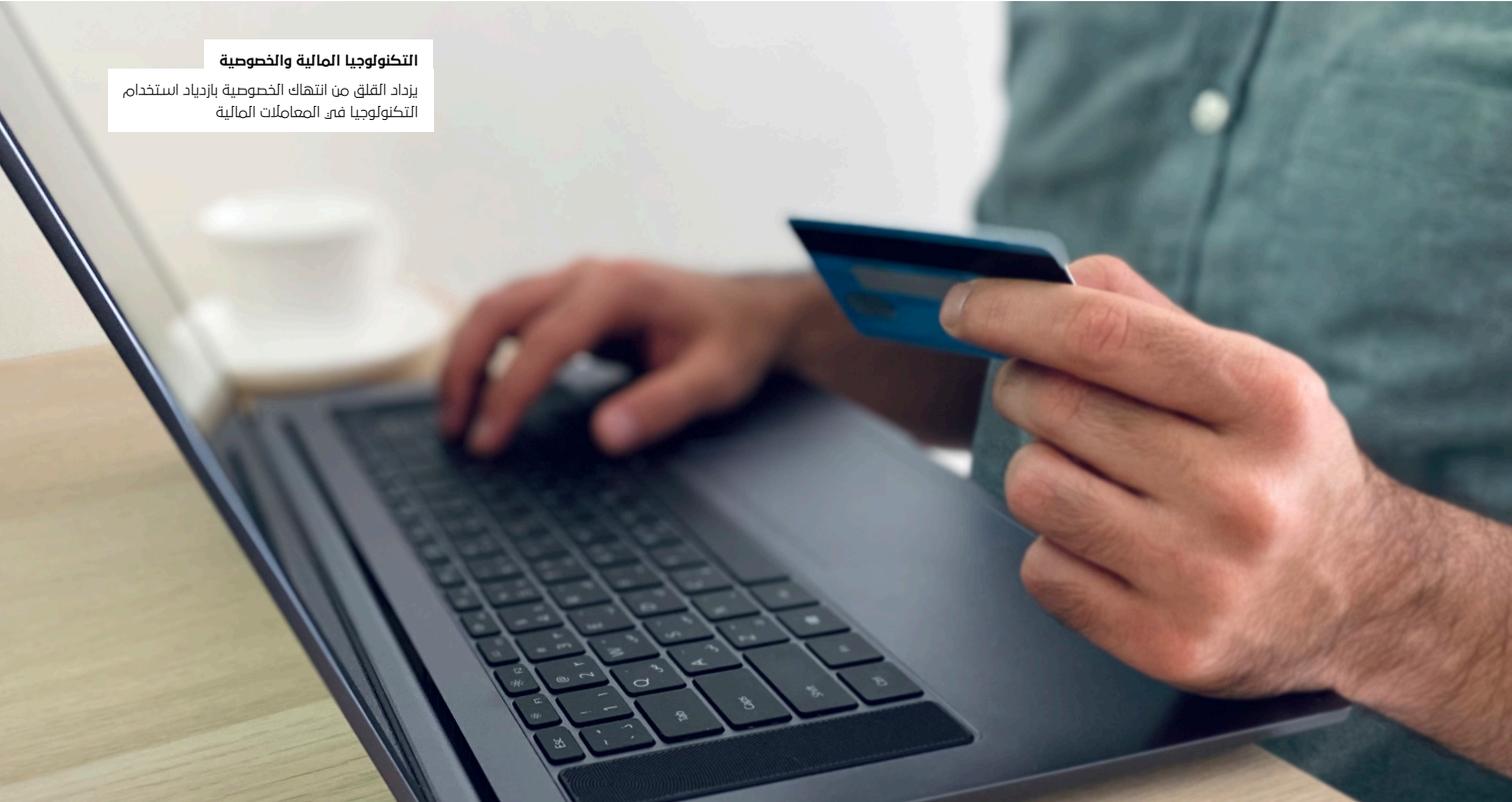
- توسيع اللوائح التنظيمية المتعلقة بسرية البيانات
- إنشاء مراكز أمن إلكتروني مختطة في البنوك والمؤسسات المالية

من أجل مكافحة الجرائم الإلكترونية، تعمل فيها فرق من علماء البيانات والبيارفة والمختصين بالمدفوعات وغيرهم من خبراء التكنولوجيا الذين يتعاونون على حماية المؤسسة من أي هجوم يستهدف البيانات.

وإضافة إلى ذلك، فإن التوسع في قوانين السرية على الصعيد العالمي سيفرض على الشركات المالية أخذ المخاطر المتعلقة بسرية البيانات على محمل الجد واتخاذ تدابير للتخفيف منها على نحو فعال.

التكنولوجيا المالية والخصوصية

يزداد القلق من انتهاك الخصوصية بازياد استخدام التكنولوجيا في المعاملات المالية



الاتجاهات العالمية وتأثيرها على قطاع المالية مستقبل المؤسسات المالية

مستقبل المؤسسات البنكية الربحية

"غوغل" و"أمازون" و"فايسبوك"، مجال الصيرفة والخدمات البنكية والبطاقات الائتمانية للمستهلكين^{٤٠،٣٩}. وتضطلع التكنولوجيا بدور أساسي في زيادة الشمول المالي، بدءاً بإتاحة المعلومات وانتهاءً بقنوات تقديم منتجات مالية منخفضة التكلفة للأشخاص المستبغدين من قطاع الصيرفة التقليدي. وهذا التحول الذي تشهده الشركات الاستهلاكية والتكنولوجيا يساهم في زيادة فرص استفادة المستهلكين من المنتجات البنكية ويُشكّل تهديداً حقيقياً لنظم الصيرفة التقليدية.^{٤١}

بنوك المستقبل

تدفع عوامل خارجية قوية إلى إعادة تشكيل القطاع البنكي وتفرض التغيير فرباً. فأمام تطور تطلعات المستهلكين، والتكنولوجيات الجديدة، ونماذج الأعمال الجديدة، ستشرع البنوك في وضع إستراتيجيات تساعد على التأهب للمستقبل سنة ٢٠٣٠.^{٤٢} فإذا رغبت البنوك، خلال العقد المقبل، في مقاومة المنافسة الشرسة التي تلقاها من المؤسسات البنكية الجديدة، فسيتعين عليها أن تعطي الأولوية للعناصر التالية:

تفوّق شركات التكنولوجيا المالية على البنوك

يتمثل الهدف الذي تعمل البنوك على بلوغه حالياً في زيادة فرص الحصول على خدماته واستحداث منتجات تتلاءم مع تفضيلات المستهلكين. فمع أنّ البنوك العالمية ظلت تزيد من موازاناتها التشغيلية، فإن جزءاً كبيراً من هذه الموارد يُستخدم في تحسين وصيانة النظم القائمة، وإنشاء بنى تحتية جديدة، والتقييد باللوائح التنظيمية، وهو ما لا يترك إلاموارد قليلة للاستثمار في استحداث منتجات جديدة^{٣٧}. وفي هذا تبارز شركات التكنولوجيا المالية غير التقليدية البنوك التقليدية. وقد أدى اعتماد "خدمات أمازون ويب" (AWS) للصيرفة سنة ٢٠١٧ إلى خفض تعقيد وتكلفة التكنولوجيا عن الشركات المالية، وهو ما جعل العالم يكاد يصل إلى الوقت الذي تصبح فيه أي شركة قادرة على إطلاق أو تقديم الخدمات المالية.^{٣٨}

وتقوم التطبيقات الجماهيرية بتنوع أصنافها، ومنها "أوبر"، و"هوز"، و"ليف"، بتوسيع نطاق خدماتها ليشمل الصيرفة والخدمات المالية. وعما قريب، ستلج الشركات التكنولوجية الكبرى، ومنها

الشكل ٢٠: أولويات البنوك من أجل تعزيز مركزها في المستقبل



إدارة المخاطر



الابتكار



نماذج تشغيلية مبسطة



نماذج متمحورة حول العميل



التوزيع القوي

الوقت الذي يعتمد فيه القطاع الرقمي، لا تزال بعض المنتجات البنكية تقتضي زيارة العملاء لفرع بنك، وهو ما يمثل عبئاً ثقيلًا على العملاء الذين ينشدون الراحة والاطول الفورية. ولكن

التوزيع القوي: أهم جانب في مستقبل الصيرفة هو تحسين شبكات التوزيع. ولطالما اقترنت البنوك بموقع مادي وشبكت لها صروح تجسّد القوة والاستقرار والأمان. وحتى الآن، في

تتألف البنوك من مجموعات ضخمة من المنتجات التي لا تنطوي إلا على اختلافات طفيفة فيما بينها، وهو ما يزيد من تكلفة العمليات ويخلق مشكلات تنظيمية، ولكنه لا يجذب العملاء، وأكثرهم من جيل الألفية الثالثة. وتحسين المنتجات وتجارب العملاء، الذين تنتمي شريحة كبيرة منهم إلى جيل الألفية، ستنتظر البنوك فيما يلي^{٤٥}:

١. التفكير في احتياجات العملاء وتصميم منتجات تلبي احتياجاتهم.

٢. تصميم تجارب عملاء موحدة طوال دورة حياة العميل.

٣. استخدام القدرات التحليلية للحصول على المعلومات المتعلقة بتوقع بالمناسبات الشخصية المستقبلية للعميل، وفهم نمط حياته، والتعرف على طرائق التنفيذ الأكثر ملاءمة له.

• أغلق "ستاندرد بنك" في جنوب أفريقيا ١٠٠ فرع لمعالجة تفضيلات العملاء من أجل صيرفة من دون فروج.

• يرسل نظام "Erica chatbot" الآلي التابع لبنك أمريكا توصيات مخصصة ويُسدى للعميل نتائج بعد تحليل بياناته.

• أطلقت "Wells Fargo" نظاماً آلياً تجريبياً على خدمة "المسنجر" لإشراك العملاء على منصات التواصل الاجتماعي.

نماذج تشغيلية مبسطة: كانت البنوك تنمو عادةً إما بشراء مؤسسات أخرى أو باستحداث منتجات جديدة خاصة بها. وفي أغلب البنوك التقليدية، كان سيكون لكل منتج أو وحدة تجارية في البنك عمليات وتكنولوجيات وآليات إدارة للمخاطر مستقلة^{٤٦}. ويؤدي تعقيد المهام وازدواج الوظائف إلى تكلفة مرتفعة، وتجربة سيئة للعملاء، ومخاطر تشغيلية، ومشاكل تنظيمية. ولا بد للبنوك من

تألف البنوك على تنافسياتها وتقدم تجربة شاملة، ستستحدث منصات مشتركة توزع المنتجات عبر القنوات. وستعتمد البلدان المتقدمة والطاعة **صيرفة مباشرة**- مصرفاً موجوداً على الإنترنت أو على الهاتف المحمول فقط^{٤٧}. وستشجع البنوك في العمل بالطريقة التي تعمل بها شركات المنتجات الاستهلاكية معتمدةً مختلف أساليب الاتصال، ومنها المحلات التجارية الرائدة، والمراكز المجتمعية، وأجهزة الصرف الآلي الموسعة. وسيكون المستثمرون والمختصون بالمنتجات موجودين في كل هذه القنوات، ومن ثم سيكون على البنوك إعادة تدريب موظفيها حتى يكونوا على دراية تامة بجميع المنتجات التي تعرضها هذه البنوك، ويملكوا الكفاءات التكنولوجية اللازمة التي تمكنهم من تقديم حلول لأى مشكلة يطرحها العملاء.

وفي الأسواق النامية، التي لا تنتشر فيها الصيرفة كثيراً وتشكو من صعوبة متأصلة هي صعوبة الاتصال بالإنترنت، فستعاون البنوك مع شركات التكنولوجيا المالية على إيجاد نماذج توزيع بديلة وتوسيع نظم الصيرفة المحمولة (مثل نظام "M-PESA" في كينيا). وبالنظر إلى أن أفريقيا تعول على الهاتف المحمول فقط، وأن الخدمات المالية على الهاتف المحمول تحقق فيها نجاحاً كبيراً، فإن الصيرفة الرقمية تنمو في هذه المنطقة بعد إطلاق شركات مثل Tyme Bankg Bank Zero Mutual Bank و Discovery Bank التي أدخلت خدمات بنكية قائمة على التطبيقات في بلدان الجنوب الأفريقي^{٤٨}. ومع توقع أن يصبح الربط بشبكة الجيل الرابع للهاتف المحمول أمراً عادياً في أفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة، فإنه يُتوقع أيضاً أن يشجع استخدام الصيرفة الإلكترونية وتنتشر التكنولوجيا المالية.

نماذج متمحورة حول العميل: أصبحت البنوك تعي أهمية إشراك العملاء وبناء مجموعة منتجات لتعزيز تجربتها مع العملاء. وتستثمر البنوك في مجال لا يزال في مراحله الأولية، ألا وهو تحليل العملاء، وذلك من أجل فهم إمكانات قيمة العميل، وتقييم عاداته في الإنفاق، وتقديم عروض مخصصة. وتعرض معظم

جديدة للعميل. بل تتجلى في القيام بالأمر على نحو مختلف في نموذج العمل برّفته. وستنظم البنوك وتدار على نحو مختلف بتشجيعها للمواهب، والتزامها المرنة في آليات عملها، وتعاونها مع مؤسسات خارجية على النهوض فيها بالابتكار والتفكير الإبداعي.

إدارة المخاطر: منذ الأزمة المالية العالمية، بذلت الجهات التنظيمية والمختصون بإدارة المخاطر في البنوك جهوداً من أجل السيطرة على القوى التي تسببت فيها. غير أنه يُتوقع أن تكون الأزمة المقبلة مختلفة، لأنها ستتسبب فيها مخاطر غير تقليدية تحدث تعزّضاً بين وحدات عمل مؤسسة من المؤسسات^{٤٧}. وما تباطؤ الاقتصاد الناجم عن عدة عوامل جيوسياسية إلا إحدى المضاعف المحتملة التي تواجه البنوك في الوقت الحالي. وتطرح تهديدات جديدة مرتبطة بالابتكار التكنولوجي كل يوم، وحينما تفكر المؤسسات في سبل جديدة لإدارة المخاطر على نحو فعال، فإنها ستأخذ في الاعتبار الضروريات التالية من أجل مستقبل إدارة المخاطر^{٤٨}.

١. التركيز على المخاطر الإستراتيجية: تمر البنوك بمرحلة ذات مخاطر عالية آتية من مصادر خارجية، ولاسيما من المخاطر الجيوسياسية، والمعايير التنظيمية غير الأكيدة التي وضعتها لجنة "بازل"، واستخدام التكنولوجيا. وإذا كان إيلاء الاهتمام للنماذج المرتكزة على العملاء واستغلال التكنولوجيا الجديدة في إنشاء تجارب المستخدمين سيكوانا العاملين المدركين للنمو، فإن استمرار العمل بهما دون موازنة إستراتيجيات العمل مع قدرات إدارة المخاطر سيؤدي من المخاطر الإستراتيجية.

٢. خفض تكاليف إدارة المخاطر: أدّى التباطؤ الاقتصادي العالمي وضعف معدلات الفائدة إلى تقليص فرص العائدات على البنوك. وفي الوقت نفسه، فإنّ الجهات التنظيمية التي تتوقع المخاطر المقبلة تزيد من الشروط التنظيمية، مما يزيد في التكاليف. وكما تحافظ البنوك على ربحيتها، فإنها ستؤدّد عملياتها بالكشف

تبسيط هذه الآليات والتكنولوجيات وعمليات مكاتب المساندة. وينبغي للبنوك النظر في نماذج أعمالها خدمةً لاحتياجات عملائها المتغيرة باستمرار. وستتطلب إعادة تصميم النموذج التشغيلي للبنك تغييراً جذرياً في الطريقة التي تفكر بها البنوك في عملياتها، باعتماد توزيع مدمج، وبنى تحتية مشتركة، وإدارة للمخاطر على مستوى العميل، وآليات امتثال معوّمة.

- وقع "JP Morgan Chase" و"Citigroup" و"Wells Fargo" و"US Bank" على اتفاقية تبادل البيانات مع سبع شركات للتكنولوجيا المالية عن طريق واجهات برمجة التطبيقات.
- اعتمد بنك البحرين الوطني تكنولوجيات تتيح له تقديم خدمات بنكية مفتوحة لعملائه.
- عرض بنك البركة الإسلامي ٢٥ واجهة برمجة للتطبيقات تسمح للأطراف الثالثة بإقامة المنتجات والخدمات المالية على منصاتهما.
- أطلق أول بنك سلوكي، واسمه "Discovery Banking". وهو بنك تكنولوجي يتوخى منه الحفز على تغيير السلوك.

وتتعلم بعض البنوك الرائدة في العالم من شركات المنتجات الاستهلاكية ولا تملك سلسلة القيمة كلها. وتركز شركات مثل "أبل" على تصميم وتسويق وتوزيع المنتجات، وتعهد بالباقي إلى جهات خارجية مختصة. ولن تركز البنوك، في نهاية المطاف، إلا على الوظائف الأساسية للعملاء والمخاطر وتعهد بجميع العمليات الثانوية إلى جهات خارجية.

الابتكار: لا تعرّف البنوك في الوقت الحالي بأنها أماكن يكون الابتكار فيها أساسياً. ولا يعني الابتكار منتجات جديدة أو تجربة

وتمكن عملائها من التمتع بتجربة أفضل. ولن تكون الصيرفة في المستقبل مجرد تجارة مربحة، بل ستتيح الخدمات البنكية لأكثر عدد من الناس، والمبادرة إلى إقامة علاقات مع العملاء، وتحسين أسباب الراحة في الصيرفة، وإدارة التكاليف والمخاطر بكفاءة. وسيقاس نجاح البنوك في المستقبل، أساساً، بمدى فعالية انتقالها من هياكل مادية ذات آليات عمل معقدة، وتكاليف تنظيمية مرتفعة، ومنتجات غير جذابة إلى الطريقة التي تعمل بها التكنولوجيا المالية في الوقت الحالي.

عن تداخل وازدواج العمليات فيما بين الوحدات. وستستخدم تكنولوجيا الإنسان الآلي من أجل أتمتة التقارير التنظيمية، أو توثيق "معرفة العميل" [KYC]، أو التصنيف الائتماني.

- نفذ "مصرف الراجحي" أتمتة عمليات الروبوت لتخفيف خطر الاحتيال المتعلق بالبطاقات وتعزيز الكفاءة.
- تعاون بنك "المشرق" مع شركة للتكنولوجيا المالية على تعزيز الكفاءة التشغيلية في مختلف الخدمات البنكية.
- نجح بنك CIMB بماليزيا في اختصار الوقت الذي تستغرقه تسع من أصل 10 عملية بنكية بنسبة 90٪.

الحالة الراهنة

- تكاليف صيرفة مرتفعة
- خدمات محصورة في المجتمعات المتقدمة
- نماذج تشغيلية معقدة

الحلول الجديدة

- الانتقال نحو العمل بصفة شركات استهلاكية ذات منافذ متعددة.
- صبّ الاهتمام على العمليات الأساسية وتحويل المتبقي إلى جهات خارجية
- النظر في المخاطر الاستراتيجية تحسباً للمستقبل

3. الإدارة الإستراتيجية لرأس المال والسيولة: شهد العقد الأخير، منذ الأزمة المالية العالمية، تزايداً ملموساً في الشروط التنظيمية المتعلقة برأس المال والسيولة. وتعد الشروط التنظيمية في مجال رأس المال قيوداً ملزمة ويجب إدارتها على نحو فعال حتى تحسّن المؤسسات من عائداتها على أسهم رأس المال. أولاً سيكون على البنوك أن تطوّر قدرات قويّة تمكّنها من قياس رأس المال والسيولة في وحدات العمل كلّ يوم. ويمكن للبنوك أيضاً أن تفكر في استخدام مؤدّين خارجيين يتولّون قياس وإدارة كفاءة رأس المال. وبعد ذلك، سيكون عليها دمج مقاييس السيولة في خططها الإستراتيجية ومناهج إدارتها. ولقد أصبحت إدارة رأس المال والسيولة عنصراً مهماً يؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرارات إستراتيجية تتعلق بعرض المنتجات وإدارة المنافسة.

وتتيح التكنولوجيا للجهات الفاعلة في مجال الخدمات المالية غير البنكية أن تبتكر- بعيداً عن عائق الأطم القائمة- من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات، وعرض خدمات سلسة،

مستقبل المؤسسات غير البنكية

لا تملك المؤسسة المالية غير البنكية- بطبيعتها- رخصة بنكية كاملة ولا يمكنها قبول الودائع من الجمهور. غير أنها تبيّن خدمات مالية بديلة، كالاستثمار، والقروض الصغرى، والتأمين، والوساطة، وعمليات السداد. وإذا كانت تقدم خدمات لا تناسب البنوك بالضرورة، فإنّها تختصّ بقطاعات ومناخات تستطيع أن تكون فيها منافسة قويّة للبنوك التقليدية. وتشير دراسة "Oracle" عن "الطلب الرقميّ في الخدمات البنكية الموجهة للأفراد"، التي شملت ٥,٢٠٠ مستهلك من ١٣ بلداً، إلى أن ٤٠٪ من المستجوبين يعتقدون أنّ المؤسسات غير البنكية يمكنها أن تساعد على إدارة أموالهم، وأنّ تسدّ احتياجاتهم الاستثمارية خيراً من البنوك.^{٤٩}

إدارة الاستثمارات

الخدمة المعنية بإدارة الأصول، ينتقل المستثمرون إلى الاستثمار في الصناديق المنخفضة التكلفة التي تحاكي العائدات التي تدرّها مؤشرات الأسهم المرجعية. وهذا هو عصر الاستثمار السالب. وسيدفع هذا الاتجاه الشركات الضخمة المعنية بإدارة الأصول إلى خفض رسومها، مما سيؤدّي إلى توحيد واسع النطاق وخفض لفرص العمل. وفي السنوات الخمس المقبلة أو نحو ذلك، ستختفي شركة واحدة على الأقل من أصل كل ثلاث شركات لإدارة الأصول بسبب الإغلاق والدمج.^{٥٠} وكما تظلّ شركات إدارة الاستثمارات تنافسية وتكسب هوامش ربح أعلى، فإنّها تعمل على تطوير قدراتها في التكنولوجيات الجديدة (كالذكاء الاصطناعيّ) والتوسع جغرافياً. وخلال السنوات القليلة المقبلة، ستركز شركات إدارة الاستثمارات على التطورات التالية:

١. **دمج الاستثمارات البديلة:** في المستقبل، ستستخدم شركات إدارة الأصول التكنولوجيا لإيجاد طول تدمج الاستثمارات البديلة في محفّلات مختلف شرائح العملاء. ويمكن لمنصات الاستثمار المقرونة بالخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار والسيطرة على المخاطر أن تصبح مهمّة لفتح المجال لأدوات الاستثمار البديلة.

"يمكن أن يختفي ثلث قطاع إدارة الأصول خلال السنوات الخمس المقبلة، لأنّ تزايد الضغط على الرسوم وارتفاع التكاليف يزيدان من عمليات الغلق والتوحيد."

- مارتن فلانغان، الرئيس التنفيذي لشركة Invesco، مارس ٢٠١٩

٢. **استحداث منتجات جديدة:** سيستحدث مديرو الاستثمارات منتجات جديدة تركز على الاستدامة، وتقنيات السوق، والاتجاهات الكبرى الناشئة. وتطلق بعض الشركات "صناديق المؤشرات المتداولة" من أجل الحد من المخاطر السوقية في بيئة يكتنفها عدم اليقين.^{٥١}

٣. **تحقيق كفاءات تشغيلية:** اضطرت شركات إدارة الأصول، بسبب انخفاض ربحيتها، إلى اتخاذ بعض الإجراءات- كتحويل عمليات مكتب المقابلة إلى جهات خارجية، وزيادة الإنفاق على التكنولوجيا- حتى تظلّ تنافسية. وغالباً ما يزيد التحوّل التشغيلي كذلك من ضرورة امتلاك آليات إدارة مخاطر قويّة.

٤. **تحسين تجربة العميل:** تحظى تجربة العميل بأولوية إستراتيجية لدى الشركات، التي يجب أن تقدّم حلاً شاملاً يخدم العميل في المؤسسة. وتستثمر شركات إدارة الاستثمارات في حملات تسويقية، وتستحدث واجهات مستخدمين شفافة لجذب العملاء واستبقائهم.^{٥٢}

٥. **التوسع جغرافياً:** تعتبر شركات إدارة الاستثمارات التوسع الجغرافيّ مكوناً مهمّاً من مكّونات النموّ المريح. وأسبباً أحد أهداف هذا التوسع، إذ يوجد بها أكبر عدد من أبناء الألفية الثالثة (٦٢٪) وأكبر مجموعة سكانية نشطة (٦٣٪). ويتوقع أن تتجاوز

الإمكانات التقديرية للأموال العائمة في الصين ٢,٦ تريليون دولار أمريكي من الأصول المدارة سنة ٢٠٢٠.^{٥٣}

الإقراض البديل

يشهد قطاع الإقراض تزايداً في جهات الإقراض البديلة القائمة على التكنولوجيا، مما يدفع المؤسسات المالية التقليدية دفعاً إلى رقمنة خياراتها في مجال الإقراض. ويُتوقع أن يتضاعف الإقراض البديل أربع مرّات من ٣٠ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٨ إلى أكثر من ١٣٧ مليون دولار أمريكي سنة ٢٠٢٣. وتقدم مؤسسات "الصيرفة الموازية" القروض لمقترضين غير مؤهّلين في إطار عملية اكتتاب أكثر دقة تسفر عن عائدات استثمار مرتفعة. وسيواصل الإقراض البديل انتشاره، نظراً لقصر فترات انتظار الموافقة، وسهولة الحصول على القرض، وانخفاض معدلات الفائدة. وفي سنة ٢٠٢٣، ستقارب قيمة إنشاء القروض في إطار منصات الإقراض البديلة ٥٨٨ مليار دولار أمريكي في السنة، وهو ما يمثل ٤١٪ من التمويل العالمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.^{٥٤} وفي المستقبل، ستشجع شركات الإقراض البديلة في استخدام الضمانات المشفّرة من أجل حلّ مشكلة تخلف العملاء عن سداد قروضهم.

التمويل الأصغر

انتقلت القروض الصغرى من خدمة مخطّطة تقدّم في بنغلاديش إلى مصدر عالمي مهمّ لتمويل الفقراء، ولا سيما في البلدان النامية. ويتلقى زهاء ٢٠٠ مليون شخص في العالم الدعم من مؤسسات التمويل الأصغر. وأغلب هذه المؤسسات تنظّمها قوانين حكومية، وهي بذلك تقدّم للفقراء أماكن آمنة للدخار ورأس المال الضروري للمشاريع الصغيرة. وكان للتكنولوجيا أيضاً تأثيراً على مؤسسات التمويل الأصغر. ويواجه قطاع التمويل الأصغر - الذي تجاوز الآن بداياته الأولى - صعوبات كبرى في اعتماد تكنولوجيات جديدة.^{٥٥}

"السبيل إلى حل حقيقي لمشكلة المستبغدين من النظام المالي هو إنشاء نظام مالي جديد. مثل "بنك غرامين". وهو بنك للفقراء لا يُقرض المال للأغنياء. وبنك الأغنياء لا يُقرض المال للفقراء. إنه تقسيم بسيط، قوامه نظامان."

-الدكتور محمد يونس، حائز على جائزة نوبل ومؤسس بنك غرامين، أكتوبر ٢٠١٨.

وإذا كان العالم يتجه نحو الائتمان القائم على الخوارزميات، فإن مؤسسات التمويل الأصغر تتشبّث بمنهجيات اكتتابها التقليدية، سواء كانت تستلزم ضمانات جماعية أو تقييماً للقدرة الفردية على السداد. وعادة ما تمكّن طرائق الاتصال الشديد هذه إلى معدّلات سداد أكثر ارتفاعاً. ولا تمكّن هذه المنهجية من توقع قدرة العميل على السداد فحسب، بل تزيد أيضاً من حفره على السداد، عن طريق ضغط الأقران بالتواصل المباشر، والوعد باستمرار فرص الحصول على الائتمان. وبدأت مؤسسات التمويل الأصغر بالائتمان بصفته منتجاً قائم الذات، ولكن المدفوعات الرقمية طارت بؤابةً متزايدةً التوجّه إلى الائتمان بسبب ما تنتجه هذه المدفوعات من بيانات، وهو ما يمنح ميزة محتملة هائلة لمنصات الدفع الكبرى التي تدخل مجال القروض الصغرى، متحدىً بذلك مؤسسات التمويل الأصغر.^{٥٦}

ولكنّ تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من تحويل هذه التحديات إلى فرص، سيتعيّن عليها الخضوع لتحول رقمي. وسيتعيّن على المؤسسات أيضاً استحداث أدوات رقمية لموظفيها المسؤولين عن القروض، وإضافة أدوات لتصنيف

مستقبل مؤسسات التمويل الاجتماعي

يتأثر كل اقتصاد بتركيبته الاجتماعية من خلال عدّة روابط غير ملموسة كالثقافة أو الطقوس. ويتأثر شكل تلك التركيبة تأثيراً بالغاً بطبيعة التفاعل وسهولة الترابط، إلى جانب وسائل التفاعل المالية. وتساعد تلك الوسائل على بناء رأس المال الاجتماعي للوحدات الاقتصادية التي قد يكون لها أثر إيجابي أو سلبي. ومن أبرز الأمثلة نموذج إشراك الجماهير القائم على المنصات، سواء في مجال تبادل المعارف مثل ويكيبيديا، أو منصات التمويل الجماهيري لحشد التمويل للقضايا الاجتماعية. وعليه، تعرّف المالية الاجتماعية بوصفها وسيلة مالية لحشد رأس المال الاجتماعي. كان العقد الماضي عقداً لتطوّر التمويل الاجتماعي. فقد استحدثت عدّة مؤسسات مالية تقنيات وأدوات تمكّنها من التعاون مع القطاعات التطوعية، والعاة، والاجتماعية من أجل تحسين حياة الناس. وتُنظر مؤسسات المالية الاجتماعية في المجالات التي يكون فيها النظام ضعيفاً، وتكون فيها تكاليف الضعف مرتفعة، ويوجد فيها إقبال على التغيير. وهدفها من ذلك هو إحداث تغييرات تحسّن حياة الناس. والمؤسسات الاجتماعية قوّة متزايدة الأهمية تدعم وتقدّم خدمات عامّة جيدة وتغييرات اجتماعية.

الاستثمارات المراعية للعوامل الاجتماعية والبيئية

بخلاف الرأي السائد منذ مدّة طويلة والقائل بأنّه ينبغي تمويل العائدات الاجتماعية من الأعمال الخيرية وتمويل العائدات المالية من الجهات المستثمرة التقليدية، فإنّ التفكير الحالي أخذ في التغيير، إذ أضحت الأهداف غير المالية تحظى لدى الجهات المستثمرة بالقدر نفسه من الأهمية الذي تحظى به الأهداف المالية. وتستهدف الجهات المستثمرة صراحةً الاستثمارات التي تحدث تغييرات إيجابية سواء في المجتمع أو في البيئة، ولاسيما عن طريق استثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية، والاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية، والاستثمارات المؤثرة. وتفحص الحوكمة البيئية والاجتماعية ممارسات الشركة البيئية والاجتماعية والحوكومية، إلى جانب فحصها للتدابير المالية الأكثر تقليدية. وتنطوي الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية على إضافة أو حذف الاستثمارات على نحو نشط استناداً إلى توجهات أخلاقية محدّدة. وتستهدف الاستثمارات

الائتمان في عملية الاكتتاب، والانتقال إلى الصرف والسداد الرقميّن للقروض. وسيطلب هذا التحول إعادة تدريب الموظفين وتشغيل موظفين مؤهلين، وهو ما ينبغي مناقشته بمزيد من الصراحة في هذا القطاع. وسيحتاج قطاع التمويل الأصغر إلى خبرة في مجال التحليل والتكنولوجيا من أجل إدارة التحوّل.

الحالة الراهنة

- ارتفاع تكلفة إدارة الاستثمار
- تسارع نموّ الإقراض البديل
- اعتماد التكنولوجيا - صعوبة تواجه مؤسسات التمويل الأصغر

الحلول الجديدة

- إنشاء صناديق غير نشطة
- دمج قطاع إدارة الأصول من أجل خفض التكاليف
- سيتعاون التمويل الأصغر مع التكنولوجيات المالية على استحداث أدوات لتقييم الائتمان تمكّن من الاكتتاب في الائتمان وتوسيعه بأقل تكلفة.

"تغيير أهداف التنمية المستدامة الواقع، لأنّ واضعيها أخذوا مستثمرين القطاع الخاص في الحسبان. وقد صار بمكة الأفراد الآن أن ينضموا باستثماراتهم إلى الحركة الساعية إلى حشد تريليونات الدولارات الأمريكية من رؤوس الأموال لإيجاد مستقبل أكثر استدامة للجميع."

جاك فاندربروغ، رئيس إستراتيجية الاستثمار المستدام والمؤثر في "بنك أوف أمريكا"، مايو ٢٠١٩.

المؤثرة تعظيم التأثير في المجتمع، تأثيراً يقبل القياس ويصل إلى المجتمع. وقد وُضعت "أهداف التنمية المستدامة" أساساً للاستفادة من إمكانات المستثمرين من القطاع الخاص. ويتطلب تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" استثماراً سنوياً يتراوح بين ٥ و٧ تريليونات دولار أمريكي، وهو هدف لن يستطيع التمويل الحكومي والتمويل الإنمائي التقليدي أن يحققه وحدهما. ونظراً لتزايد انتشار الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية، فإنه يمكن أن يستثمر المستثمرون الخواص الباحثون عن عائدات أعلى في صناعات وتكنولوجيات تنتج منتجات جديدة تتواءم مع "أهداف التنمية المستدامة". وفي استطلاع أجراه "بنك أوف أمريكا"، أجاب ٨٨٪ من المشاركين فيه بأنهم سيكونون على استعداد لاختيار الاستثمارات التي تتسق مع "أهداف التنمية المستدامة".^{٥٧}

ويشير "التحالف العالمي للاستثمار المستدام" إلى أن استثمارات الحكومة البيئية والاجتماعية بلغت أكثر من ٣٠ تريليون دولار أمريكي سنة ٢٠١٨. ويتوقع أن تبلغ ٥٠ تريليون دولار أمريكي خلال العقدين المقبلين.^{٥٨} ومنذ سنة ٢٠٠٧، عندما أصدر "البنك الدولي" و"البنك الأوروبي للاستثمار" أول سندات خضراء من أجل المساعدة على تمويل حلول مشاكل تغير المناخ، شهدت السوق نمواً بلغ إجمالاً عالمياً قدره ٥٢١ مليار دولار أمريكي.^{٥٩} ويتوقع أن تزيد سوق السندات الخضراء إلى تريليون دولار أمريكي خلال السنوات القليلة المقبلة.

- ذكرت مؤسسة "Giving USA" أن إجمالي المساهمات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية يقدر بمبلغ ٤٢٧,٧١ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٨.
- وقّع أكثر من ٢,٢٥٠ مدير محفظة استثمارية، يديرون ٨٠ تريليون دولار أمريكي من الأصول إدارةً جماعية، على "مبادئ الاستثمار المسؤول" التي تدعمها الأمم المتحدة.

وأصبحت فرنسا أول بلد يطالب الجهات المستثمرة المؤسسية بالإفصاح عن الكيفية التي تأخذ بها العوامل البيئية في الحسبان. ويتوقع أن تضع الهيئات التنظيمية تنظيماً أخرى تلزم الجهات المستثمرة والمؤسسات المالية بدمج شروط الاستدامة في قراراتها الاستثمارية وأعمالها عن طريق المعايير المتعلقة بالسندات الخضراء.^{٦٠}

الأعمال الخيرية والتبرعات

ساهمت الأعمال الخيرية المرتكزة على الجهات المانحة مساهمة مطّردة في كثرة شيوخ منصات التمويل الجماهيري، التي تمكّن الجهات المانحة من المراقبة التامة للأشخاص الذين تدعمهم ولكيفية التي يصرّفون بها أموالهم. ويوجد شعور مماثل مسؤول عن الطفرة التي حدثت في الصناديق الموجهة من الجهات المانحة، التي تمكّن الجهات المانحة من التخطيط لأعمالها الخيرية. وزادت مساهمة فاعلي الخير في الصناديق الموجهة من الجهات المانحة بنسبة ٣٦٪ منذ سنة ٢٠١٣، فبلغت ٣٧,١ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٨.^{٦١}

الأعمال الخيرية الإسلامية

تتطوّر الزكاة والصدقة على إمكانات هائلة لتغيير أحوال الفقراء، وتمكين المحرومين. وتشجّع صناديق الزكاة والصدقة الأغنياء على إعادة الاستثمار في المجتمع بغية دعم المحتاجين. وقد أصبحت الزكاة الآن ظاهرة مهمة في العالم أجمع، وليس في البلدان ذات الأغلبية المسلمة فقط. والزكاة ركن من أركان الإسلام، وتتسق

وسنحلّ مشكلات سوء تدبير الأموال والسيولة والشفافية بفضل طول "سلسلة الكتل" من أجل جمع الأموال وإدارتها. فهذه هي الطريق التي على المسؤولين وخبراء المالية الإسلامية أن يسلكوها لاستعادة وظيفة الصناديق الوقفية. وستكون سلسلة الكتل مفيدةً من حيث كفاءتها وشفافيتها وعدم تبذرها وأمانها. وقد استحدثت "فينتيرا" [Finterra]- وهي مؤسسة للتمويل الاجتماعي تقوم على سلسلة الكتل- واجهةً للوقف تدمج المساهمات والتمويلات والاستثمارات. ويمكن استخدام العملات الرمزية [tokens] لحشد التمويل الجماهيريّ اللازم لتنمية الأصل. وسيتمكّن استخدام سلسلة الكتل من اقتراح مشاريع لتنمية واستصلاح الممتلكات، التي ستكون حجر الزاوية في تنمية الأوقاف مستقبلاً.

مع العديد من "أهداف التنمية المستدامة"، ولا سيما القضاء على الفقر (الهدف ١)، والقضاء على الجوع (الهدف ٢)، والحد من عدم المساواة (الهدف ١٠). ويمثّل تعاونٌ مخرجُ الزكاة والعاملين عليها روحَ التعاون على تحقيق هذه الأهداف (الهدف ١٧). وقد أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ شراكةً مع "الهيئة الوطنية لتحصيل الزكاة في إندونيسيا" [BAZNAS]، في سبيل جمع الأموال وتقديم المنح اللازمة لتنفيذ المشاريع.^{٦٥} وتكمن مشكلة صناديق الزكاة في عجزها عن حشد أموال الزكاة واستخدامها استخداماً فعّالاً وسيكون على هيئات الزكاة والصدقة، في المستقبل، أن تستخدم التكنولوجيا الرقمية في تحسين تحصيلها وتوزيعها، وهو ما سيساهم في زيادة فرص الحصول على هذه الأموال واستغلال الإمكانيات الحقيقية للأعمال الخيرية الإسلامية.

الحالة الراهنة

- وعي الجهات المستثمرة بأهمية الاستثمارات الاجتماعية
- المشكلات المتمثلة في تنقل وسيولة أموال الزكاة
- إطلاق الوقف النقديّ والأسهم الوقفية لحشد التبرعات

الحلول الجديدة

- موازنة الاستثمارات مع "أهداف التنمية المستدامة" سيجتذب المستثمرين من القطاع الخاص بسبب العائدات المرتفعة
- اعتماد التكنولوجيا لجمع وصرف الأموال
- وضع نظام قائم على سلسلة الكتل من أجل النهوض بكفاءة الأموال الوقفية

ويمثّل الوقف إحدى الأدوات الأقل استخداماً بين أشكال الأعمال الخيرية الأخرى المتاحة للمسلمين. وتنصّ الشريعة الإسلامية على أن الوقف ينشئ ويبقى أصوله بعيدةً الأمد تدرّ دخلاً مستمراً أو تساعد بطريقة غير مباشرة على عملية إنتاج وتكوين الثروة. وتصطدم تنمية ممتلكات الأوقاف بمختلف المشاكل المتعلقة بتدبيرها وإدارتها وتمويلها. وتشكّل قلّة مصادر التمويل ونقص رؤوس الأموال العاملين الرئيسيين اللذين يحوّلان دون تنمية ممتلكات الأوقاف. وقد بدأ دور ممتلكات الأوقاف في التدهور إلى أن أصبحت هذه الممتلكات في حالة من الكساد والإهمال وعدم الإنتاج.

وتبدى عدّة بلدان إسلامية استعدادها للاستثمار في ممتلكات الأوقاف وإنعاشها من أجل تحقيق إمكاناتها الاستثمارية الكاملة.^{٦٦} ويُعتبر إطلاقُ الوقف النقديّ والأسهم الوقفية أداة التمويل المستدامة المثالية التي يقدّمها الإسلام لدعم نفقات عائلة الناس.^{٦٧} وبالنظر إلى ما ينطوي عليه الوقف النقديّ من إمكانيات وما يتمتع به من مرونة، فإنه يجب على الحكومات والشركات أن تؤدّي دوراً أساسياً في تهيئة الظروف اللازمة لتطوير الوقف النقديّ.

مستقبل منصات التمويل

المقبلة عند تكوين نظرة إيجابية عن التمويل الجماهيري. وستمكّن وتيرة نموّ التمويل الجماهيري وبروژه في البلدان النامية والمتقدمة من جعل هذه الظاهرة أداة في نُظُم ابتكار معظم البلدان من حيث الاستثمار. وتدرس الحكومات وخبراء السياسات في العالم أجمع التأثير المحتمل للتمويل الجماهيري، ويحاولون وضع لوائح تنظيمية جديدة، وتمكين تكنولوجيات جديدة، وتزويد رواد الأعمال بالمعلومات الكافية التي يقررون في ضوءها هل التمويل الجماهيري وسيلة تمويل أو استثمار مجدية لهذه المنشآت.

التمويل الجماهيريّ خدمةً للقضايا الاجتماعية

بالنظر إلى جمع ٧٠٪ من الأموال الموجهة لاستخدامها في أوجه المنفعة العامة، فإن أحد أهم جوانب التمويل الجماهيريّ هو أنه يساعد في الاستثمار في الخدمات الشاملة لعدد من القطاعات. ويغير التمويل الجماهيريّ الوعي الطريقة التي تنجز بها الأعمال الخيرية، إذ تتعاون شركات كبيرة، مثل Apple و P&G، مع الجمهور باستخدام منصات التمويل الجماهيريّ، وتقوم أحياناً بدور الحاضنة لريادة الأعمال الاجتماعية.

التمويل الجماهيريّ للأسهم

تشهد منظومة التمويل الجماهيريّ تحوّلاً من نموذج قائم على التبرعات إلى إستراتيجية أعمال قابلة للتطبيق. وفي سنة ٢٠١٦، أجازت "الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات" التمويل الجماهيريّ للأسهم، مما سمح للمنصات بالتسجيل لدى الهيئة الأمريكية لتنظيم القطاع الماليّ في شكل بوابات تمويل توفر فرصاً لصغار المستثمرين للمشاركة في الأسهم. ويتوقّع أن ينمو التمويل الجماهيريّ للأسهم بمعدل سريع قدره ٣٢,٥٪ فيما بين سنتي ٢٠١٨ و ٢٠٢٣. ^{٧٠} ويعتقد خبراء الاستثمار في الشركات الناشئة أن هذا التطور في مجال التمويل الجماهيريّ يمكن أن يصبح مستقبل الاستثمار في الشركات الناشئة.

في أعقاب الأزمة المالية، ظلت معدلات الموافقة على القروض البنكية التقليدية منخفضة، ولا سيما منها القروض الصغيرة. وكانت البنوك تسعى إلى منح قروض تجارية أكبر حجماً وأكثر ربحية، ولكنها زادت من صرامة تحريها عموماً عند الموافقة على قروض يقل قدرها عن ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. ولم يكن مناخ حشد رؤوس الأموال مناسباً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي غالباً ما كانت تحتاج إلى الموارد لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل. وتشير بيانات التقارير الصادرة، سنة ٢٠١٨، عن "منتدى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" إلى وجود فجوة مالية قدرها ٥ تريليونات دولار أمريكي بين احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل والتمويل المؤسسي المتاح لها. وأدت هذه البيئة إلى ظهور شركات التمويل البديلة وجهات الإفراض على الإنترنت، التي سدّت النقص الذي خلّفته مؤسسات الإفراض التقليدية.

منصات التمويل الجماهيريّ

انتشر التمويل الجماهيريّ في العديد من البلدان المتقدمة، ولا سيما أستراليا والمملكة المتحدة وهولندا وإيطاليا والولايات المتحدة، وهو يستقطب الآن اهتماماً كبيراً في البلدان النامية. وذكر "البنك الدولي" أن التمويل الجماهيريّ صار قطاعاً عالمياً يملك مليارات الدولارات. وقد بلغت قيمة السوق العالميّ للتمويل الجماهيريّ ١٣,٩٣ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٩، ويتوقّع أن تبلغ ٣٩,٧٩ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٢٦. ^{٧٠} وتمثّل الصين أكبر منطقة للتمويل الجماهيريّ في العالم، لأنها شكلت نحو ٣٧٪ من السوق العالميّ سنة ٢٠١٨، في حين تمثّل أوروبا نحو ١٨٪ والولايات المتحدة نحو ٣٣٪. ومنصات التمويل الجماهيريّ موجودةٌ لحشد رؤوس الأموال في شكل ديون وأسهم رأسمال تستخدمها المنشآت الصغيرة والمتوسطة أساساً لرأسمال النمو. ^{٧١}

ولعل ما يتسم به الاستثمار في المنشآت الصغيرة والشركات الناشئة من طبيعة منغلقة وخاصة لن يلبث أن يتغير في السنوات

حدّ سواء. وستبرز عروض العملات الرمزية على أنها السبيل إلى التمويل الجماهيري وإقراض النظير للنظير، لأنها توفر للمستثمرين الحوكمة والحماية. أضاف إلى ذلك أنه يُتوقّع أن تشجّع السياسات الائتمانية المتشدّدة التي تتبناها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية على تنامي سوق هذه المنصات بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الحالة الراهنة

- عدم الثقة في منصات التمويل الجماهيري

الحلول الجديدة

- استخدام التمويل الجماهيري لتمويل السكن والبنى التحتية
- استخدام مشاريع التمويل الجماهيري لعمليات الطرح الأولى للعملات من أجل جمع الأموال

إقراض النظير للنظير

تشكّل حرامه التحزّز وعدم جاذبية القروض البنكية أيضاً سبباً وراء نموّ إقراض النظير للنظير. ويفتّر نموّ سوق هذا النوع من الإقراض بحاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى القروض، وبإدراك الجمهور لما تعرضه منصات الإقراض من معدلات فائدة أدنى، وما تنه عنه من شفافية أكبر مقارنة بالمؤسسات المالية. ويتوقّع أن تنمو هذه السوق بمعدّل سنويّ قدره ٥,٦٪ فيما بين سنتي ٢٠١٩ و ٢٠٢٥، لتبلّغ ٣٧٠ مليار دولار أمريكيّ سنة ٢٠٢٥.^{٦٨} ومن بين مجالات تطبيق إقراض النظير للنظير، يُتوقّع أن ينموّ تمويل المعاملات العقارية بمعدّل سريع قدره ١٤,٧٪ خلال الفترة نفسها. إذ غالباً ما تتطلب المشاريع العقارية مبالغ استثمارية ضخمة، مما يطعّب على المطوّرين العقاريين الحصول على قروض من المؤسسات المالية، ويدفعهم إلى اختيار منصات إقراض النظير للنظير.

ويمكن مستقبل منصات كلّ من التمويل الجماهيري وإقراض النظير للنظير في استخدام آليات سلسلة الكتل التي ستجعل المنصات شفافة وموثوقة للمقرضين والمقترضين على

الحالة الراهنة

- ضعف حصول مالكي الشركات الصغيرة على القروض
- إجراءات الموافقة على رأس المال تستغرق وقتاً أطول وتتسم بعدم الكفاءة

الحلول الجديدة

- تقنين التمويل الجماهيري بالأسهم
- طرح الأوراق المالية المرهّنة للاكتتاب العام يجعل المنصات شفافة للجهات المقرضة والمقرضة

إنشاء مشروع تجاري صغير بفضل
التمويل الأصغر

تمكين شابة محلية من فتح محل خاص بها
لخياطة الأزياء التقليدية في نيجيريا



الاتجاهات العالمية وتأثيرها على قطاع المالية

مستقبل الأدوات المالية

التمويل بالأسهم

تراجع نشاط الطرح الأولي للاكتتاب العام

إذا كانت الأسواق قد شهدت نموًا، فإن نشاط الطرح الأولي للاكتتاب العام عرف تباطؤًا. إذ تدرج شركات قليلة العدد أسهمها في أسواق الأسهم العامة. ففي سنة ٢٠١٩، دخلت ٨٤٥ شركة في العالم إلى سوق الأسهم العامة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٥٪ عما كان عليه الأمر في السنة السابقة. وكانت أوروبا هي التي شهدت أكبر تراجع في الطرح الأولي للاكتتاب العام بتناقص عدد الشركات المدرجة بنسبة ٤٠٪، والولايات المتحدة بنسبة ٢٣٪.^{٦٩} ومن أهم العوامل التي تجعل الإدراج في أسواق الأسهم العامة غير جذاب أحياناً تزايد العبء التنظيمي وشروط الإدراج، وارتفاع تكاليف الإدراج، وارتفاع مستويات التقلب، وصرامته معايير حوكمة الشركات. وإذا كان تخوف البيروقراطية والتكاليف المرتبطة به عاملين مهمين، فإن كون رؤوس أموال رخيصة في الأسواق الخاصة هو أيضاً سبب يفسر تراجع جاذبية الطرح الأولي للاكتتاب العام. وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الاكتتابات الأولية هي الطريقة الطبيعية التي تتبعها الشركات الناجحة في جمع رؤوس الأموال. وشهدت سنة ٢٠٢٠ موجة من نشاط الاكتتاب العام في قطاع التكنولوجيات.^{٧٠} وفيما يتعلق بالمستقبل، تُبذل جهود لتعديل اللوائح المتعلقة بالإدراج المباشر لتمكين الشركات من جمع رساميل جديدة ببيع الأسهم باسمها. وترمي اللسحة الجديدة إلى خفض تكلفة الاكتتاب العام، وستشجّم في النهاية المزيد من الشركات على طرح أسهمها للاكتتاب العام.^{٧١}

أدوات الدخل الثابت

شهدت الأسواق الثابتة الدخل تغيرات هيكلية كبيرة منذ حدوث الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨. وتجبر هذه التحولات الزلزالية الجهات المستثمرة على التكيف مع نمط جديد من السوق سيرفرض الطريقة التي تتداول بها هذه الجهات الدخل الثابت وأنواع المنتجات التي تستخدمها لإنشاء محافظ السندات ولإدارة المخاطر. وستؤثر الاتجاهات الجديدة في مجال الدخل الثابت على ثلاثة جوانب رئيسية هي:

١. التغييرات في هيكل السوق

لا تزال عملية الاستثمار النموذجية في السوق الثابت الدخل، من إيجاد الفكرة إلى تنفيذ التداول، عقيمة جداً. ولذلك لا بد من إجراء تعديلات على هيكل السوق من أجل جعل الأسواق أكثر حداثةً وتشابكاً. إذ لا تزال الغالبية العظمى من التداولات- حتى اليوم- تجري بالهاتف، ولا تزال عملية التسوية تستغرق أياماً في الغالب. غير أن السوق الثابت الدخل التقليدي القائم على رأس المال يتحوّل الآن إلى سوق مختلط يجمع بين رأس المال والوكالة، وستمكن التكنولوجيات الرقمية- ولا سيما أئمة العمليات، والتحليلات المتقدمة، وسلسلة الكتل، والعقود الذكية- من تحسين تدفق المعلومات في المستقبل وتسمّح بأئمة معالجة الصفقات. وفي ظل البيئة التنظيمية والشفافية المناسبين، يمكن لهذه التكنولوجيات أيضاً أن تساعد الجهات التنظيمية على تحسين التداول في السوق الثانوية، وخفض تكاليف المعاملات مع مرور الوقت.

٢. نموذج سيولة قوي

لا بد أيضاً من إعادة النظر في سيولة الأسواق الثابتة الدخل. وقد أُجبر تجار السندات التقليديون على إعادة التفكير بطريقة جذرية في نماذج أعمالهم بشأن أفضل طريقة للحصول على السيولة في جميع فئات المنتجات والأصول، باستخدام مجموعة من مقاييس السيولة وأدوات التعرض أكثر تنوعاً وأشدّ قوّة. وستكون السيولة والبيئات التنظيمية مترابطة فيما بينها مستقبلاً وبحسب تطوّر المشهد السياسي على مرّ الزمن، قد تطلّ الأعباء التنظيمية موجودة، ولكن يُرّجح أن تستمرّ الاتجاهات العامة نحو تحسين توحيد وشفافية المنتجات. وعلى العموم، يجب أن تستقرّ

الحالة الراهنة

- ارتفاع تكلفة الإدراج وحوكمة الشركات يجعل
- سوق الطرح الأولي للاكتتاب العام غير جذاب
- نمو رأس المال الخاص

الحلول الجديدة

- وضع لوائح تنظيمية تنظّم إجراءات الإدراج المباشر

للجهات المستثمرة على فترات منتظمة محدّدة مسبقاً، وهو ما يضمن لها تدفقاً نقدياً ثابتاً. وبموازاة ذلك، فإن بلداناً مثل نيجيريا وباكستان وهونغ كونغ وتركيا وإندونيسيا أخذت في التحوّل بسرعة لتصبح جهات مهتمّة لإصدار الصكوك، وهو ما يؤكّد شعبية فئة الأصول هذه، ويزيد من تنويع مخاطر المحفظة.^{٧٣} وسينتهي المطاف بالجهات المستثمرة إلى تخصيص مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال للصكوك الخضراء. ولا تزال اللوائح التنظيمية في مراحلها المبكرة، وهي ليست جاهزة بعد للتعهدات التي تشترطها الشركات للتأهل للسندات الخضراء والانتقالية.

وسيشهد مستقبل الأسواق الثابتة الدخل تزايداً وتيرة هذه الاتجاهات الأربعة المتمثلة في: تعاضد الشفافية، واعتماد أدوات وتداولات مودّعة، وتحديث الأدوات (كالمشتقات القائمة على قواعد، والسندات الخضراء، وصناديق الاستثمار المتداولة التي تحيل إلى معايير السوق)، وتحديث التداولات باعتماد التكنولوجيات. ولذلك ستكون طريقة عمل أكثر تعقيداً ومجموعة أدوات أكثر قوّة ضروريّة للتصدّي لمشاكل سوق السندات القائمة منذ زمن بعيد.^{٧٤،٧٥}

السيولة فيما يتعلق بالسندات النقدية الفردية. وستحقق الأدوات المستندة إلى قواعد ومعايير السوق المرجعية (مثل المشتقات وصناديق الاستثمار المتداولة) أكبر المكاسب في حجم التداول بمجرد أن تكتشف الجهات المستثمرة مزايا السيولة والتنويع التي يمكن أن تقدّمها.

٣. المنتجات المستندة إلى مؤشرات

ستصبح المنتجات المستندة إلى مؤشرات ضروريّة لإنشاء للمحافظ وإدارة للمخاطر. وفي الوقت الحاضر، يعني تطوّر هيكل السوق أنّ إنشاء المحافظ الثابتة الدخل باستخدام الأوراق المالية الفردية وحدها يمكن أن يكون كبير التكلفة قليل الكفاءة. وقد تزايد الطلب على المنتجات الثابتة الدخل الشفافة والمودّعة والمجدّعة من بين المنتجات المستندة إلى مؤشرات. وأدى ذلك إلى استخدام أدوات التعرض لمؤشرات أو سلات الأوراق المالية، وهو ما عزّز الطريقة التي ينشئ بها المستثمرون المحافظ الثابتة الدخل. وفي المستقبل، يُرّجح أن يكون عرض أدوات ثابتة الدخل مستندة إلى مؤشرات عرضاً أكثر تفصيلاً وتجزيلاً، ينتقل من مؤشرات كبيرة إلى مؤشرات فرعية. وهو ما سيمكّن المستثمرين من التّفاذ إلى تعرّضات ثابتة الدخل متنوّعة جداً بحسب القطاع والصناعة والحجم والجودة.

الحالة الراهنة

- عدم كفاءة تنفيذ التداول والسيولة
- اجتذاب الصكوك للجهات المستثمرة المؤسسية وغير المؤسسية من المجتمعات المسلمة وغير المسلمة

الحلول الجديدة

- ستعمل أئمة آليات العمل على تحسين تدفق المعلومات
- اللوائح التنظيمية المتعلقة بإجازة تداول السندات والصكوك الخضراء

الصكوك

نظراً لسرعة توتّم فئات الأصول، يتحوّل عدد متزايد من المستثمرين الثابتة الدخل نحو السندات الموضوعية، والسندات الخضراء، والسندات الانتقالية، والصكوك (أي السندات الموافقة للشريعة الإسلامية). وقد تسارع اتّساع مساحة الصكوك أكثر من سوق المالية الإسلامية الأوسع نفسه، وذلك بعد تحقيق نموّ سنويّ بلغ نحو ٢٤٪ خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وحتى لو تبيّن التوقعات على معدل نموّ أقل، وهو نحو ١٥٪ في السنة، فإنه يُحتَمَل أن تبلغ مساحة الصكوك في العالم ٢,٧ تريليون دولار أمريكي سنة ٢٠٣٠. وتلقى أوراق الصكوك اهتماماً خافياً من الجهات المستثمرة التي ترغب في تنويع محافظاتها الاستثمارية، فتنسُد تعرّضاً في فئة أصول مختلفة، من أجل تنويع المحفظة. وتُدفع في الصكوك أرباحاً ثابتة الدخل

التمويل العقاري

الصناديق المغلقة الرأسمال

إذا كانت جهات مستثمرة عديدة تعمل على إنشاء وتنمية أعمالها الخاصة، فإنه يُتوقَّع أن يزداد نموّ الصناديق المغلقة الرأسمال بسبب الاستثمارات الأجنبية، ولا سيما الصين. وتظل أمريكا الشمالية السوق المهيمنة، فهي تساهم بأكثر من ٦٠٪ من الموارد ورؤوس الأموال المعبّأة في العالم. أمّا في الأسواق الصاعدة، فإن النموّ السكاني والهجرة إلى المدن وتوسُّع الطبقة الوسطى هي أهم أسباب تنامي سوق العقارات.^{٧٩}

العقارات المشتركة

بمجرّ تطييلات البيانات الضخمة في عملية الموافقة، يمكن في المستقبل استيعاب عمليات شراء العقارات القائمة على الاقتصاد التشاركي، إذ يمكن لعدة أشخاص أن يجمعوا مواردهم لشراء عقار. وقد سمحت حكومة المملكة المتحدة لمشتري المنازل بشراء حصة من منازلهم ودفع إيجار الجزء المتبقّي ثم شراء أسهم أكبر لاحقاً. وسيساعد تطبيق لوائح تنظيمية مماثلة في البلدان النامية والأقل تقدماً في تطوير قطاع السكن، مما سيعزز الاقتصاد بطريقة غير مباشرة. وتقدم شركات مثل Share Mortgage وسائل لمشتري المساكن للانضمام إلى سوق العقارات يتمكن الأشخاص من تقاسم تكلفة الرهن العقاري مع أفراد يتمتعون بالثقة من ذوي التفكير المماثل. وتضع شركات أخرى نماذج أعمال لتحويل العقارات من الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة. وتعتمد شركات مثل Marketplace Homes على تقليل المشقة والتكاليف المتعلقة ببيع منزل من أجل شراء منزل حديث البناء. وإضافة إلى العقارات السكنية، هناك أيضاً زيادة في العقارات التجارية المشتركة. والشركات التي تمتلك أو تستأجر مجموعات من المباني المكتبية تقسمها إلى وحدات أصغر يمكنها تأجيرها أو تأجيرها من الباطن لشركات ناشئة ومقاولين مستقلين. وتجذب الشركات إلى المساحات المشتركة بسبب جدوى التكلفة المتأتمن من تقاسم نفقات معينة. فحتى الشركات الكبيرة تفضل أحياناً المساحات المشتركة لتقليل تكاليف عقود الإيجار في المدن البعيد.

العقار فئة أصول مواتية تنمو بسرعة، وهو ما يُعزّي أساساً إلى عوامل الاستقرار، والدخل السلبي المستمر، وارتفاع قيمة الأصول. وفي السنوات الأخيرة، كانت الجهات المستثمرة تنسحب من صناديق التحوط، والأسواق العامة وتتجه إلى العقارات.^{٧٧} وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف إمكان تصحيح السوق، فقد ازداد حشد الأموال العقارية الخاصة ازدياداً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية. وعلى الصعيد العالمي، زاد التمويل الخاص، بمعدّل نموّ سنوي مركّب قدره ١٠٪، من ٥٨ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٠ إلى ١٢٤ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٨.^{٧٨} وتفضّل الجهات المستثمرة الاستثمارات العقارية الخاصة على الاستثمارات العامة، لأنها لا تتضمّن شروطاً الشفافية والإفصاح العامّين. وتتطلب الاستثمارات الخاصة مستويات أقل من الموافقات أو الإجراءات البيروقراطية، ومن ثمّ تمكّن الجهات المستثمرة من إبرام الصفقات على نحو أسرع.

وفي المستقبل، سيكون القطاع العقاري في صميم تطوّر اقتصادي واجتماعي سريع، يغيّر أحوال الاستثمار. وتشكل الممتلكات العقارية أكثر من ٥٠٪ من الأصول في العالم، فالسكن حاجة إنسانية حيوية، وقطاع العقارات التجارية يوفر البنى التحتية اللازمة لازدهار ريادة الأعمال. وسيكون لتطوّر التكنولوجيا وتأثيره على المعاملات النقدية تأثيراً مماثلاً على الطريقة التي تجري بها المعاملات العقارية. وكان أحد أكبر التغييرات في المعاملات العقارية هو الانتقال إلى آلية المعاملات الرقمية، لأن الاستمارات والتوقيعات الرقمية تسرّع المعاملات أكثر. وقد شرعت المؤسسات المالية في التنافس من أجل أعمالها، وفي إدخال خيارات الإقراض والوساطة الإلكترونيين. ويمكن أن تؤدّي عملية اعتماد تحليل البيانات والتحقّق من الهوية في قروض الرهن العقاري إلى تحسين اتخاذ القرار بشأن الموافقة على القروض، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تناقص حالات تأخر السداد وجس الرهون، وأن يعجّل بإغلاق القروض.

ترميز شراء العقارات

لقد جدد التقدم التكنولوجي وتطور تكنولوجيات سلسلة الكتل قطاع الخدمات المالية، وأثراً أيضاً على الاستثمارات العقارية.^{٨٠} ففي الماضي، لم يكن التعامل بقيمة الأصول المشتركة، مثل العقارات، عن طريق القنوات الرقمية حصرياً هو العرف السائد قط. غير أن سلسلة الكتل فتحت مجالات جديدة أمام المدفوعات الرقمية المرتفعة التكلفة. وفي المستقبل، سيسمح إدخال العقود الذكية بترميز الأصول الملموسة مثل العقارات وتداولها مثلما تُرمز وتُتداول العملات المشفرة. ويتوقع أن تدرك المؤسسات التجارية والمهنيون العاملون في القطاع العقاري التأثير التحولي لتكنولوجيا سلسلة الكتل على تحسين مبيعات التجزئة والعقارات التجارية، وتبسيط عمليات الدفع، وزيادة الوصول إلى الصناديق العقارية وفرص الاستثمار.

وتؤدي العقود الذكية المستندة إلى سلسلة الكتل دوراً بارزاً في مستقبل التمويل العقاري. إذ يمكن برمجة الرموز المميزة للعقارات بأى منطق يريده المصدر، ويشمل ذلك المنطق الذي يضمن توافق التوزيعات والتحويلات مع قواعد محددة. ويلاحظ أن الترميز [tokenization] يقلل التكلفة ويزيد سرعة إنشاء الأصول وإصدارها وتبادلها. وهذا بدوره يزيد فرص الوصول إلى المستثمرين، ويحسن الشفافية، ومن شأنه تحسين السيولة وتوزيع المخاطر.

الحالة الراهنة

- عدم القدرة على تحمل تكاليف شراء العقارات
- انخفاض سيولة الاستثمارات

الحلول الجديدة

- لوائح تنظيمية بشأن العقارات السكنية المشتركة
- ترميز المعاملات العقارية لتحسين السيولة

تمويل البنى التحتية

العام، والخاص دوراً حاسماً في سدّ الحاجة إلى الاستثمار في البنى التحتية. غير أنها غالباً ما تخفق بسبب المعارضة السياسية، ونقص الشفافية، ومقاومة الجماهير لسيطرة القطاع الخاص. وإضافةً إلى ذلك، ظلت الشراكات بين القطاعين العام والخاص تقتصر عادةً على الجهات الاستثمارية المؤسسية، مما أدى إلى نشوء أسواق رأسمال محدودة وتقليل الأثر الاقتصادي للاستثمار في البنى التحتية على المجتمعات المحلية. ومع بداية التمويل الجماهيري لحشد الأموال لمشروع معين، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص إنشاء أدوات ذات أغراض خاصة لتعبئة رأس المال من مستثمرين أفراد محليين، مما يساعد في الحصول على تأييد أكبر من الجمهور والسياسيين وفي زيادة الشفافية والترويج للمشاريع التي تخدم المجتمعات المحلية.

البنى التحتية الموافقة للشريعة

إن دول "منظمة التعاون الإسلامي" متأخرة في مجالات الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والقدرة التنافسية الشاملة للبنى التحتية العامة، وبشكل نقص التمويل أحد الأسباب الرئيسة في ذلك. وعلى الرغم من نمو التمويل الإسلامي من حيث الأصول، إلا أن إسهامه في قطاع البنى التحتية كان ضعيفاً نسبياً. ويرجع ذلك بالأساس إلى تعقيد الهيكل القانوني، الذي يختلف باختلاف البلدان والأنظمة القضائية، لأن نقل ملكية الأصول يتطلب عدداً كبيراً من الوثائق؛ ويمكن أن تترتب عليه آثار قانونية وضريبية إذا كان البلد يفتقر إلى قوانين تنظم نقل الملكية في إطار المالية الإسلامية. ومن شأن الإرادة السياسية وانتهاج الحكومات سياسات واضحة وتقديم الجهات التنظيمية للدعم لسد الفجوات في القوانين المتعلقة بنقل الملكية، أن تساهم في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنى التحتية في إطار التمويل الإسلامي.

وستوفر النماذج القائمة على سلسلة الكتل مصادر تمويل جديدة وحشد التعهدات المتعلقة بالبيئة عن طريق إنشاء منصات تمويل جديدة. ويمكن أن تزيد نُظُم سلسلة الكتل الوعي والوصول إلى البنى التحتية لتمكين المعاملات. وبوسع مؤسسات التمويل

يعد نقص البنى التحتية من أكثر القضايا العالمية إلحاحاً، إذ يستتبع التوسع الحضري والهجرة إلى المدن زيادة الطلب على البنى التحتية. والبنى التحتية العالمية مضاعف اقتصادي مهم، لأنها توفر عائدات بعيدة الأمد بعد اكتمال المشروع الأولي. ومن بين الأولويات القصوى لقادة التنمية في العالم حفز المزيد من الاستثمارات المهمة في البنى التحتية العالمية. فوفقاً لمنظمة Global Infrastructure Hub، يُتوقَّع أن يواجه العالم فجوة قدرها ١٥ تريليون دولار أمريكي بين الاستثمارات المتوقعة والمبلغ اللزم لتوفير بنى تحتية عالمية مناسبة قبل سنة ٢٠٤٠. ^{١١} ونظراً لوجود احتياجات كبيرة ومتزايدة إلى التمويل الحكومي في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والمعاشات العامة، فمن الأهمية بمكان أن يتدخل مستثمرو القطاع الخاص ويسدوا ما يواجهه تطوير البنى التحتية من نقص في التمويل.

صعوبات الاستثمار في البنى التحتية

تكمّن الصعوبة الحالية التي تعوق اجتذاب مستثمري القطاع الخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية في عدم قدرة الحكومات في الغالب على إنشاء مشاريع جاهزة للاستثمار، مما يجعل المستثمرين غير متأكدين كيف وأين ومتى يستثمرون. ثم إن البنى التحتية هي أحد تلك القطاعات التي يبدو فيها التحول الرقمي متديناً. وحتى أصول البنى التحتية الحديثة طُعمت وشُيدت وأُديرت بالطريقة نفسها التي كانت تصمّم وتشيّع وتدار بها في الماضي. وعلى الصعيد العالمي، تكتسب احتياجات البنى التحتية أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية التي تمرّ بمرحلة حرجة، ولا سيما مع قضايا مثل الموازنات الحكومية المحدودة، والتهديدات الخارجية الناجمة عن تغير المناخ وعدم الاستقرار السياسي.

الاستثمارات الخاصة

يتطلب تطوير مشاريع البنى التحتية الحضرية طرائق عمل مبتكرة وتعاوناً بين القطاعين العام والخاص. وستتمكّن نماذج التنفيذ، مثل التصميم والبناء والشراكات بين القطاعين العام والخاص، من تعزيز التنمية المستدامة بإشراك أعضاء المشروع الأساسيين في مراحل متعددة من دورة حياة المشروع. وتؤدي الشراكات بين القطاعين

منتجات إدارة المخاطر

تعد تعقيدات الأعمال أحد العوامل الرئيسة التي تساهم في زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات. ويلاحظ أن المؤسسات بصدد إعادة تحديد طريقتها في إدارة المخاطر بغية مواكبة التغيير في بيئة الأعمال والتكيف مع التعقيدات المحيطة بها للحفاظ على أهميتها وإثبات قيمتها. وقد بدأت المنظمات في استخدام أدوات إدارة المخاطر، ليس فقط لضمان الامتثال ولكن أيضًا باعتبارها محركًا للقيمة ولضمان البقاء في بيئة أعمال تنافسية.

استخدام التكنولوجيا في إدارة المخاطر

للتكنولوجيا، في سياق إدارة المخاطر، جانبان ناشئان. أولهما، الذي تؤدي فيه التكنولوجيا دوراً في تحويل تركيز المؤسسات من الامتثال إلى الأداء واعتماد ممارسات أنجع لإدارة مخاطر. والجانب الآخر هو اعتبار مديرين المخاطر المشهد التكنولوجي السريع التغيير مصدر خطر كبير. وقد أدت الإدارة الاستباقية للمخاطر إلى زيادة دور الخزنة في مؤسسات الأعمال. فأمناء الخزنة بصدد تغيير تركيزهم من الاقتطار على مسائل السيولة إلى أداء دور إستراتيجي أكبر للمؤسسة.

لللامركزية تمكين المستثمرين من الاستثمار مباشرة في البنى التحتية المستدامة، ومن ثم تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول رقمية قابلة للتداول. ويمكن أن يساعد نظام إدارة عقود البنى التحتية القائم على سلسلة الكتل في التحقق من صحة عقود البنى التحتية وتتبعها. ويمكن لنظام إدارة العقود أن يعمل مع نظم تكنولوجيا المعلومات لمراجعة الصلاحية والشروط في أي وقت، مما يؤدي إلى زيادة انسياب العمليات وشفافيتها.

ويمكن تحقيق تمويل فعال للبنى التحتية بتطوير البيئة التنظيمية والتنشغيلية على مستويين- أوله السعي إلى إشراك المؤسسات الخاصة والمستثمرين الأفراد باستخدام منصات التمويل الجماهيري؛ ثانياً، تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات التي تدعم نظم الإدارة اللامركزية للعقود استناداً إلى سلسلة الكتل بهدف تحسين الشفافية وضمان سلاسة الاستثمارات.

الحالة الراهنة

- عدم القدرة على إنشاء مشاريع جاهزة للاستثمار
- معيقات الفساد وانعدام الشفافية

الحلول الجديدة

- يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص إنشاء أدوات ذات أغراض خاصة لجمع الأموال من المستثمرين الأفراد
- يمكن أن يؤدي تطبيق النماذج المستندة إلى سلسلة الكتل إلى تحسين شفافية المشاريع وكفاءتها

الحالة الراهنة

- ارتفاع التكلفة الإجمالية للمخاطر التي تتكبدها الشركات

الحلول الجديدة

- التركيز على المخاطر الإستراتيجية بدلا من مجرد التفكير في مخاطر السيولة
- مراقبة الجهات التنظيمية لنمو صناديق التحوط ووضع لوائح تنظيمية لحماية مصالح المستثمرين

التأمين

ومع ذلك، فإن سوق التكافل مجزأ، لأن رأس المال يتعرض صراحةً لوجه القصور في التسعير وتخصيص الاحتياطات، مما أدى إلى ضعف الهياكل. وتعمل إندونيسيا وباكستان على تطوير سوق التكافل بفضل نوافذ لشركات خاصة قائمة وليس بإنشاء شركات مستقلة جديدة. وعلى الرغم من أن التكافل يخطو خطوات كبيرة، فلا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به لتطوير التكافل الأصغر، الذي يساعد في خدمة المجتمع ليكون مستقلاً مالياً. ويُنشج التأمين التكافلي الأصغر المؤسسات المالية على تمويل الفقراء ومن ثمّ المساهمة في الحد من الفقر. ويتوقع أن يشهد التأمين التكافلي الأصغر نمواً هائلاً في السنوات المقبلة في معظم البلدان الإسلامية والعربية، بمعدلات تتراوح بين ٢٠ و٢٥٪، خاصة في ظل وجود بيئة خصبة تساعد على نمو القطاع وتتميز بوفرة السكان.

وفي العالم الذي تحدت فيه المنافسة وتؤدي التكنولوجيا والعودة دوراً رئيساً في إنشاء هياكل معقدة للمخاطر، يجب أن يتكامل التأمين التكافلي مع الأدوات المالية الأخرى المقدمة في إطار المالية الإسلامية وحل مشكلة القدرات لدى الفئات المنخفضة الدخل والمهمشة لاقتناء خدمات التكافل المناسبة.

الحالة الراهنة

- التحول نحو نموذج عمل قائم على الخدمة
- ضعف انتشار التأمين التكافلي

الحلول الجديدة

- التركيز على دمج تكنولوجيات التوقع وتقديم منتجات غير تأمينية
- وضع لوائح تنظيمية لدعم تطور التأمين التكافلي

يوشك قطاع التأمين- شأنه في ذلك شأن الخدمات المالية الأخرى- أن يواجه العديد من التغييرات التي لا تقل أهمية عن التطورات التكنولوجية الجذرية. وتعتبر المنافسة المتزايدة وتغير توقعات العملاء والتحول نحو نموذج عمل قائم على الخدمة من بين الصعوبات الكبرى التي تواجه شركات التأمين.

الاتجاه نحو المنتجات غير التأمينية

تعتقد شركات التأمين أن ٦٢٪ من المستهلكين يأخذون في الاعتبار المنتجات غير التأمينية عند اختيار شركة التأمين. ويعتقد أكثر من ٥٠٪ أن التغيير السريع في احتياجات العملاء وتوقعاتهم سيكون التحدي الرئيس في المستقبل. وإن ظهور نماذج التأمين على السيارات حسب عدد الأميال، وتزايد المستشارين الآليين، وتطوير العقود الذكية المدعومة بتكنولوجيا سلسلة الكتل، والمنتجات الأحدث مثل تأمين المخاطر الإلكترونية، كلها مؤشرات على تغييرات عبر سلسلة القيمة. ويُنشج التأمين تحولاً من تقديم منتجات للحماية من الخسائر إلى التركيز الاستباقي وتقديم خدمات وقائية. وقد بدأت الشركات في تقديم منتجات مثل المساعدة على الطريق للتعليم الإلكتروني. وأصبحت شركات التأمين ممكنة من الناحية التكنولوجية بفضل تطوير أجهزة ومستشعرات إنترنت الأشياء لبقاء العملاء على دراية باحتمالية الخسائر المستقبلية.

وستستثمر شركات التأمين في العديد من التكنولوجيات، منها الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء وتحليلات البيانات المتقدمة. ولتحقيق تكامل بين هذه التكنولوجيات، لا بد لشركات التأمين من اتباع طريقة شاملة تتمثل في إشراك المؤسسة بأكملها وإنشاء نموذج قائم على منحة يمكن أن يقدم للعملاء مجموعة من المنتجات، ويشمل الملصقات الخاصة بها وتلك الخاصة بمقدمي الخدمات الآخرين.

التكافل والتكافل الأصغر

في البلدان الإسلامية، التي يقل فيها معدل انتشار التأمين التقليدي، يُعتبر التكافل عاملاً أساسياً لزيادة الوعي بالتأمين.

باكستانيات وهن يعملن على خياطة لحاف
يتم التمويل الأصغر والتمويل الجماهيري فرص
عمل ودعمًا للأشخاص الأقل حظًا



قطاع المالية: أين نحن الآن؟

٦٤ قطاع المالية في مفترق طرق تاريخي

٦٨ لا بدّ لقطاع المالية من تغيير مساره

٦٨ الحاجة إلى بوظة جديدة

٧١ الحاجة إلى مؤسسات معدّلة

٧٢ الحاجة إلى نموذج نموّ جديد

٧٤ ما مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك للمستقبل؟

٧٦ البلدان الأعلى استعداداً للمستقبل

٧٩ البلدان المتوسطة الاستعداد للمستقبل

٨٢ البلدان المتدنية الاستعداد للمستقبل

قطاع المالية في مفترق طرق تاريخي

قريباً. فقد كانت التنمية البشرية لافئة للانتباه في مئات السنين القليلة الماضية، وأدت التحولات التكنولوجية والمجتمعية التي أحدثت هذا التطور إلى تحسين رفاهية مليارات من الناس عموماً. ومع ذلك، فمن الواضح الآن أنّ النموذج الاقتصادي القديم تشوبه عيوب كبيرة. وحتى الآن، فإن طريقة العمل المألوفة لم تعد خياراً ممكناً.

يعتمد تجسيد الاتجاهات المستقبلية المتناقضة في الباب الأول من التقرير على الإجراءات المتخذة حالياً لتذليل الصعوبات الكبرى التي تواجه قطاع المالية في الوقت الحاضر. وفي هذا الباب من التقرير نقدم نبذة سريعة عن الصعوبات الأساسية التي تواجه تطوير قطاع مالي مستدام، تتزايد الأدلة على أن النظم والمعايير الاقتصادية العالمية ستواجه عواقب ممارساتها

الشكل ٢١: الانتباه للفجوة- قصور النظام المالي في تحقيق الأهداف المتوخاة



العديد من المجتمعات التي تركزت حياتها ومعايشها حول العمل اللائق والامن تواجه حالة من عدم اليقين والفقر المتفاقمين. وتواجه المجتمعات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء الدرجة نفسها من أوجه عدم اليقين والمخاطر على سبل عيشها وهشاشة الأوضاع وتدهور البيئة.

ويتمثل الغرض من أي نظام اقتصادي في تعظيم الرفاهية الاجتماعية بوصفها منفعة اجتماعية عامة لجميع الجهات الاقتصادية النشطة. والهدف من النظام الاقتصادي الفعال هو تمكين المجتمعات من الوصول إلى مستوى معيشي أفضل.

لقد كان التطور الاقتصادي والتكنولوجي وبالذات على البيئة. وثمة كارثة مناخية وبيئية تُحدث بنا. ونلاحظ أن حياة مليارات الناس محفوفة بالمخاطر أو ستكون محفوفة بالمخاطر بسبب الظواهر الجوية الشديدة المتكررة على نحو متزايد. وإضافة إلى ذلك، يتزايد التفاوت في الدخل والثروة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها بوتيرة مخيفة. وفي العديد من البلدان، يحدث نمو اقتصادي متزايد من دون توفير فرص العمل اللائقة، التي كان من المفترض أن يوفرها هذا النمو، في حين لا يرى ثمار هذا الازدهار الاقتصادي الظاهر إلا عدد قليل من الأشخاص. وفي العديد من البلدان، تلاشت تماماً الطبقة الوسطى العزيزة، تاركة

مما يؤدي إلى مختلف التعريفات لوظيفة المنفعة الاجتماعية ومختلف أهداف السياسات والنظم الاقتصادية.

ودور الحكومة والأسواق بالغ الأهمية في إقامة نظام اقتصادي ناجح. ويشمل نطاق سياسات الحكومة المجالات النقدية والمالية والمؤسسية (التشريعية والقانونية والتنظيمية). والهدف من استخدام الحكومة لهذه الوسائل هو تحسين الأداء الاقتصادي بالتصدي لاختلالات السوق والآثار الخارجية، وتوفير السلم العامة، وتوفير الاستقرار والحماية بإنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية وإعادة توزيع الدخل حتى يمكن تحقيق نتائج أكثر إنصافاً. وتنتجت الأسواق من تحقيق تخصيص فعال للموارد وإن كان ذلك في ظل ظروف صارمة ومقيدة جداً. وعندما تختل الأسواق، يتعين على الحكومات التدخل لتحسين النتائج غير المرغوب فيها، والذي يحدد نطاق التدخلات الحكومية أكثر فأكثر هو الشواغل ذات الطابع العالمي، مثل التنسيق اللازم للتعامل مع تغير المناخ وتنظيم الأسواق المالية العالمية، والتصدي لتجنب الضرائب والتهرب من دفعها على المستوى الدولي والتدفقات غير المشروعة. وعلى نطاق أوسع، يعتبر توفير المنافع العامة الدولية جميعها قضايا برزت في خضم التطورات الأخيرة.

وتوحى مجموعة متزايدة من الأدلة التجريبية بأن الاختيار بين الكفاءة والمساواة اختيار مظل. وهما في الواقع متكاملان، إذ يمكن للحكومات أن تتوخى توزيعاً أكثر تكافؤاً للدخل والثروة باعتماد مجموعة واسعة من السياسات دون أن يؤثر ذلك كثيراً على ازدهار الاقتصاد. ولا يمكن تحسين المجتمع جمعياً إلا عندما يتمتع الأفراد بالحقوق الأساسية (أجور تكفل حياة كريمة، والسكن الميسور التكلفة، والبيئة النظيفة، وما إلى ذلك). وهي ليست في تناقض طارخ مع النمو الاقتصادي والكفاءة. والبديل عن ذلك هو ضعف الطلب الإجمالي والاستقطاب وانتشار الاضطرابات البيئية والاجتماعية والسياسية. وهناك فرصة سانحة توفرها التكنولوجيات الجديدة للشروع في مسار نمو اقتصادي أعدل وأكثر مراعاة للبيئة. والخيارات التي نتخذها الآن

ومن ثم، سيُفهم الأداء الاقتصادي والازدهار في معناهما الأوسع. والأهداف التي توافق مبادئ الشريعة الإسلامية هي توفير حياة كريمة ومزدهرة لجميع البشر وضمان حصول كل فرد على الحد الأدنى من الرفاهية، ومن ثم تأمين جميع الاحتياجات الأساسية للإنسان. وينبغي أن يوفر الاقتصاد الجيد الأداء ما يلي:

(أ) الازدهار والنمو الاقتصادي: ينبغي فهم الازدهار بمعناه الأوسع وينبغي أن يكون شاملاً بحيث ينتفع الجميع من عاذه. وينبغي أن يكون النمو مستداماً من الناحية الاجتماعية والبيئية.

(ب) الاستقرار: دور النظام الاقتصادي هو تعزيز استقرار البلدان. وينبغي للاقتصاد الناجح أن يقلل من عدم الاستقرار ويسمح للجميع بالتمتع بقدر معيّن من الأمن. إذ تبعث الأزمة المالية ودورات العمل القصوى، التي هي السمة المميزة لعالم اليوم، على الكثير من القلق والرهبة في نفوس الأسر التي تستحضر أنها ستفقد منازلها أو عملها إن لم تتمكن من سداد ديونها.

(ج) الإنصاف: الإنصاف (المساواة) بين أبناء الجيل الواحد والاستدامة) بين الأجيال المتعاقبة. فالمعيار الحاسم الذي يحدد نجاح الاقتصاد هو عدم التركيز الشديد للثروة في يد الأقلية أو عدم التفاوت المفرط في الدخل بين الرؤساء التنفيذيين للشركات والعمالين فيها، وهو التفاوت الذي يشجع النهب وانتزاع الربح على حساب الإنتاج.

وفي كثير من الأحيان، يشار إلى خيارات السياسات الاقتصادية بوصفها خياراً بين الكفاءة والمساواة، إلا أن هذا المبدأ يتهاوى عند التمحيص فيه. فهناك أدلة متزايدة، من الأبحاث الأكاديمية والبحوث التي أجراها صندوق النقد الدولي و"منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، على أن عدم المساواة يضرّ بالنمو. وتوضع الخيارات الاقتصادية والكفاءة والمساواة في إطار من المناهج الفلسفية المختلفة للرفاهية والعدالة الاجتماعية،

المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية تدريجيًا. وستشمل التغييرات إصلاح السياسات والتعليم على المدينين القصير والمتوسط من أجل الوصول في المدى البعيد إلى اقتصادات أقوى وأكثر ازدهارًا وعدلاً.

باهظة التكاليف ولا رجعة فيها. لذلك يمكننا أن نستخدم بطريقة جماعية الاتجاهات والصعوبات الحالية للإلزام أنفسنا وحصرها على مسار أفضل وأكثر اخضرارًا وعدلاً.

لقد أصبحت الأهداف المذكورة آنفًا سائدة ومتفقًا عليها أكثر فأكثر، وأصبحت جزءًا من خطة السياسة العالمية (الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة). غير أن الجهود العالمية للتنسيق ظلت تبذل منذ الحرب العالمية الثانية بعد وضع نظام بريتون وودز. وشكلت تعددية الأطراف عمودًا قويًا من أجل الخير في تعزيز إطار متماسك. لكن، يبدو أن وسم أصولية السوق والليبرالية الذي استقر لأول مرة في العالم الأنجلوسكسوني منذ ثمانينات القرن الميلادي الماضي، يؤثر تأثيراً متزايداً على بقية العالم. وعند تقييم السنوات الستين إلى السبعين الماضية، من الإنصاف القول إنه لم تتحقق جميع أهداف النظام الاقتصادي الناجح. ويبدو أن النظم المالية التي من المفترض أن تكون أداة لتحقيق حصائل اقتصادية مرغوبة تركز فقط على النمو الاقتصادي دون أن تحقق تأثيراً كبيراً على النتائج الأخرى. فالاستقرار (أزمة مالية مدمرة أكثر فأكثر) والإنصاف (عدم المساواة أكثر الآن من أي وقت مضى) ظلا يتناقضان باطراد في السنوات الأربعين الماضية.

وهذه الأهداف العالمية جزء أصيل من مقاصد الشريعة التي تقوم عليها المبادئ التوجيهية للتمويل الإسلامي. وتتلاقى مختلف تعريفات وتصنيفات مقاصد الشريعة على إفادة الأفراد في مجتمع مصون ينعم بأعلى مستويات الرفاهية.^{٨٩} لقد وفر ظهور قطاع المالية الإسلامية بديلاً للنظام المالي التقليدي. غير أنه حدث قصور ما في عرض المالية الإسلامية بفتحها بديلاً أخلاقياً بالأساس. ويكمن هذا القصور في الطريقة التي يمكن بها للمالية الإسلامية أن تستخدم أساسها الأخلاقي السامي لتقديم حلول لعل الهيكل الاقتصادي الحديث على نطاق واسع، وفي هذا الصدد، يسعى الطرح الوارد في هذه الصفحات إلى تقديم مشهد اقتصادي ومالي بديل يمكن تحقيقه بتطبيق

دمرت جائحة كورونا الاقتصاد دمارا بالغا
من شأن بعض التدابير المالية أن تساعد على
التغلب على أضرار الجائحة



لا بدّ لقطاع المالية من تغيير مساره الحاجة إلى بوصلة جديدة

وتدعم هذه الطريقة في إدارة الاقتصاد العديد من المسائل المهمة المتعلقة بالدخل وتوزيع الثروة، وعدد فرص العمل المنشأة وجودتها، والرفاهية، ومستويات المعيشة، وتكلفة إنتاج الموارد البيئية والطبيعية. وهناك، بطبيعة الحال، محاولات عديدة لإدخال هذه التعديلات إلى السياسة والتخطيط الاقتصادي، ولكن ذلك لا يحدث على المستوى الأساسي. وينبغي أن تكون هذه العناصر حاضرة في جميع مستويات الاقتصاد، وأن تتكيف معها المعايير المجتمعية.^{٨٣}

وقد أدّى النظام الماليّ الحاليّ إلى ظهور حوافز سلبية. وهناك العديد من الأدلة التي تبيّن أنّ المالية أصبحت استنزافية إلى حدّ مبالغ فيه. فالوكلاء الذين يعملون في القطاع الماليّ ليس لديهم حوافز تتواءم مع بقية الاقتصاد. وأدّى السعي وراء الربح والتساهل في المعايير المهنية إلى ظهور المخاطرة المفرطة، و فقاعات أسعار الأصول، وأدّى في الأخير إلى نظام ماليّ غير عمليّ وشديد التعقيد إلى حدّ يجعله لا يفنى بالفرض المنشود.^{٨٤}

لم تتحقّق أهداف النظام الاقتصاديّ الأمثل وتراجعت في كثير من الجوانب، ولا سيما بعد الأزمة المالية. ويكمن أحد أسباب هذا الإخفاق في عدم توافر حوافز الفاعلين الاقتصاديين مع الأهداف الاقتصادية الشاملة. والحالة الراهنة هي، بدورها، نتيجة للسياسات والمؤسسات التي تحول دون حدوث هذا الاتساق. فعلى مستوى الحكومة، مثلاً أدت هيمنة نموّ المخرجات- مقياساً بنموّ الناتج المحليّ الإجماليّ- في تحديد مختلف السياسات الحكومية، إلى نتائج سلبية من حيث طبيعة هذا النموّ. ويتحدد مبلغ المخرجات بالدولار بأنه المقياس الوحيد الذي يقاس به الأداء الاقتصاديّ (على المستوى الكليّ، وعلى مستوى المؤسسات والأعمال، وحتى على مستوى الأسر والأفراد)-، فإن الوظائف الموضوعية، سواء أكانت وظائف منفعة أم كانت وظائف ربح، تعطى الأولوية للمخرجات على أيّ شيء آخر.

الشكل ٢٢: النظر إلى المكان الخطأ: مقياس التقدم المرتكز على الناتج المحليّ الإجماليّ



المصدر: البنك الإسلاميّ للتنمية.

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، التي غالباً ما يشار إلى بعضها بالاستدامة".

وأكد التقرير أهمية المؤشرات الإحصائية في تصميم وتقييم السياسات الرامية إلى الدفع بالمجتمعات قُدماً، وفي

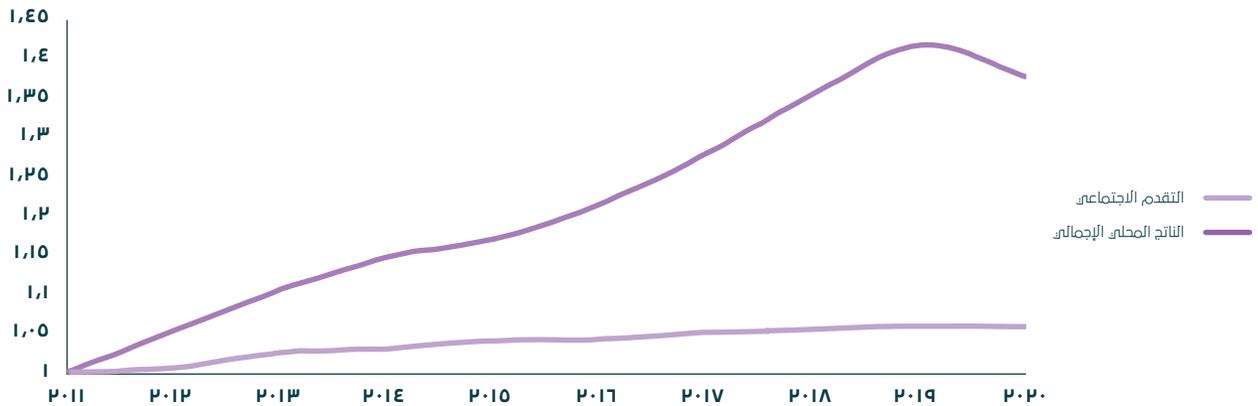
قدّمت اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصاديّ والتقدم الاجتماعيّ في تقريرها^{٨٥} الحجج المبيّنة لعدم كفاية المقياس الحالية للأداء الاقتصاديّ، التي لا تستند إلا إلى الناتج المحليّ الإجماليّ، وذكرت أنّ "... الناتج المحليّ الإجماليّ مقياس غير مناسب لقياس الرفاهية على مرّ الزمن، ولا سيما جوانبه

وتوجد أنشطة تساهم مساهمة إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، لكنها لا تمكّن عموماً من تحسين الرفاهية. وهذه تُسمّى نفقات دفاعية. ويتمثّل موطن ضعف آخر في أنّها لا تأخذ في الحسبان جميع الآثار الخارجية، ومن ثمّ التكلفة الحقيقية المتمثلة في استنزاف رأس المال الطبيعي المستخدم في إنتاج السلع والخدمات. ولا يأخذ رقم الناتج المحلي الإجمالي في الحسبان استنزاف الموارد وتدهور البيئة. وإضافة إلى ما سبق، ليست مقاييس الأداء الاقتصادية القائمة على الناتج المحلي الإجمالي واسعة بما فيه الكفاية، لأنّها تغفل الثروة الوطنية، والكثير من الأنشطة غير السوقية، ونادراً ما تتكيّف مع السلع والخدمات. ومن التوصيات الأخرى التي يوصى بها هذا التقرير ضرورة النظر إلى الدخل والاستهلاك مقروّنين بالثروة، وإعطاء أهمية كبرى لتوزيع الدخل، والاستهلاك والثروة، وإيلاء مزيد من الانتباه للأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.

تقييم وتحفيز اشتغال الأسواق الاقتصادية. ولطالما تعرّضت السياسات للتضليل بشأن الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها، ولذلك لا يمكنها توفير الحوافز المنشودة للوكلاء الاقتصاديين. ومن مظاهر هذا التضليل التركيز على إجمالي الناتج المحلي مقياساً دولياً للرفاهية الاقتصادية.

ومن التوصيات التي تضمّنها التقرير الدعوة إلى الانتقال من قياس الإنتاج الاقتصادي إلى قياس رفاهية الناس، وهو ما ينبغي أن يوضع في سياق الاستدامة. والناتج المحلي الإجمالي حالياً، ولا سيما عندما يعبر عنه على مستوى الفرد، لا يتوافق بالضرورة مع التجارب الفردية. فعندما تحدث تغييرات كبيرة في توزيع الدخل، مثلاً لن يجنّد إجمالي الناتج المحلي للفرد صورة حقيقية لتجربة أغلب الناس.

الشكل ٢٣: (الناتج المحلي الإجمالي والتقدم الاجتماعي ٢٠١١-٢٠٢٠)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مؤشر التقدم الاجتماعي، حساب البنك الإسلامي للتنمية.

إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد حقق مكاسب، فإن التقدم الاجتماعي ظل في حالة ركود خلال العقد الماضي.

الإطار ٢: الناتج المحلي الإجمالي مقياساً سيئاً للرفاهية الاقتصادية

الأمثلة على المقاييس الخاطئة في تحديد تدخل السياسات عديدة ومتنوعة. ففي الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، كان صانعو السياسة يناقشون جدوى إدراج المتغيرات الاحترازية الكلية في تحديد سعر الفائدة الرئيس لبنك الاحتياطي الفيدرالي. وروج رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك للمبدأ القائل باستبعاد أسعار الأصول عند تحديد ذلك السعر، وتلك عقيدة تبين بعد فوات الأوان أنها كانت مكلفة جداً. ومجال آخر من مجالات السياسات حيث يمكن أن يؤدي الاستخدام الأعمى للناتج المحلي الإجمالي إلى تأثير سلبي هو برامج التصحيح الهيكلي التي انتهجها صندوق النقد الدولي خلال فترة "إجماع واشنطن". فقد دُمد للبلدان التي تعاني من أزمة مالية مستويات معينة من نسبتي العجز والدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن السهل جداً تخيل نوع السياسات التي قد تلجأ إليها هذه البلدان لتحقيق الأهداف المنشودة، أي تخفيض الإنفاق العام، مما يضر بالخدمات الأساسية، وتخفيف القيود التنظيمية عن بعض الشركات للاستثمار في قطاعات استخراج الموارد، على أمل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي ظل انشغال هذه البلدان بتعزيز تنافسية الاقتصاد، سيُضغط عليها لتقليص الضمانات البيئية و ضمانات سوق العمل، فينتج عن ذلك مزيداً ساءً من تخفيف القيود البيئية والاجتماعية، وتقليص الخدمات العامة الأساسية. ولا شك في أن هذه البرامج غالباً ما تؤدي على المدى القصير إلى تحسين النسب (كنسبتي العجز المالي والتجاري، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاحتياطيات على سبيل المثال لا الحصر)، لكن اليأس الذي تسببه هذه السياسات لا يلبث أن يجر على هذه البلدان ويلات جديدة.

لا بدّ لقطاع المالية من تغيير مساره الحاجة إلى مؤسسات معدّلة

الشكل ٢٤: آلة "روب غولديبرغ": تعظيم الربح غير مراقب ومؤسسات دون المستوى الأمثل



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

التي أنشئت منذ مئات السنين، واستمرار هذه المؤسسات دون المستوى الأمثل.

ومما لا شكّ فيه أنّ النظام المالي يتّسبب طبقات من التعقيد والغموض على مرّ الزمن. فالأزمات المالية المتكرّرة أدلّة على أنّ الآلة هي من التعقيد بحيث لا أحد يفهم حقاً كيف تعمل وكيف يُحتمل أن تتطوّر. وفي سياق تصميم المؤسسات غير المرنة، تكون الأزمات يتّاج عدم تناسق المعلومات، والشرخ الحاصل في المهارات بين مجال المالية والجهات التنظيمية وهيكل الحوافز الملتوتوي الذي يُفضّل المخاطرة العقلانية، وتركيز التدفقات النقدية في البداية وتركيز المخاطر في النهاية.

إنّ النظامين المالي والنقدي نتاج آلاف السنين من التطور والتعديلات والابتكارات التدريجية. وهناك رأي مفاده أنّ هذه العملية شبيهة بالعمليات التطورية المتعلقة بالتجربة والخطأ والتحسين التدريجي على مرّ الزمن. إلا أنّ هذا الرأي تعارضه حقيقتان. فأما الحقيقة الأولى، فهي أنّ التوسع المالي للاقتصاد لا يزال وليداً إذا ما نُظر إليه من المنظور التاريخي، ومن المختلف فيه أن الفوائد التي يحقّقها تفوق التكاليف الاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد، يمكن القول إنّ الصيغة الحالية للنظام المالي هي عملية ذاتية التقييد تُعزى في نهاية المطاف إلى التصحيح الذاتي بعيداً عن هذا التصميم دون المستوى الأمثل.

وأما الحقيقة الثانية، فهي أنّ من المسلم به على نطاق واسع أنّ الأسواق ليست ذات كفاءة، ومن ثمّ لن تتحوّل إلى تصميم مثالي، حتى عندما ينظر إليها من الزاوية الضيقة المتعلقة بالعدائات المالية. ولكن الأهمّ هو أنّ طقّة ردّ الفعل المتمثلة في تعديل السياسة لا تبدو ذات كفاءة أيضاً. ويمكن أن يكون عدم تكافؤ فرص الوصول إلى ضئاع القرار بين من يستفيدون من التصميم الحالي وباقي الأشخاص أحد الأسباب المؤدية إلى إطلاعات بطيئة وجزئية. وهذه الآليات المستمرة في المؤسسات دون المستوى الأمثل معترف بها على نطاق واسع. ويبيّن أجيّوغلو وروبنسن^{٨٧/٨٨} العلاقة السببية بين التخلّف والمؤسسات

لا بدّ لقطاع المالية من تغيير مساره الحاجة إلى نموذج نموّ جديد

الشكل ٢٥: نموذج النمو القائم على الدّين والأنظمة المالية الهشة



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

وتؤدي الأزمات الاقتصادية المترتبة على ذلك إلى الحدّ من المخرجات الحالية وإلى تفاقم عدم المساواة في الدخل وفي توزيع الثروة، ولا تساهم التدابير السياسية التي تملّحها الأزمة المالية في التصدي لعدم المساواة الاقتصادية، حتى وإن كانت هذه التدابير تحول دون الكساد الاقتصادي. والواقع أن هذه السياسيات تجعل الأمور أسوأ. وهناك أدلّة متزايدة على أنّ التيسير الكهفي لم يُنتج ائتمناً للأعمال والصناعة، ومن شأنه أن يؤدي إلى انتعاش اقتصادي قوي، بل إنه دعم أسواق رأس المال، وسبب ارتفاع أسعار الأصول، وتفاقم الفوارق في توزيع الثروة. وتبيّن أيضاً أنّ التشديد النقدي يزيد من عدم المساواة. فالنموّ سريع في مكافحة التضخم، مثلاً يكبح الأجور، في حين لا تُستشعر تأثيرات الزيادة في معدلات الفائدة بالطريقة نفسها في جميع مناحي الاقتصاد، لأنّ الأكثر تضرراً هم العمال ذوو الأجور المنخفضة والقطاعات ذات الدخل المحدود.

كذلك، فإن السياسة المالية مسؤولة هنا. فالإرادة السياسية موجودة دائماً لعدم المؤسسات التي هي مؤسسات ضخمة إلى درجة أنه لا يمكنها أن تفلس بذريعة الانهيار الشامل التي هي ذريعة مبالغ فيها إلى حدّ ما. وخطط الإنقاذ هذه لا تزيد من المتاعب فحسب، لأنّها تحوّط حوافز المؤسسات المالية غير المنظمة كثيراً، بل تنذر كذلك بطول مدّة التقشف، وتدني الإنفاق الحكومي، وتدهور البيئة. وبعد الأزمة المالية العالمية،

إنّ حالة عدم الاستقرار والأزمات متوطنة في الأسواق المالية. فالتكوين السريع للائتمان وتوسيعه خلال أوقات النمو الاقتصادي القويّ نتيجتان لمعايير ائتمانية متساهلة، تؤدي إلى تدهور جودة الائتمان. والائتمان المستحدث على هذا النحو يجد طريقه إلى الاقتصاد بتمويله شراء الأصول (العقار، والأسهم، والسندات) التي تُستخدم ضمانات أيضاً. وهذا ما يؤدي إلى زيادة أسعار الأصول زيادةً غير مبرّرة، وينتج عنه ارتفاع قيمة هذه الضمانات التي تمكّن الوكلاء من اقتراض المزيد من الأموال مقابلها.

وتتفاقم الدورة بسبب السياق التنظيمي المتساهل والهندسة المالية التي تبدو دائماً متقدّمة على اللوائح التنظيمية. وقد تختلف الأزمات المالية قليلاً بعضها عن بعض، ولكن سواءً أعلق الأمر بأنشطة مضاربة لتمويل القروض تحت الطلب أم تعلق بالرهون العقارية المؤمّنة بواسطة "التزامات الدّين المضمونة بأصول" الغامضة، فإن التكنولوجيا التي تؤدي إلى التوسع السريع للائتمان وفعالات أسعار الأصول نادراً ما تكون مفهومة على نحو جيّد قبل بداية الأزمة. وفضلاً على ذلك، تُلقَى هذه الأزمات، التي يتسبب فيها عدد قليل من المؤسسات المالية المهمة من الناحية النظامية، بعينها الثقيل على بقية الاقتصاد. وفي نهاية المطاف، يؤدي انهيار الائتمان وبداية القصور البنكي إلى زيادة مخاطر تخطم الديون والكساد الاقتصادي، ويؤديان إلى التقشف، والبطالة، والتخلف عن السداد، ومصادرة الأملاك.

وإنّ سلوك السعنة وراء الربيع في النظم المالية غير المقيّدة، الذي يؤدي إلى تزايد غير متناسب لحصة التمويل من الأرباح في شكل ربيع، هو النتيجة الأساسية التي تريد أن تتلافها القوانين الإسلامية المحرّمة للربا. وعندما يكون التمويل شديد الاستنزاف، فإنه ينتج عنه تدنّي الأجور، وزيادة عدم المساواة، وضعف الطلب الكلي، وضعف النمو الاقتصاديّ.

اتخذت العديد من البلدان تدابير تقشفية لحد من الديون الكبيرة المتركمة بسبب برامج الإنقاذ. ورأت هذه الحكومات أنه من الأسهل خفض الموازنات التي لها تأثيرات إيجابية على الحدّ من أوجه عدم المساواة وتحسين البيئة. وإضافةً إلى ذلك، تشجّع هذه الأنواع من التدخلات الإستراتيجية المؤسسات المالية على المحافظة على أهميتها باستمرار، ومن ثمّ تضمن بقاءها خلال الأزمة التالية.

وقد أدّى التوسع الماليّ وتزايد حصة التمويل في الاقتصاد أيضاً إلى إبعاد جزء كبير من الربيع عن القطاعات المنتجة. وتزايد الاستفادة من الاقتصادات، وسيادة قيمة المساهمين، وهياكل أجور كبار الموظفين، وفقاعات أسعار الأصول مسؤولة عن ثقافة التخطيط القصير المدّة في مجال المال والأعمال في أغلب المؤسسات.



ما مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك للمستقبل؟

ويمكن تصنيف البلدان الأعضاء في البنك إلى ثلاث فئات بناءً على درجة استعدادها لمتطلبات التنمية الاقتصادية في المستقبل: بلدان ذات درجة استعداد عالية، وأخرى متوسطة، وثالثة متدنية. وسيكون لكل فئة أولويات وإستراتيجيات مختلفة عن الفئتين الأخرين لوضع هيكل مالي جديد قادر على مواجهة الصعوبات الإنمائية المقبلة.

ويعرض هذا الباب من التقرير تصنيف البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بحسب استعدادها، ويتناول بإيجاز المجالات الأساسية المشتركة ذات الأولوية الوطنية في القطاع المالي.

إن النظام المالي العالمي متشابك تشابكاً شديداً مع اتجاهات القطيعة. وبالنظر إلى مستوى انتشار النظم المالية في دول "منظمة التعاون الإسلامي"، لا بدّ من حلّ المشكلات الهيكلية في النظام أولاً حتى يمكن الاستفادة من النموّ في المستقبل. ولذلك يتوقّع أن يعتمد مستقبل التمويل في البلدان الأعضاء في البنك على عدّة عوامل، منها الحوكمة، وتوافر الموارد الطبيعية، واعتماد التكنولوجيا، وتطوير قدرات رأس المال البشري، وإيلاء الاهتمام للاستدامة البيئية، والعمل على بلوغ "أهداف التنمية المستدامة". وسيتعين على واضعي السياسات في البلدان الأعضاء زيادة التعليم ومحو الأمية لتقليل أوجه عدم المساواة في الدخل، وتعزيز البنى التحتية التكنولوجية من أجل توسيع نطاق التمويل ليشمل المواقع النائية، والاستفادة من الموارد الطبيعية لاستقلال الاقتصاد استقلالاً مالياً.

البلدان المتوسطة الاستعداد للمستقبل

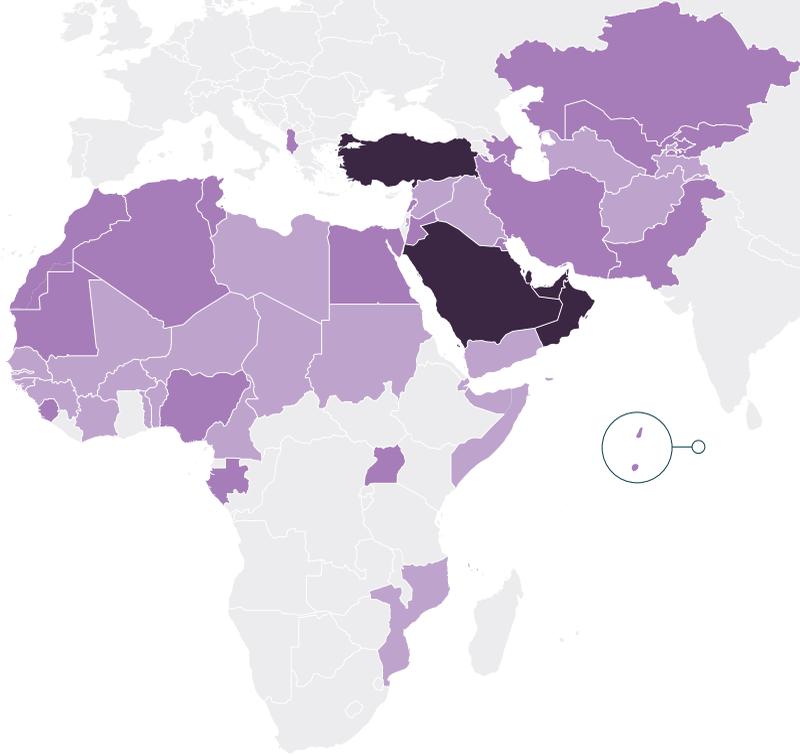
ألبانيا
كازاخستان
بروناي دار السلام
المغرب
إندونيسيا
باكستان
الكويت
لبنان
سورينام
تونس
الأردن
أوزبكستان
أوغندا
موريتانيا
بنغلاديش
نيجيريا
أذربيجان
إيران
الجزائر
الغابون
سيراليون
مصر
جمهورية قرقيزستان
جزر المالديف

البلدان المتدنية الاستعداد للمستقبل

مالديف
غويانا
غامبيا
السنتال
بوركينافاسو
جزر القمر
موزمبيق
توغو
النيجر
بنين
العراق
طاجيكستان
الكاميرون
السودان
أفغانستان
اليمن
كوت ديفوار
تركمانستان
غينيا
تشاد
غينيا بيساو
جيبوتي
الجمهورية العربية السورية
الصومال
ليبيا
فلسطين

البلدان الأعلى استعداداً للمستقبل

قطر
ماليزيا
الإمارات العربية المتحدة
البحرين
تركيا
المملكة العربية السعودية
سلطنة عمان



المصدر: ديلويت توش.

للمعايير وظيفتها في درجة كلّ معيار على حدة. وتكون درجة الاستعداد النهائية للبلدان على مقياس ١-١٠، لتتصّف بعد ذلك بأنها عالية أو متوسطة أو متدنية تبعاً للدرجة.

ملاحظة المصنّف: تُدّدت هذه المعايير بناءً على نطاق درجاتها (على مقياس متدرج من ٠ إلى ١). وبعد تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى، استخدمنا النطاق لمنح درجة عالية (0) ومتوسطة (٣) ومتدنية (١) للبلدان. وتُدّدت الدرجة المركبة للبلدان بتعيين قيم

هذا التصنيف أعدته ديلويت توش. ولا يكفل البنك دفته أو يفتره أو يوافق عليه ولا يقدم أي ضمانات أو إقرارات أو تعهّدت بشأنه.

ما مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك للمستقبل؟ البلدان الأعلى استعداداً للمستقبل

وبفضل تحقيق الجهات الفاعلة في الخدمات المالية في البلاد مستويات من النجاح في تعزيز أنظمتها المالية، مدعومة بمستوى رفيع من اعتماد التكنولوجيا، والاستثمار في رأس المال البشري، تتجه الأولويات الإستراتيجية لهذه الجهات صوب الرقمنة والابتكار وتحسين الأمن الإلكتروني. وطبقاً لاتجاه هذا التقرير، فقد شرعت بعض بلدان هذه الفئة في التفكير فعلاً في تحويل نظامها المالي بحيث يحقق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية في الوقت نفسه، مما يشير بوضوح إلى الهدف الإستراتيجي المتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على التمويل العادل والمستدام.

تندرج بلدان مثل ماليزيا وبلدان "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" ضمن فئة البلدان العالية الاستعداد. ومن الواضح أن هذه البلدان هي الأكثر مساهمة في العلاقة بين بلدان الجنوب التي يروج لها البنك. وهي تتمتع بحكومة ولوائح تنظيمية أفضل، ولديها نظم مالية راسخة، وهي زاخرة بالموارد الطبيعية، ولا سيما البترول. واتخذت هذه البلدان المتقدمة نسبياً، من بين البلدان الأعضاء في البنك، عدة مبادرات لتحسين نظمها المالية بوضعها إستراتيجيات على المستوى الوطني. وتحظى ماليزيا بأعلى نسبة شمول مالي في جنوب شرق آسيا. وتقدّم هذه البلدان أمثلة لبقية البلدان الأعضاء في البنك على كيفية تعزيز بلج ما لنظامه المالي.

الشكل ٢٦: الأولويات الإنمائية في المستقبل للبلدان العالية الاستعداد للتنمية الاقتصادية

إرشاد البلدان
الأخرى إلى
الشمول

السير نحو التمويل
المستدام

الرقمنة

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

التأمين

(النطاق العريض)، وإطاراً لواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة والخدمات البنكية المفتوحة، وسياسة سحابية واضحة.

إطار تنظيمي محكم

تعمل ماليزيا أيضاً على تعزيز منصات التعاون، إذ يتعاون بنك نيجارا ماليزيا مع الجهات الفاعلة في القطاع المالي على إنشاء منصة معلومات للتصدى للتهديدات المالية وإنشاء فرق عمل مشتركة مع القطاع لاستكشاف تطبيق التكنولوجيا وتحسين البنى التحتية للسوق مثل "واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة"، وتكنولوجيا السجل الموزع المستخدمة في عملية تمويل التجارة.

أوضح محافظ بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي)، في منتدى بشأن مستقبل التمويل عُقد في كوالالمبور، كيف تطوّر ماليزيا نظامها المالي على أساس الابتكار والتكنولوجيا. وبالنظر إلى تقدّم النظام المالي في ماليزيا، يمكن للبلدان الأخرى أن تسلك هذا الطريق أيضاً. أولاً تنشئ ماليزيا بنى تحتية قابلة للتشغيل البيئي، ستبدأ بإتاحة الوصول إلى بنى تحتية مشتركة للدفع للبنوك وغير البنوك على حد سواء. ولن تكون رقمنة التمويل ممكنة إلا إذا كان اعتماد التكنولوجيا قوياً في الاقتصاد. ومن ثم، لا بد أن تكون هناك بنى تحتية تكنولوجية واسعة النطاق تشمل نظاماً وطنياً للهوية الرقمية، وربط البلد بأكمله بالإنترنت العالي السرعة

السير في اتجاه التمويل المستدام

مع استمرار تطوّر أفضل الممارسات في مجال التمويل المستدام على الصعيد العالمي، يعمل عدد من المؤسسات المالية العالمية الكبيرة بالفعل على تعزيز محافظتها بالأصول المستدامة، وتطوير منتجات وخدمات ذات صلة بالاستدامة، وتطبيق سياسات داخلية لإدارة الطاقة والمخلفات، واستخدام أدوات أحدث، مثل إدارة المخاطر البيئية.

وضع مبادئ توجيهية

في سنة ٢٠٢٠، نشرت سلطة دبي للخدمات المالية، مع "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي"، وهيئة التأمين، وهيئة الأوراق المالية والسلم، وناسداك دبي وغيرها من الهيئات، أولى مبادئها التوجيهية بشأن التمويل المستدام في يناير ٢٠٢٠. ^{٨٩} وأنشأت هذه الهيئات فريق عمل لتعزيز ممارسات التمويل المستدام، متوافقة كلها مع الأجندة الخضراء لحولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ٢٠٣٠، التي تدعم إنشاء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، والتنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، والبيئة المستدامة، والطاقة النظيفة، والاستخدام المستدام للموارد. وأنشأت **ماليزيا** منظومة ملائمة للتمويل الإسلامي المستدام بإنشائها أطرا ومبادئ توجيهية للمنظومة، بمشاركة مستثمريها المؤسسيين الرئيسيين الستة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، منها خزانة ناشيونال برهاد (صندوق الثروة السيادية الماليزي)، وصندوق التقاعد، وصندوق اذار الموظفين (وهي مؤسسات موقعة على وثيقة الأمم المتحدة لمبادئ الاستثمار المسؤول)، مستعينة في ذلك بالقوى العاملة ذات المهارات العالية في التمويل الإسلامي، وبزيادة الوعي بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وبمستويات عالية من الدعم الحكومي بواسطة أدوات السياسات والحوافز. إنّ نموذج الوساطة القائم على القيمة الذي يقوده بنك نيجارا ماليزيا بغية إعادة توجيه نماذج أعمال المالية الإسلامية نحو تحقيق أهداف الشريعة هو مبادرة رائدة. أما **البحرين**، وهي أحد أكبر المراكز المالية في الخليج العربي، فتبحث على نحو متزايد فرص التمويل المستدام الموائمة للرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠. وقد أنشأت جمعية مصارف البحرين لجنة دائمة لدراسة سبل تعزيز

ويعكف على إعداد إستراتيجية قطر في مجال التكنولوجيا المالية بالتعاون مع المؤسسات المالية المحلية وشركات التكنولوجيا. ويعتزم "مصرف قطر المركزي" وضع إطار تنظيمي محدث يدعم المبادرات المبتكرة. وأعلن "بنك الكويت المركزي" سنة ٢٠١٨ عن إصدار إطار تنظيمي للتكنولوجيا المالية يشجع الشركات والأفراد على اختبار ابتكاراتهم المبنية على الدفع الإلكتروني للأموال أو المرتبطة به، في بيئة آمنة. وللتكنولوجيات التحويلية، مثل سلسلة الكتل، أيضًا تأثير كبير في مستقبل المبادرات المالية في جميع هذه البلدان. وفي الإمارات العربية المتحدة، اعتمد سوق أبو ظبي العالمي إستراتيجية التكنولوجيا المالية لتشجيع التطبيقات والحلول القائمة على تكنولوجيا سلسلة الكتل. ^{٨٨} وكان سوق أبو ظبي العالمي أوّل من أنشأ إطارا تنظيميا مخصصا ومفتوحا للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويُعد مختبر سوق أبو ظبي العالمي التنظيمي أحد أكثر الأطر التنظيمية نشاطا في مجال التكنولوجيا المالية العالمية. وفي سنة ٢٠١٨، حصل سوق أبو ظبي العالمي على جائزة السنة لأفضل مركز مالي في ثلاث سنوات متتالية، وذلك لزيادته من فعالية الخدمات المالية ودعمه الشمول المالي. وأطلق سوق أبو ظبي العالمي مجموعة واسعة من المبادرات الأولى من نوعها في المنطقة، يناصر بعضها طولا رائدة في مجال التكنولوجيا المالية، وإطلاق ترخيص شامل للشركات التكنولوجية الناشئة، وبرنامجا لريادة الأعمال لفائدة مجتمع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء إطار تنظيمي للأصول الرقمية.

بني تحتية مفتوحة لتبادل المعلومات

تعمل البلدان ذات الاستعداد العالي على إنشاء إطار لبنى تحتية مفتوحة لتعزيز تبادل المعلومات بين الكيانات في النظام المالي والتعاون في الوقت نفسه مع ممثلي القطاع لاتخاذ تدابير لمكافحة التهديدات الإلكترونية المتزايدة. وتستخدم هذه الحكومات التكنولوجيا المالية لتنمية مهارات الطبقة العاملة وإيجاد فرص العمل. ويجري الترويج لأساليب تنظيمية مبتكرة جديدة، مثل إنشاء "بيئة محمية" لمبادئ توجيهية تنظيمية لحث الشركات الابتكارية على إنشاء بنى تحتية مالية أكثر شمولاً. وتجذب البلدان أيضًا التكنولوجيات التحويلية، مثل سلسلة الكتل، لتحسين الشفافية وزيادة المسؤولية.

المستدامة في المنطقة. وسيتعين على الشركات في المنطقة تقديم حلول لتعزيز الشمولية والاتصالية، وهو ما سيوفر فرص عمل جيدة بأجور عادلة وفي ظروف موثوقة، ويحل مشكلة البطالة، ولا سيما في أوساط الشباب والنساء.

ويعتمد التمويل المستدام في البلدان ذات الاستعداد العالي اعتماداً رئيساً على تطوير التعاون الوثيق بين مختلف الأجهزة الحكومية وعلى إنشاء مجموعات عمل لمواءمة جدول الأعمال مع أهداف التنمية البعيدة الأمد. وتدعمه أيضاً مشاركة المؤسسات الكبيرة في هذه البلدان. وإلى جانب ذلك، تعمل الحكومات في هذه البلدان على تعزيز تطوير المواهب لإنشاء منظومة عمل مستدامة.

المساعدة الإنمائية للبلدان الأقل نمواً

تقدّم البلدان الأعضاء في البنك ضمن هذه الفئة مساعدات لتنمية البلدان الأعضاء الأقل نمواً، لكنّ الفكرة التي مفادها أنه يمكن تحقيق التنمية إلى حد بعيد بالمساعدات الخارجية وحدها لم تعد ذات مصداقية. فعلى الصعيد العالمي، كانت البلدان التي شهدت تحسينات كبيرة قد فعلت ذلك بانخراطها في الأسواق والتجارة الدولية. ولذلك يمكن تطبيق نموذج مماثل بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وينبغي إعداد سياسات في المجالات الأساسية التالية^{٩١}.

١. إصلاح سياسات التجارة الدولية حتى تتمكن أقل البلدان نمواً من الحصول على نصيب أكبر من المنافع المتأتية من التجارة.

٢. الاعتراف بأن الهجرة الدولية عنصر من عناصر السياسة التجارية ووسيلة فعالة للحد من الفقر.

٣. إصلاح المالية لمنع الشركات والأُنخب الوطنية من تحويل الإيرادات والأصول بكيفية غير شرعية من أقل البلدان نمواً إلى البلدان الغنية.

مساهمة مصارف البحرين في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة.

أعدت باكستان استراتيجية وطنية للشمول المالي تحدّد الرؤية الخاصة بالشمول المالي وإطاره وخطة العمل ذات الصلة والنتائج المتوخاة. ويستند هذا الإطار إلى مبادرات هامة مثل مبادرة "باكستان الرقمية" لسنة ٢٠١٩ لبناء منظومة رقمية بأطر للبنية التحتية وأطر مؤسسية من أجل الإسراع بتوفير خدمات وتطبيقات ومحتويات رقمية مبتكرة. وقد أطلق البنك المركزي الباكستاني الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع ومبادرة "راست" التي تمكّن من الدفع الإلكتروني الآن من البداية إلى النهاية فيما بين الأفراد والشركات والكيانات الحكومية.

تشجيع القطاع الخاص من أجل مشاريع مستدامة

تقيم بلدان "مجلس التعاون لدول الخليج العربي" مشاريع بنى تحتية جديدة، وهو ما يدل على وجود انطلاقة ممتازة للبنى التحتية المستدامة في المنطقة. ففي السنوات الأخيرة، أطلقت البحرين مشاريع جديدة وحدثت بناها التحتية في العديد من القطاعات، منها الإسكان الاجتماعي، والرعاية الصحية، والنقل، والطاقة. وتشكّل الاستدامة جوهر مشاريع القطاع العام والخاص في المنطقة. وتعمل مؤسسات التمويل الإنمائي المختلفة، ومنها "تمكين" و"الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي"، على تطوير ريادة الأعمال عن طريق توفير المعارف والتمويل لإطلاق المشاريع المستدامة. ويمكن للتحوّل السريع والجزري نحو إستراتيجيات الأعمال المستدامة أن يُفجر عن أكثر من ٦٣٧ مليار دولار أمريكي ويوفر ١٢,٤ مليون فرصة عمل في عموم المنطقة قبل سنة ٢٠٣٠. وقد وضع عدد من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منها المملكة العربية السعودية، والبحرين، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، خطاً لتتويج اقتصادها، بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع أولوية الوقود الأحفوري. ومع ذلك، يمكن أن تكون الفائدة الاقتصادية العامة أكبر إذا أخذت في الاعتبار قطاعات أخرى، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحقيق المساواة للمرأة. وسيتعين على الشركات الخاصة سدّ نقص الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية

ما مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك للمستقبل؟ البلدان المتوسطة الاستعداد للمستقبل

في المقام الأول من مواردها الطبيعية المتاحة، وتطور قدرات مواردها البشرية. ومن نافلة القول إن سياسات الحوكمة القوية والشمول المالي ستساعدها في سعيها للاقاء بركب النمو. ومن أولويات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان ما يلي:

ثقف بلدان كالمغرب، والغبون، وإندونيسيا، ومصر، وبنغلاديش ضمن الفئة ذات المستوى المتوسط من حيث الشمول المالي واعتماد التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري، وذات المستوى المتوسط أو المنخفض من حيث الحوكمة. وهو ما يوجب عليها، في إطار سعيها للانخراط في المستقبل، أن تستفيد

الشكل ٢٧: الأولويات الإنمائية المستقبلية للبلدان المتوسطة الاستعداد للتنمية الاقتصادية

الاستفادة من
الموارد المتاحة

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

الشمول المالي
المدعوم بالتكنولوجيا

وتوفير فرص العمل. وفي هذا السياق، تبرز بطاقة جاكارتا الواحدة [Jakarta One Card] باعتبارها مثالاً جيداً لنظام الدفع الرقمي يجمع بين تلقي المساعدة الاجتماعية ودفع أجرة وسائل النقل العام. ويظهر تزايد عدد مؤسسات إقراض النظيف للنظير المسجلة والمرخص لها الخاضعة لسلطة هيئة الخدمات المالية الإندونيسية نمو الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، فضلاً على شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات الدفع المرخص لها من بنك إندونيسيا المركزي. ومن جهة أخرى، نشر البنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٩ الإطار التنظيمي لمختبر التكنولوجيا المالية الابتكارية لتشجيع طول التكنولوجيا المالية الجديدة في النظام المالي المصري، ومساعدة البنك المركزي على تحديد المشكلات التنظيمية التي تواجه صناعة التكنولوجيا المالية، وتعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا المالية، والمساهمة في فهم البنك

تعزيز التكنولوجيا من أجل زيادة الشمول المالي

الشمول المالي هدف حاسم للتنمية الاقتصادية. فهو يمكّن من توسيع نطاق الاستفادة من وسائل الدفع وتخصيص رؤوس الأموال لمعظم السكان المحرومين من الخدمات. وإذا كان "الشمول المالي" هو المصطلح الرائج منذ بضع سنوات، فإن الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا حفّزت الابتكار من أجل تحسين الشمول وإتاحة وتيسير العمليات المالية اليومية. ولقد أخذت البلدان الصاعدة، كالصين وكينيا وإندونيسيا، تتجاوز العالم المتقدم في هذا الصدد.

تحقيق مزايا التكنولوجيا المالية من أجل الشمول المالي

تستعد إندونيسيا لمواجهة التحولات الجذرية في المستقبل بفضل رؤية الاقتصاد الرقمي لسنة ٢٠٢٠ [Go Digital]، وذلك من أجل تعزيز النمو الكلي، وتحسين مهارات الطبقة العاملة،

المركزية للتكنولوجيا المالية لوضع سياسات أقوى. ويخطط البنك المركزي النيجيري، سعياً منه إلى توسيع نطاق الاستفادة من خدمات المؤسسات المالية، لترخيص المزيد من مقدمي خدمات الدفع بغية تحسين معدل الشمول المالي بنسبة ٢٠٪ وإدخال ٨٠٪ من السكان في النظام المالي بحلول نهاية سنة ٢٠٢٠. أما في بنغلاديش، فإن ما يزيد على ٧٠٪ من السكان مستبعدون من القطاع المالي. ومن ثم لا بد من اللجوء إلى التكنولوجيا المالية لاستيعاب العدد الضخم من السكان الذين لا يستفيدون من الخدمات البنكية. وتضم منصات التكنولوجيا المالية في بنغلاديش الخدمات المالية الرقمية التي تتألف من مجموعة واسعة من الخدمات المالية المقدمة عن طريق قنوات رقمية، كالدفع، والائتمان، والادخار، والتحويل، والتأمين.

نموذج المدفوعات عبر الهاتف المحمول

غالباً ما يُفهم مصطلح التكنولوجيا المالية خطأً بأنه مرتبط بالاعتماد على الهواتف الذكية وتوافر شبكات اتصالات الفائقة السرعة. ذلك لأنه على الرغم من كون البنية التحتية للتكنولوجيا هي العمود الفقري للتكنولوجيا المالية، فهي ليست العائق الأكبر لتحسين الشمول المالي. وتُعد خدمة "m-Pesa" في كينيا مثالا جيّداً على استخدام الهواتف المحمولة غير المتطورة لتحويل الأموال، والتمويل، والتمويل الأصغر. وقد توسعت هذه الخدمة منذ إنشائها لتشمل سبعة بلدان، منها مصر وموزمبيق. وتجذب بلدان أخرى استخدام نموذج مماثل في الوقت الحالي. وفي بنغلاديش، تُعد خدمة "bKash" فاعلاً بارزاً في مجال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، إذ تعالج أكثر من ٥ ملايين معاملة في اليوم بقيمة سنوية تربو على ٣٠ مليار دولار أمريكي.^{٩٣} وقد استحدثت كلٌّ من "m-Pesa" و"bKash" واجهة قائمة على بيانات الخدمات الكاملة غير المهيكلة [USSD] يمكن لأرخص الهواتف استخدامها. ثم إن لكلٍّ من هاتين الخدمتين شبكة كبيرة من مراكز البيع بالتجزئة حيث يودع المستخدمون الأموال في حساباتهم ويتلقون المصروفات، التي تشمل الرواتب، والقروض، والتحويلات المحلية.

خدمة m-Pesa وخدمات أخرى

بعد توضيح الطريقة التي يمكن بها استنساخ نموذج خدمة "m-Pesa"، لا بد من إلقاء الضوء على ما قامت به نيجيريا لتعزيز الشمول المالي. فنظام التسوية بين البنوك النيجيرية [NIBSS] بنية تحتية للخدمات المشتركة ترمي إلى تسهيل المدفوعات الإلكترونية وتعزيزها في قطاع الخدمات المالية النيجيرية. وهذا النظام الذي يملكه البنك المركزي النيجيري وجميع بنوك الإيداع المرخص لها في نيجيريا يحفز التعاون مع جميع البنوك النيجيرية، وبرامج البطاقات، وجهات المعالجة، والجهات المقدمة لخدمات الدفع النهائية [PTSPs]، ومشغلي الأعمال المالية بالهاتف المحمول [MMO]، والجهات المقدمة لخدمات الاتصالات، وغيرها من الجهات المقدمة لخدمات الدفع، وذلك من أجل تحسين اعتماد الدفع الإلكتروني في نيجيريا. ويمثل وجود نظام التسوية بين البنوك النيجيرية أحد الأسباب الذي يجعل نجاح خدمة "m-Pesa" في كينيا غير قابل للاستنساخ في نيجيريا.^{٩٤}

وسيكون على البنوك توفير الأموال، والشبكة، ووفورات الحجم من أجل التوجه إلى من ليس لديهم حسابات لدى البنوك بمنتجات مبتكرة، ويمكن أيضاً أن تستثمر البنوك والشركات الناشئة في نموذج عمل يتيح وفورات الحجم تقدم خدمات بنكية بالوكالة أو عبر الهاتف المحمول ضمن شبكة من خدمات تتوسع بفضل التآزر الذي يحققه كلٌّ منتج. وخلال القول إن الشركات التي تتطلع إلى استنساخ التجارب الناجحة في بلدان أخرى يجب أن تحدد العوامل الخارجية التي قد تكون ساهمت في تحقيق تلك النجاحات.

تطوير قدرات رأس المال البشري

لا يمكن أن تنجح الاستفادة من الموارد الطبيعية وتنويع الاقتصاد إلا إذا مُكِّن الأشخاص المشاركون في الاقتصاد. فالمسائل المتعلقة بنمو الاقتصاد وتراجعته تتوقف على السكان. ويعدّ رأس المال البشري مصدراً لزيادة الإنتاجية والتقدم التكنولوجي. ويكمن الفارق الرئيس بين البلدان المتقدمة والنامية في معدّل تقدّم رأس المال البشري. ويقتضى تحسين رأس المال البشري

وتحسين أداء قطاع الصحة بحيث يتمتع كل مغربي بحماية بعيدة الأمد. أما في إندونيسيا، فقد أطلقت ثمانية بنوك وطنية تمتلك نحو ٤٦٪ من إجمالي أصول البلد، بالتعاون مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة في إندونيسيا، "مبادرة التمويل المستدام في إندونيسيا" بغية وضع برامج تطوير قدرات الموارد البشرية اللازمة لتمكين تنفيذ مهام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة خصوصاً، وإعداد منتجات وخدمات مالية مستدامة، ودعم الحكومة في المتديات المعنية بالاستدامة.

لبلد ما توعية السكان وتدريبهم بالتعليم الرسمي والدورات التدريبية.

ومن بين البلدان الأعضاء في البنك، يركز المغرب وإندونيسيا تركيزاً استثنائياً على تطوير قدرات رأس المال البشري. ففي سنة ٢٠١٩، اعتمد إطار الشراكة القطرية في المغرب مشروعاً بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أمريكي لتسريع اعتماد المغرب للتكنولوجيا الرقمية سبيلاً لتحسين الخدمات، وتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل. وستنصب إحدى ركائز إطار الشراكة القطرية على رأس المال البشري، الأمر الذي سيسمح للتعليم بأن يؤدي دوراً في تحويل الاقتصاد. وستركز أيضا على الارتقاء بشبكات الأمان الاجتماعي.

تحويل الأموال يزداد سهولة

بفضل التكنولوجيا المالية، أصبح الأداء والمعاملات المالية الأخرى في متناول العديد من المجتمعات



ما مدى استعداد البلدان الأعضاء في البنك للمستقبل؟ البلدان المتدنية الاستعداد للمستقبل

الأهلية، من حدة الفقر الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. وهي غالباً ما تشكّل طقة مفرغة. وسيتعين بذل جهود أساسية مكثفة لاستدامة اقتصاد هذه البلدان. ومن الأولويات الكبرى لهذه البلدان ما يلي:

تشمل هذه الفئة من البلدان السودان، وأفغانستان، وسوريا، وفلسطين، وطاجيكستان. وتمثل أكبر المشكلات التي تواجهها هذه البلدان في ضعف البيئة التنظيمية، وتدني مستوى الحكومة، والافتقار إلى نُظم مالية فعالة، وعدم استغلال الموارد الطبيعية. وقد زادت هذه المشاكل الأساسية، ومعها آثار الحروب

الشكل ٢٨: الأولويات الإنمائية المستقبلية للبلدان المتدنية الاستعداد للتنمية الاقتصادية

تعزيز الثقة في النظام

تحسين الحوكمة

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

تعزيز المساءلة والشفافية

الاسيوي أو البنك الإسلامي للتنمية- تقديم الخدمات العامة، وتطوير البنى التحتية، وإصلاح النظام المالي. ويحتاج تعزيز الشفافية أيضا إلى جهود هذه المؤسسات والحكومات لإنشاء هيئة تدقيق عليا تراقب صرف الأموال واستخدامها في الخدمات العامة ونُظم التوريد. وينبغي أيضا أن تخفض المؤسسات الأموال لدعم تحديث الإدارة الضريبية وتجربة الدفع الإلكتروني للمساعدات والإعانات الحكومية.

إصلاح القطاع المالي

في هذه المجموعة من البلدان، تكاد معظم الأسر تزال أنشطتها كلها في إطار اقتصاد نقدي. وهو ما يعني أن عليها أن تدخر في أصول مادية، كالماشية أو المجوهرات. غير أن النقود تُنفق، والماشية تُنفق، والمجوهرات تُضيم أو تُسرق. ويُعزى اعتماد

تواجه الحكومة الفعالة عوائق تتمثل في ضعف حوكمة القطاع العام، والقوانين والنُظم التي عفى عليها الزمن، وتدني أجور القطاع العام، وضعف المساءلة. وما يساهم في المشكلات المتعلقة بالحكومة أيضا انعدام الكفاءة وعدم المساواة في الإنفاق العام، وعدم وجود الإصلاحات الهيكلية الفعالة اللازمة لتحسين المؤسسات وإدارة الموارد البشرية والبنى التحتية. ومن ثم، يقع على كاهل مؤسسات التمويل الإنمائي والهيئات التنظيمية العبء الضخم المتمثل في تحسين الأحوال في هذه البلدان.

ويتمثل الدور الأهم في تحسين الإشراف والرقابة على الإنفاق العام، فالحكومة قضية شاملة ينبغي تناولها على قدم المساواة مع مكافحة الفساد وجهود تحسين إدارة الأموال العامة. ولذلك يتعين أن تستهدف مؤسسات التمويل الإنمائي- مثل بنك التنمية

والخدمات المالية مثل الحسابات البنكية، وخدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة، والائتمان. ولابد من دعم رقمنة برامج الحماية الاجتماعية حتى يمكن تحسين سرعة هذه البرامج، وكفاءتها، وأمنها، ودقتها، وتقديم حوافز للنساء لتشجعهن على استخدام الحسابات الرقمية على نطاق أوسع.

اقتصاد هذه البلدان على النقد في المقام الأول إلى ضعف الثقة في قطاع الخدمات المالية.

ويمكن أن تقيم البنوك الإنمائية والمنظمات غير الربحية، مثل مؤسسة بيل وميلندا غيتس، شراكات مع الحكومات في سعيها لإصلاح القطاع. وأول خطوة في هذا الإصلاح هي بناء الثقة فيه. إلا أن هذا لن يغني الحكومات، مع بدء نشر هذا الإصلاح، عن الانخراط في برنامج الإصلاح ووضع إستراتيجية إصلاح لا تغفل الفقراء الذين يشكلون غالبية السكان. ويتمثل النهج الأكثر حُزراً في دفع عجلة تطوير نُظم الدفع الرقمية، التي يمكن أن تسرّع نشر استخدام الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز المساواة بين الجنسين لضمان استفادة المرأة من مزايا الشمول المالي، ودعم صياغة إستراتيجيات وطنية وإقليمية تسرّع تحقيق التقدم للفقراء.^{٩٥،٩٤} وينبغي بذل جهود مستمرة في سبيل إيجاد طرائق مبتكرة تمكّن من توسيع نطاق الاستفادة وتشجيع الأسواق على تحديد المنتجات والتقنيات الأكثر فعالية.

وأشطة التكنولوجيا المالية في هذه البلدان محدودة جداً. وفي معظم الأماكن، لا تُستوفى المتطلبات الهيكلية لإدخال التكنولوجيا إلى القطاع المالي، لأن البنوك المركزية في هذه البلدان تكافح في سبيل إيجاد حكومة مستقرة تقود البلاد. وفي شهر أكتوبر ٢٠١٩، شكلت الصومال، وليبيا، وسوريا، واليمن مجتمعةً ٣,٦٪ من إجمالي حلول التكنولوجيا المالية في العالم العربي. وتحظى منظومة التكنولوجيا المالية بدعم محدود في هذه البلدان لافتقارها إلى نظام مالي منظم. غير أن تجربة المدفوعات عبر الهاتف المحمول أثبتت نجاحها.

ويمكن للحكومات تسريع الشمول المالي بوضع أطر تنظيمية، وصياغة سياسات، وتوفير حوافز لمساعدة مجموعة متنوعة من الجهات المقدمة للخدمات المالية الرقمية على التنافس بطريقة متكافئة، وحماية المستهلكين والنظام المالي في الوقت ذاته. ويستلزم القضاء على الفقر تمكين الفقراء، وذلك بتوفير الأدوات





الأسواق العالمية والتبادل التجاري الدولي

يمكن للبلدان ذات الاستعداد الأعلى لمستقبل
دعم البلدان ذات الاستعداد الأدنى بوضع سياسات
تجارية جديدة
ميناء مرسين الصناعي (تركيا)

كيف يمكن
استغلال إمكانات
البلدان الأعضاء
في عالم شديد
التقلب؟

٨٨

طريقة ارتياد آفاق جديدة

١٠٠

قناة النظام النقديّ

١٠٦

خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية

١٠٨

الهدف القصير المدى: وضع دليل لاقتصاد الرفاهية

١١٠

الهدف المتوسط المدى: النقود الرقمية البديلة

١١١

الهدف المتوسط المدى: آليات الاستقرار الماليّ البديلة

١١٣

الهدف المتوسط المدى: تطوير تكنولوجيا التصنيف

١١٤

الهدف المتوسط المدى: رسم مشهد جديد للقطاع الماليّ

١١٩

الهدف البعيد الأمد: صيرفة الاحتياطيّ الكامل

طريقة ارتياد آفاق جديدة

الحالة المنشودة للبلدان الأعضاء في البنك مستقبلاً- تمهيد السبيل

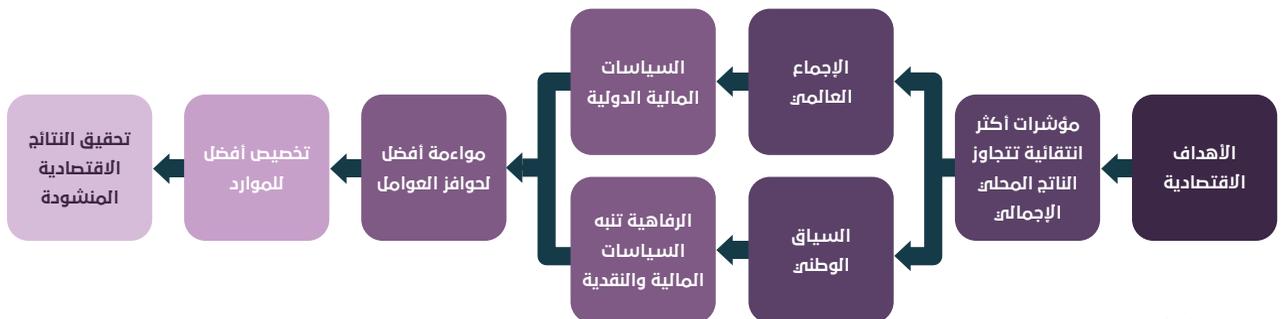
تجديد القطاع المالي التي يدعو إليها هذا التقرير موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

طريقة ارتياد آفاق جديدة

لا يخفى على أحد أن الهيمنة العالمية للناتج المحلي الإجمالي باعتباره المقياس المرجعي المحوري للتقدم الاقتصادي قد أدت إلى تحيز السياسات العامة العالمية بطريقة تقلل من أهمية الآثار الخارجية ونتائج السوق السلبية، مثل انعدام المساواة، واستنفاد الموارد الطبيعية، وتدمير البيئة. ومن المسلم به أيضاً أن تأسيس السياسات العامة والإدارة الاقتصادية على مقاييس إحصائية أكثر شمولاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل تلك التي تأخذ في الاعتبار جودة الحياة، والنشاط غير القائم على السوق، واستنفاد رأس المال الطبيعي، وانعدام المساواة، سيؤدي بلا شك إلى سياسات أكثر انتقائية وإلى تعزيز الرفاهية العامة.

من الواضح الجلي أن النظام المالي الحالي، كما أوردنا في الأبواب السابقة من هذا التقرير، ينطوي على أوجه قصور أساسية. وقد يؤدي الإخفاق في تدارك أوجه القصور هذه إلى تسريع النواقص الحالية. لذلك نشهد تزايد الأصوات الداعية إلى تحسين السياسات والمؤسسات لتدارك هذه الإخفاقات وإيجاد نظام جديد يفي بوعود الازدهار المستدام والمشارك. وفي القسم ٢-١، يقدم التقرير نبذة عن الصعوبات الأساسية التي تتطلب اهتماماً فورياً من واضعي السياسات والممارسين. وفي هذا الباب من التقرير، نقترح التدخلات الأساسية التي ستشكل الأساس لوضعي السياسات. ومن العوامل المساعدة على إحداث هذا التغيير تحديد أهداف أفضل للاقتصاد والسعي لتحقيقها، وتكييف السياسات الحكومية (الاقتصادية والاجتماعية) واللوائح التنظيمية (المالية) من أجل تحقيق الأهداف الجديدة، وإعادة تصميم النظام والمؤسسات النقدية والمالية، والاستفادة من التقدم التكنولوجي والمؤسسي. وتجدر الإشارة إلى أن خطة

الشكل ٢٩: (نظرية التغيير لنظام مالي يحقق حصائل اقتصادية أفضل)



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

ويتعين على أي مؤشر جديد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة أن يستوعب خطاباً حديسياً قادراً على تشكيل الرأي العام ويرتكز في الوقت نفسه على نظرية اقتصادية سليمة يسترشد بها على نحو مقنع في المسائل المتعلقة بالسياسات.

إن صياغة مقاييس إحصائية بديلة توجه السياسات العامة ليس بالمهمة اليسيرة. لقد وضع العديد من مقاييس التنمية الاجتماعية على مر السنين، ولكن لم يُقبل أي منها على نطاق واسع ليكون مرجعاً عالمياً نهائياً.

ومن أكبر معيقات التقدم على هذا الصعيد صعوبة دمج الجوانب المتعددة الأبعاد للرفاهية في مقياس واحد يتجانس مع الناتج المحلي الإجمالي القائم على النقود. وإضافة إلى ذلك، ينبغي صياغة نظرية اقتصادية جديدة تهين أسساً متينة لأجرى موثوق به "يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي". وتعتمد نظرية الاقتصاد الكلي- هذا العلم الاجتماعي- اعتماداً كبيراً على العلاقات التجريبية. وسيطلب تغيير المؤشر الرائد إعادة نظر شاملة في اللبنات الأساسية لنظرية الاقتصاد الكلي.

وتستوعب المؤشرات البديلة، في كثير من الحالات، جانباً واحداً من المعادلة دون الآخر. ويقدم، "مؤشر الكوكب السعيد"، على سبيل المثال، خطاباً مقنعاً جداً لكنه بعيد عن الواقع. أما "مؤشر التنمية البشرية"، فاستخدمته الحكومات على نطاق واسع بفضل بساطته، وإن كان لا يأخذ في الحسبان المشاكل البيئية. بيد أن بعض المؤشرات يمكن أن تُتخذ مقياساً عالمياً جديداً يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي (انظر الإطار ٣).

الإطار ٣: مثال على مؤشرات التقدم الاجتماعي البديلة

صافي الادخار المعدّل: مؤشر يرمي إلى استيعاب معدّل الادّخار الحقيقي للاقتصاد. ويعرّف بأنه "إجمالي المدّخرات الوطنية المعدلة على وفق التغيرات السنوية في حجم جميع أشكال رأس المال". وبعبارة أخرى، إنه يتجاوز المقاييس التقليدية للثروة والمدخرات الوطنية، ليشمل مقاييس استنفاد الموارد الطبيعية، والأضرار الناجمة عن التلوث، والاستثمارات في التعليم.

مؤشر التقدّم الحقيقي: مؤشر يعتمد على مؤشر الرفاهية الاقتصادية، الذي وضعه هيرمان دالي وجون كوب. وهو حساب نقدي موزع ضخم للانطلاق من خط أساس الاستهلاك الشخصي (يشبه إلى حد بعيد الناتج المحلي الإجمالي)، وتعديل هذا الرقم ليشمل عدداً من التكاليف والمزايا الإضافية غير المدرجة في مقياس الناتج المحلي الإجمالي، كالإنتاج غير السوقية والتدهور البيئي.

مؤشر التقدّم الاجتماعي: مؤشر وضعه "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا" و"جامعة هارفارد" وتأثّر بأفكار الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سِنّ وبأعمال "لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي".

مجال صياغة السياسات المالية والنقدية التي تركز على الرفاهية، مدفوعة في المقام الأوّل بالإسراع في وضع مقاييس ومؤشرات رفاهية أفضل.

غير أننا إذا نظرنا إلى الحاجة الماسة إلى نموذج بديل وإلى الاهتمام الذي يحظى به هذا الموضوع، فإننا نتوقع أن نرى في السنوات المقبلة بلداناً عدّة تستكشف "سبيلاً لم تُطرق" حتى الآن. وسيتمّ تحديث مستقبل القطاع المالي بالابتكارات الجديدة في

صياغة خطاب عالمي جديد

من أهمية الاتفاق على تعريف المؤشرات الأساسية للرفاهية، فإن ذلك لا يمكن- ويا للأسف- من تقديم نظرية اقتصادية يُعتمد عليها في الربط بين السياسة المالية والنقدية والتحسين الأمثل لكل مؤشر. وكما سبق أن رأينا، ليس من السهل تحويل مؤشرات "أهداف التنمية المستدامة" إلى "مخرجات" مكافئة تزن كل مكوّن من مكونات لوحة تقييم الأداء.

بيد أن "أهداف التنمية المستدامة" وُجّهت الخطاب العالمي إلى مجموعة معيَّنة من المؤشرات القطاعية البالغة التفصيل، وهو ما أدّى إلى تحسُّن هائل في تنسيق وتكامل المساعدات العالمية والتمويل الإنمائي. إذ زودت الحكومات بمنطلقٍ للمناقشات الوطنية وبلوحة تقييم، أداء لقياس التقدم.

وينبغي أن يعتمد المجتمع العالمي في القريب العاجل- كما حدث في حالة "أهداف التنمية المستدامة"- مؤشرًا مرجعيًا عالميًا بديلًا هو: "مؤشر الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية" الذي يتجاوز النتائج المحلي الإجمالي.

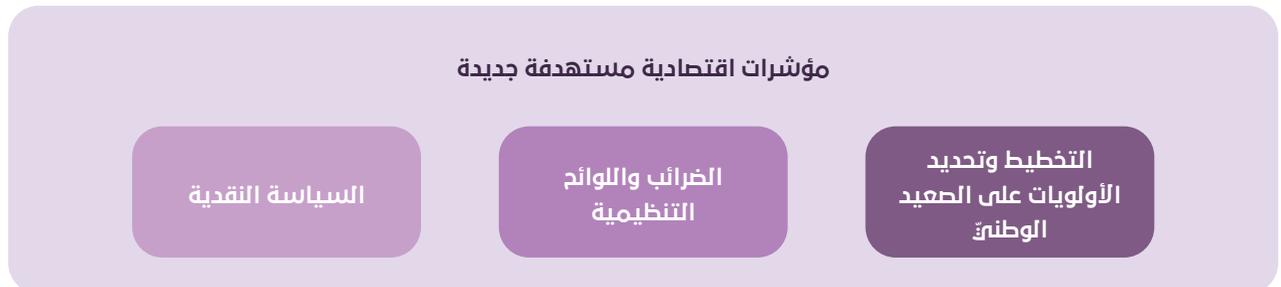
يتطلب أن يُقاس جديد اعتراقًا واسعاً وقبولاً عالمياً لبناء التوافق وتحقيق أهدافه محليًا وعالميًا. ولكن يُؤثّر أن مقياس تأثيرا فعالا في السياسة العامة- كما بيّن ليتونين وآخرون^{٩١}- يجب دمج خطابه الخاص في منظومة معتقدات طائفة السياسات الذين سيعملون على أساسه، وفي النظرة العالمية والوطنية للجهات الاقتصادية غير الحكومية حتى تتبناه الأطراف المعنية نزولاً وعودًا. ولذلك لا بد من تنسيق عالمي لتوفير الشرعية والمصدقية لمؤشر الرفاهية الجديد.

ومن حسن الحظ أن مبادئ الرفاهية التي يناقشها هذا التقرير، وهي نفلتها المواضيع التي يمثلها المؤشر الجديد، أصبحت جزءًا متزايد الحضور في النقاش الاقتصادي الدولي. كذلك، تتشاركها الأسر على نطاق واسع بصفاتها جهات مستهلكة تطالب بالمزيد من الجهات المنتجة، ومن الأسر بصفاتها جهات مستثمرة ترغب في استثمار مخرجاتها استثماراً أخلاقياً.

و"أهداف التنمية المستدامة" مؤشرات "طموحة" نجحت في تحقيق توافق عالمي واعتمدها جميع البلدان تقريبًا. وعلى الرغم

تنبيه السياسات الوطنية

الشكل ٣٠: إسقاط المؤشرات الاقتصادية المستهدفة على السياسات الوطنية



أما في باراغواي، فقد اعتمدت الحكومة "مؤشر التقدم الاجتماعي" مقياساً موجّهاً لنفقات الموازنة مع "الناتج المحلي الإجمالي". ومن المعبر أن يعزى هذا التغيير إلى تضاعف النفقات المخصّصة لبرامج التغذية.^{٩٨}

الضرائب واللوائح التنظيمية

الفرصة التي يتيحها أيّ مؤشر عالمي، يكون مقياساً كميّاً للنشطة الاقتصادية التي تساهم في الوظيفة العامة للرفاهية، هي أنه يمهّد لمحاسبة الوكلاء الاقتصاديين الأفراد عن مساهمتهم في الرفاهية الجماعية. صحيح أن فرض ضرائب على الآثار الخارجية السلبية ليس بالأمر الجديد، لكن فرض "ضرائب مباشرة قائمة على مؤشر عالمي" أمرٌ غير مسبوق.

الضرائب

القطاع غير الماليّ

يُصنّف القطاع الماليّ والشركات الكبرى بحسب قوّتها المالية منذ عقود. وقد ظهرت التصنيفات الإيكولوجية (الخضراء) والتصنيفات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحكومة في الآونة الأخيرة تلبيةً لطلب الاستثمارات الأخلاقية والمراعية للبيئة. ولذلك يمكن أن يُدخّل بالتدرج شرط تصنيف أوسع في مجال الرفاهية. ويبحث هذا التقرير التكنولوجيات الجديدة التي من شأنها تسهيل تنفيذ هذا التصنيف.

القطاع الماليّ

سُئِند إلى البنوك والوسطاء الماليين أيضاً درجات تقييم في مجال الرفاهية تشمل أموراً، منها المجموع المرصّد للدرجات التي حصلت عليها الشركات المدرجة في محافظتها. وقد تؤدي المساهمة المفرطة لأيّ بنك في الآثار الخارجية السلبية إلى أن يتكبد فاتورة ضريبية أعلى، وهو ما سيُشجع البنوك على موازنة محافظتها بتخصيص المزيد من الموارد لأنشطة تعظيم الرفاهية.

بفضل مؤشر مقبول على الصعيد العالميّ وبفضل بديل سليم لإطار السياسة المالية والنقدية الحاليّ، تملك الحكومات الوطنية خيار تكييف التحوّل الجذريّ للرفاهية وتجريبه ثم تعميمه في السياقات المحلية.

ونقدّم في هذا القسم الآليات المقترحة التي يمكن أن تستخدمها الحكومات لإدراج نظرية التغيير هذه في السياقات الوطنية. والوسائل الثلاث المفكّر فيها هي:

- التخطيط وتحديد الأولويات على الصعيد الوطنيّ
- الضرائب واللوائح التنظيمية
- السياسة النقدية

التخطيط وتحديد الأولويات على الصعيد الوطنيّ

آلية التغيير الأولى والأسهل هي إدراج المؤشر في وظيفة "منفعة" الحكومة. وهذا يعني أن اعتبار مقياس محدّد للرفاهية المتعددة الجوانب هدفاً تحلّنه السياسات الوطنية سيؤدي إلى تقدير وتقييم جميع بنود الإنفاق من منظور زيادة هذه الفوائد. ويمكن تجريب ذلك في مختلف أقاليم البلد من أجل استنباط أدلة سياقية مفعنة قبل تطبيقه على المستوى الوطنيّ. ومن الأمثلة على هذا الخيار اعتماد "مؤشر التقدم الحقيقي" في الموازنة السنوية لولاية ميريلاند.

وسبق لبلدان أخرى أن اعتمدت التخطيط وتحديد الأولويات على المستوى الوطنيّ من منظور الرفاهية، وبدأت آثار هذه السياسة تظهر على الرفاهية.

واعتمدت نيوزيلندا أداة لتحويل التكاليف والمنافع الاجتماعية [CBAX] في سياق "إطار مستويات المعيشة" [Living Standards Framework, LSF].^{٩٩} وهي أداة تستخدمها جميع الوزارات والوكالات في تقديم موازنتها، وتستخدمها مع المقاييس التقليدية لمخرجات من أجل الموازنة بين أولويات القطاعات الاجتماعية، كالصحة، والتعليم، وحماية رأس المال الطبيعيّ.

ولا تشوب هذه الآلية الممولة تمويلاً ذاتياً عيوباً ضريبة "تُوبين". فهي آلية استقرار، لأنها تعيد الموازنة بين فائض العرض أو فائض الطلب. وتحفظ جزءاً من الفائض في صندوق خلال فترة "توقف"، ومن ثم لا يخضع للتسوية ولا يساهم في حركة الأسعار على المدى القصير.

السياسة النقدية

إضافة إلى السياسات واللوائح التنظيمية المالية، يمكن أن تضطلع السياسة النقدية بدور مهم جداً في التحكم في المعروض النقدي وتوجيه تخصيصه بطريقة تعظم الرفاهية.

إن الدور التقليدي للبنوك المركزية- الذي يتمثل في السيطرة على التضخم والبطالة بتعديل سعر الفائدة هذه البنوك- يتغير بسرعة، لأن الأزمات المالية الممتدة أجبرت البنوك المركزية على استخدام جميع الأدوات المتاحة لدعم السيولة.

وتتمثل إحدى آليات الدعم المباشر لأهداف الرفاهية في إعلان البنوك المركزية عن استعدادها لشراء أدوات سوق رؤوس الأموال التي تصدرها شركات تحصل على درجات عليا في مؤشر الرفاهية. وبهذه الطريقة، يُضخّ المعروض النقدي مباشرة في الشركات المستهدفة. ويفكر البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا في الأخذ بهذه الآلية في برامجهما المتعلقة بشراء الأصول (التيسير الكمي)^{١١}. وتفكر البنوك المركزية أيضاً في المخاطر التي يطلق عليها اسم "البجعة الخضراء" [Green Swan]، وهي حدثٌ ماليٌّ قد يحدث تغييرات جذرية على الصعيد المالي وقد يكون سبباً في الأزمة المالية التالية. ويمكن للبنوك المركزية، بفضل دورها التنظيمي والإشرافي، أيضاً أن تنسق سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ، مثل تسعير الكربون، ودمج الاستدامة في الممارسات المالية والأطر المحاسبية، ووضع آليات مالية جديدة على المستوى الدولي.^{١٢}

ونقّدم في هذا التقرير فكرة جديدة تتمثل في سياسة نقدية محتملة دون شراء مباشر للأصول (انظر الملحق ٢). ولا يختار النّصّور الذي نقرحه فائزين وخاسرين بعينهم، بل ينظر إلى الاقتصاد نظرة شاملة، ويعدّل المعروض النقدي باستخدام الأدوات المتاحة

اللوائح التنظيمية من أجل زيادة الاستقرار

يمكن القول إن الفقاعات المالية هي من مكّونات النظام المالي. ويؤدّي تصميم النظام المالي دوراً كبيراً في حدوث فقاعات مالية، وإن ظهورها المتكرر شكّل هيكلاً النظام الاقتصادي بحيث يقلل من خسائر المساهمين والمديرين والمهنيين في البنوك الناجمة عن انعكاسات هذه الفقاعات على دافعي الضرائب.

وهناك العديد من الوسائل التنظيمية المبتكرة لحل هذه المشكلة. ومن أبرز هذه الوسائل إلزام البنوك والوسطاء الماليين بالمشاركة في أسهم القطاعات المعرّضة لفقاعات أسعار الأصول، كالعقارات^{٩٩} وترمي هذه الآلية إلى إيجاد توافق طبيعي بين مصالح البنوك ومصالح بقية المشاركين في الاقتصاد عندما يتعلق الأمر بتشكيل الفقاعات الناجمة عن القروض.

وهناك وسيلة أخرى أكثر تنظيماً تتمثل في إلزام جميع الوسطاء الماليين بمشاركة تتخذ شكل استثمار سهمي في صندوق إنمائي وطني. ويعدّ تخصيص عائدات هذا الصندوق- بواسطة بنوك مقيدة يديرها القطاع الخاص ومديرو الأصول- للقطاعات الاقتصادية غير الربحية والمنتجة التي تعظم الرفاهية الاجتماعية. وسيكون الاستثمار اللزوم أكبر قليلاً من استثمار الوسيط المالي المعنى الذي هو استثمار غير كافٍ. ولما كان المقترح يتعلق باستثمار وليس بضريبة، فمن غير المرجح أن يتسبب في أيّ خسائر فادحة في الوقت الذي يتغلب فيه على عدم كفاية مخصصات السوق للقطاعات الإنتاجية بسبب التوسّع المالي.

وسيستتبع هذا المقياس- إذا افترضنا تساوي العوامل الأخرى- انخفاض التمويل المتاح للقطاعات الربحية المعرّضة لفقاعات. ذلك بأنّ إخال هذا المقياس سيؤدّي إلى تكيف القطاع المالي بتوجيه السيولة الزائدة إلى القطاع غير الربحي، الذي يساهم هو أيضاً مساهمة كبيرة في رفاهية الاقتصاد. وتتمثل الميزة الإضافية في أنه سيوجد مخزوناً واسعاً من الأسهم، يمتصّ الخسائر النظامية ويوفّق بين المطالب توفيقاً يكفي لإحداث التنسيق.

وهناك آلية استقرار مبتكرة أخرى تستهدف أسواق رأس المال، وهي مفهوم صندوق استقرار السوق للدكتور سامي السويلم.^{١٠٠}

في ١٤ يوليو، اعتمدت المفوضية الأوروبية مجموعة من المقترحات لجمع سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بكل من المناخ والطاقة والنقل والضرائب مناسبة للحد من صافي انبعاثات الغازات الدفيئة بما لا يقل عن ٥٥٪ بحلول ٢٠٣٠، ومن بينها لائحة التصنيف الأوروبية التي تقدم للشركات والمستثمرين وصناع السياسات تعاريف مناسبة تُعتبر الأنشطة الاقتصادية -بناء عليها- مستدامة بيئياً. ويضع هذا التصنيف ستة أهداف بيئية:

- التخفيف من آثار تغير المناخ
- التكيّف مع تغير المناخ
- الاستخدام المستدام للمياه والموارد البحرية وحمايتها
- الانتقال إلى اقتصاد دائري
- منع التلوث ومكافحته
- حماية التنوع الحيوي والأنظمة البيئية واستعادتهما

وكما سنعرض في الأقسام التالية، ستحلّ سياسة البنك المركزي المعنّنة محلّ السلوك العقلاني للقطاع المالي والرامي إلى تعظيم الأرباح. وعندما يتوقّع القطاع المالي زيادة في تكلفة رأس المال وانخفاضاً في هوامش الربح، فإنه سيعدّل المخطّص للاستثمارات التي تحقق "إنتاجاً إيجابياً".

ويتوقع أيضاً أن يحل الأثر نفسه محلّ توازن سوق العمل، لأن الأثر التفاضلي للتشغيل في مختلف القطاعات سيؤدّي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع "الإيجابي".

التكنولوجيا أداة للتغيير

يشهد العالم ثورة صناعية جديدة قائمة على البيانات. ويتسبّب ظهور تكنولوجيات جديدة مدعومة بقدر هائل من البيانات والتطور السريع في قوة الحواسيب في تحولات كبيرة في المشهد التنافسي. وهذا الاتجاه يترسخ بشكل متزايد في العالم بأسره. بيد أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على العموم لا تزال متأخرة.

غير أن هناك استثناءات بارزة. فقد كانت بلدان كثيرة من منظمة التعاون الإسلامي متنبّهة لهذا الاتجاه، وهي الآن في طليعة الثورة الصناعية الجديدة. وقادت حكومات هذه البلدان جهود إدماج وتشجيع استخدام أحدث التكنولوجيات، كاليانات الضخمة وتعلّم الآلة وإنترنت الأشياء، من أجل حفز ظهور نماذج أعمال جديدة قادرة على منافسة الصناعات القائمة وتوفير المزيد من الرفاهية الاجتماعية.

وإضافة إلى هذه الجهود، نتوقع- في سياق اقتصاد الرفاهية- أن تدعم الحكومات إقامة خدمة فرعية جديدة تماماً قائمة على التكنولوجيا، وهي تكنولوجيا التصنيف.

وتتضمّن البيانات الموجودة في البنى التحتية المعلوماتية لأي شركة قدراً كبيراً من المعلومات التي من شأنها تقديم

للبنك المركزي. وبذلك، يمكن تنفيذ تصوّرنا بسهولة نسبية، وهو مدعوم بالأدلة التجريبية والنظرية القوية التي تدعم النماذج الأساسية المستخدمة.

وترمي البنوك المركزية إلى تثبيت الأسعار والتحكم في البطالة بتحديد وتحقيق الهدف المتمثل في خفض التضخم والبطالة، التي يربطها قانون "أوكون" بفجوة الإنتاج. والوسيلة الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحقيق هذا الهدف هي تعديل معدلات الفائدة.

وتستخدم قاعدة تايلور على نطاق واسع في تعديل معدلات الفائدة تبعاً لفجوة الإنتاج والتضخم. وعند تفكيك مكوّنات الإنتاج إلى "إيجابية" و"سلبية"، يمكن تعديل قاعدة تايلور بثلاث طرائق. أوّلها يمكن تحديد إنتاج محتمل "إيجابي" وإنتاج محتمل "سلبى". ويمثّل هذان النوعان من الإنتاج مستويات الإنتاج التي تزيد من الرفاهية الاجتماعية- التي يعزّزها الآن "مؤشر الرفاهية" الجديد. ثانياً، ستتكيف قاعدة تايلور على حدة، وبمنحدرات مختلفة، مع فجوات إنتاج إيجابية وسلبية. ثالثاً، في حالة كلّ مكوّن من مكوّنات فجوة الإنتاج، ستكون القاعدة مختلفة في الاستجابة لاتساع وتقلص الإنتاج.

ويمكن إدخال تعديلات مماثلة على جميع القواعد البديلة، ما دامت تستند إلى استجابة لفجوة الإنتاج. فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل قاعدة كوكوم،^{١٠٣} التي تكّيف المعروض النقدي [M1, M0] مع فجوة الإنتاج، ويكون أدائها أفضل في الأزمات المالية.

وتفضل السياسة النقدية المتأتمية من ذلك نموّ الإنتاج "الإيجابي" بإتاحة سياسة أكثر توسعاً تقل عن الإمكانيات وسياسة أقل انكماشاً تفوق الإمكانيات. وفي حالة الإنتاج "السلبى"، يكون الأثر الحاصل معكوساً، أي: سياسة أكثر انكماشاً عندما تفوق الإمكانيات، وسياسة أقلّ توسعاً عندما تقل عن الإمكانيات.

تنبيه القطاع المالي

لا شك في أنّ القطاع المالي سيتكيّف في حالة تحقق اتجاهات السياسة المبيّنة آنفاً. ونعرض في هذا القسم الاستجابة السلوكية المتوقّعة من القطاع المالي، وكيف ستحدّد تلك الاستجابة معالم مشهد جديد يتيح فرصاً جديدة لجهات المرنة الفاعلة في السوق.

وسنحلّل تجاوب القطاع المالي مع كلّ من وجهات النظر المذكورة آنفاً لنخلص إلى صورة شاملة للوجهة التي تقود إليها القوى المشتركة القطاع.

تأثير الضرائب واللوائح التنظيمية

إضافةً إلى الاستقرار الداخلي والملاءمة، يُحتَمَل أن تكون اللوائح التنظيمية أكثر تركيزاً على حمل الوسطاء الماليين على تقليل مخاطر حدوث فقاعات نظامية في أسعار الأصول المالية. وبناء على ما سبق ذكره، سنُحدِّد البنوك خصوصاً على الاستثمار في صناديق التنمية الوطنية ذات الحوافز المطابقة أو التخصّص بما يكفي للقيام بتلك الاستثمارات السهمية.

ومن المحتمل أن تدفع تكاليف ومناقص التخصّص البنوك إلى استغلال علاقاتها الحالية مع القطاع غير المالي للتخصّص في مجالات محدّدة تملك فيها مزايا تنافسية. وسيؤدّي هذا إلى مشاركة أكبر للبنوك بصفاتها جهات مستثمرة في أسهم رأس المال ضمن سلاسل التوريد المختصّة.

ومما يدعم هذا الاتجاه أنّ الصندوق الإيماني الوطني سيخصّص رؤوس الأموال للبنوك التي لها التجربة والمزايا الفنية الأنسب بين منافسيها.

كذلك، فإن هذه التدابير تعزّز مديري الصناديق السهمية الذين يمكنهم تقديم العروض لنيل مخصّصات الصندوق الإيماني الوطني، وقد تُؤدّي إلى ظهور منافسة بين البنوك ومديري الصناديق، وهكذا تنخفض الهوامش وتزيد الرفاهية الاجتماعيّة.

إشارات موثوقة وآنيّة بشأن الجوانب التشغيلية للشركة، ومنها درجة الرفاهية.

وبناء على ذلك، تستطيع الحكومات أن تلزم المؤسسات بتعيين جهات معتمدة لتصنيف الرفاهية، على غرار ما هو معمول به في مجال المراجعة المالية. ويمكن لآلية منظمة وقائمة على المبادئ أن تحدث ثورة في طريقة تجميع المؤشرات المؤسسية.

ويفضل إنشاء الطلب على تصنيفات الرفاهية المؤسسية، ستمهد الحكومات الطريق لظهور صناعة فرعية جديدة.

وتملك التكنولوجيات الجديدة تطبيقات أوسع نطاقاً تتعدّى درجات الرفاهية المؤسسية. ومن مظاهر انعدام الكفاءة في النظام المالي الحالي عدم التماثل بين الجهة المستثمرة والجهة المستثمر فيها من حيث المعلومات. ويتجلى انعدام الكفاءة هذا في أشكال مختلفة. أوّلاً، ليس هناك تطابق تامّ بين حوافز الجهة المستثمر فيها والجهة المستثمرة، وذلك يؤدّي إلى ممارسات إدارية لا تحقق أقصى قدر من الرفاه الاجتماعي. ثانياً، ينجرّ عن عدم التماثل المذكور إفراط في توجيه المخصصات إلى أدوات تنطوي على تقاسم أقل للمخاطر، مثل الديون غير المضمونة. وهكذا يتضرّر الاستثمار السهمي من تكاليف المعاملات المرتفعة نسبياً، لأنّه يتطلّب تكلفة ثابتة مرتفعة تقتضيها المعرفة المعقّدة بالشركة المستثمر فيها، إضافة إلى القدرة على رصد قيمة الاستثمار.

ولا شك أنّ التخفيف من حدّة عدم التماثل في المعلومات اعتماداً على الطول التكنولوجية سيّتيح فرصاً جديدة للقطاع المالي لم تكن متاحة له من قبل.

ومن جهة أخرى، ستعدّل الضرائب ومؤشر الرفاهية الاجتماعية مباشرةً عائد المخاطرة المتوقع من الاستثمارات في القطاعات التي تنطوي على آثار خارجية سلبية. ومن ثم، ستعدّل البنوك تخصيص المحفظة بطبيعة الحال، ما سيزيد حصة القطاعات ذات الآثار الخارجية الإيجابية. وبناء على ما تقدّم، ستدفع هذه القوى البنوك إلى التخصّص في هذه القطاعات الجديدة لإدراج عائدات أكبر.

تأثير السياسة النقدية

يُدخل التقرير قناتين محتملتين لاستجابة السياسة النقدية في نموذج اقتصادي قائم على مؤشر الرفاهية. أولهما التيسير الكمي المستهدف للمؤسسات المالية التي سبق أن مؤّلت قطاعات ذات آثار خارجية إيجابية. وستعمل البنوك مع نوافذ "تعظيم الرفاهية" المختصة لتستفيد من هذا الاتجاه استفادة كاملة. وستكون تلك النوافذ قادرة على بناء الخبرة والتجربة حتى يمكن الاستفادة من السياسة النقدية المستهدفة. ثم ستصدر تلك النوافذ أوراقاً مالية تستطيع البنوك المركزية شراءها بعلوّة دعماً لقطاعات محدّدة ذات آثار خارجية إيجابية.

وعليه، يتوقع أن تهتم البنوك بالقطاعات التي تعاني من قصور السوق لأن عائدات المخاطرة تقل عن معدّلات السوق، ولا سيما إذا كفل البنك المركزي التيسير الكمي خلال أزمة اقتصادية تتنافس فيها البنوك على السيولة. ونتيجة لذلك، ستكون الرفاهية الاجتماعية الضامن لبنوك أكثر تشاركية توائم بين تعظيم أرباح المساهمين في البنك وأهداف الرفاهية الاقتصادية العامة.

أما القناة الثانية، فهي التفريق بين وظائف استجابة البنك المركزي وإشارات زيادة الإنتاج والتخصّص، وستؤدي هذه الآلية، باستخدامها مع الضرائب، إلى جهود جماعية من جميع الجهات المالية الفاعلة لتقليل التكاليف الرأسمالية المستقبلية المتوقّعة. وبذلك، سيبتكّل التنسيق من أجل تقليل الاستثمار جماعياً في الآثار الخارجية السلبية وأرصدة المحافظ والتوجه إلى الآثار الخارجية الإيجابية توازناً كفوئاً بحسب مبدأ "باريتو".

تأثير تكنولوجيا التصنيف والتكنولوجيا المالية

إذا كانت الحكومات تسعى إلى توفير المزيد من الطول التكنولوجية الموثوقة والفعالة من حيث التكلفة لتحقيق الشفافية وحلّ مشكلة انعدام التماثل في المعلومات، فإنه يُحتمل أن تكون تكنولوجيا التصنيف والتكنولوجيا المالية في طلب التنظيم الصناعي للقطاع المالي.

ومن المؤكّد أنّ الثورة التكنولوجية في القطاع المالي أخذت في التحقّق في البلدان المتقدمة حيث تواجه البنوك القائمة منافسة شرسة من نوع جديد من البنوك، فضلاً على التهديد الوجودي المحدق بها والمتمثّل في الشركات التكنولوجية العملاقة.

وسيحقق التهديد الأكبر بالنموذج السائد القائم على البنك الشامل، حيث ستظهر نماذج أعمال جديدة ومختصة تستغلّ الإمكانيات التي تقدّمها التكنولوجيا الجديدة.

ونظراً لانخفاض تكاليف المعاملات وتحسّن الوصول آتياً إلى البيانات التشغيلية على المستوى المؤسسي، لن يكون دور المؤسسات المالية محصوراً في النمط الموحد لوساطة الدين. وستؤدي الخوارزميات القائمة على تعلّم الآلة دوراً حاسماً في فتح فصل جديد في العناية الواجبة المؤتمتة، والتقييم الدقيق والخاص والآنني لقيمة الأوراق المالية.

ويحتمل أن يغيّر ذلك قواعد اللعبة ويزيد إمكانيات تنويع المشهد المالي زيادة مهمة.

أمل جديد

يُتوقع أن تحدد هذه القوى العاملة من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا معالم مشهد ماليّ مختلف تماماً قبل سنة ٢٠٣٠.

المزيد من المنافسة

نتيجة لما سبق ذكره، نتوقع احتدام المنافسة في القطاع الماليّ.

وستفتح التكنولوجيا والسياسة النقدية والمالية المستهدفة الباب أمام مشاركين جدد مستعدين لتخصيص رؤوس الأموال للقطاعات التي من شأنها تعظيم الرفاهية الاجتماعية.

المزيد من الاستقرار

ستحدّ آليات إطلال الاستقرار من ميول النظام إلى تشكيل فقاعات، وستُدمج الحوافز لتفادي الفقاعات مبكراً.

المزيد من التخصّص

ستسعى البنوك الشاملة إلى التخصّص القطاعي، حيث ستقوم باستثمارات سهمية وستنافس للحفاظ على هوامش ربح في القطاعات الجديدة التي لم تكن تحظى بالخدمة الكافية فيما مضى.

وتتوقع ظهور بنوك لتنمية القطاعات تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمنشآت الاجتماعية، والبنى التحتية الخضراء وغيرها.

وأهمّ من ذلك، نتوقع أنّ يعير القطاع المالي اهتماماً كبيراً لدخوله قطاع المنشآت الخيرية. وستتنافس المؤسسات المالية للظفر بالودائع الخيرية والتيسير الكميّ المستهدف من البنوك المركزية الملزمة لتوفير مجموعة جديدة من المنتجات للمنشآت الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية.

تغيير حوافز القطاع غير الماليّ

الشركات

سيُدفع الضغط التنظيمي المذكور آنفاً وما يحتمل أن ينتج عنه من إعادة تخصيص للتمويل من قطاع إلى آخر القطاع المؤنسيّ، حتماً إلى مزيد من التطابق مع أهداف الرفاهية.

الحكومة

لهيكل حوكمة الشركات أهّية بالغة في المؤشرات المؤسسية المذكورة آنفاً. ونتيجة لتلك اللوائح التنظيمية، يتوقع أن تصبح حوكمة الشركات أكثر شفافية وشمولاً في المستقبل بفضل التعظيم العقلانيّ للمنافع. ومردّ ذلك إلى أن كل شركة ستكون ملزمة باعتماد مؤشر "نظيف" وقابل للمقارنة مع الجهات المنافسة يعكس إسهامها في الرفاهية الاقتصادية. ويتجسد هذا المؤشر مباشرة في شريحة الضرائب التي تفرضها الحكومة على الشركة المعنية عن طريق الضرائب، وأيضاً في تكلفة شريحة رأس المال التي تطبقها البنوك والجهات المستثمرة عن طريق مختلف قنوات السياسة النقدية التي سبق التطرق إليها.

وسيكون لهيكل الحوكمة المؤسسية الأثر المباشر والأهمّ في تكلفة رؤوس أموال الشركات. لذلك نرى إمكان حدوث تغيير حقيقية في الحوكمة المؤسسية في المستقبل المتوسط.

الخيارات الاستثمارية

في الاتجاه نفسه، سيحمل تعديل الوظيفة النفعية للشركات هذه الأخيرة على اتخاذ المزيد من القرارات الاستثمارية التي لم تكن بالضرورة تعظّم الأرباح في الماضي، كالبحت والتطوير، ومصادر الطاقة النظيفة، وسلاسل الإمداد المستدامة، وبرامج التنمية المحليّة وغيرها.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاجتماعية

مع تزايد التمويل المتاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاجتماعية، نتوقع نمواً مهماً في هذه الأسواق التي لا تحصل على القدر الكافي من الخدمة. وسيحدث ذلك بدوره مزيداً من المنافسة بين الجهات الفاعلة الاقتصادية، ويحتمل أن يرفع معايير الاحترافية في هذه القطاعات.

تمكين استثمارات الأسر وتعديل الاستهلاك

يتزايد وعي الأسر بمسألة عدم المساواة في الرفاهية، ومشاكل تغير المناخ، وأضرار ممارسات المضاربة والبحث عن الربح. ولما كانت هذه الاقتناعات الداخلية تتقوى مع توافر إشارات "نظيفة" وقابلة للمقارنة عن مختلف الفاعلين الاقتصاديين الذين تتعامل معهم الأسر، فإنه يمكن أن تتجسد تلك الاقتناعات في مختلف الأنماط السلوكية التي من شأنها إحداث تحوّل حقيقي نحو اقتصاد الرفاهية.

لقد أرجع ماكس فيبر بعض أسباب الثورة الصناعية إلى هيمنة الفكر البروتستانتي. وثبتت بعض الأدلة الحديثة أنّ الأسر تتأثر تأثراً كبيراً بالمعلومات عندما تتخذ القرارات، وأن ما يبدو قلّة اهتمام هو في الحقيقة نقص في الاطلاع على إشارات موثوقة.^{١٠٤}

وتؤدّي الأسر دور المدبّر والمستهلك. وتؤثّر نظرية التغيير المذكورة سلفاً أيضاً في سلوك الأسر بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

الأسر جهةً مستهلكة

إن توفر بيانات المؤشرات الخاصة بجميع المنتجات سيتيح للأسر التمييز بين المنتجين المستدامين وغير المستدامين. فلو تساوت الأسعار والجودة، لاختارت الأسر بلا شك المنتجات التي تؤدّي إلى نتائج رفاهية أفضل.

الأسر جهةً مستثمرة

ينطبق المنطق نفسه على القرارات التي تتخذها الأسر بصفقتها مستثمرة، حيث سيتيح توفر بيانات موثوقة عن التصنيف المتعلق بالرفاهية للأسر توجيه استثماراتها بكل سهولة نحو الشركات التي تعظم الرفاهية الاجتماعية.

العودة إلى الأعمال

ستمارس الأسر بصفقتها مستهلكة ومستثمرة ضغوطاً على الشركات لدفعها إلى تحسين تصنيفها في الرفاهية المؤسسية. وسيزيد ذلك من حدّة المنافسة بين الشركات للتفريق بين المنتجات لجذب حصة أكبر من السوق بين الجهات المستثمرة المتزايد التزامها.

استخدام النظم للتنبيه على السلوك

يستطيع تغيير السلوك الفردي أن يؤدّي إلى تحسّن دائم ومهمّ في النتائج. فمن الثابت أنّ الأفراد لا يتخذون خيارات اقتصادية مثلى، ويتعيّن أحياناً تبييهم إليها. والمواقف الفردية من التلوّث وحماية البيئة عامل مهمّ في تحقيق نتائج بيئية عامة. وإذا كان أغلب الناس يتفقون على المخاطر التي يتسبب فيها تغيّر المناخ والحاجة إلى تخفيف بصمتهم الكربونية الجماعية، فإنّ التعليم وحده لا يحدّث التغيير السلوكي اللازم لتحسين الحوائط. وهذا يسرّع على العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الفساد. فعلى الرغم من أنّ المواقف الأخلاقية الفردية تناهض التلوّث وتغيّر المناخ مناهضة شديدة، فإن أغلب الناس لا يرغبون في تغيير طريقة استهلاكهم للطاقة. غير أنه إذا استُخدمت مختلف التقنيات لتنبيه الأفراد (كاستخدام التكنولوجيا، وتطيل النظراء للافتراضات المراعية للبيئة)، فإنه يُحتَمَل أن يتحسن تأثيرهم على البيئة تحسناً كبيراً.

وتوفّر المعارف المكتسبة من كلّ من علم الاقتصاد السلوكي، ونظرية التنبيه [nudge theory]، والتطورات المهمة في التكنولوجيا الرقمية (كالياناعات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية) بديلاً مجدياً يمكّن من سرعة استخدام نُظم حفز رقمية متعدّدة، والحصول على ملاحظات فورية، وبيانات وأبحاث أفضل من أجل تحديد أنجح التصاميم، وتوسيع نطاق الناجح منها، والوصول إلى جمهور أكبر بوتيرة أسرع وسعر أرخص.

وبالتركيز على المبادئ الإسلاميّة، يمكن استخدام هذه الأدوات في مجالات المالية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية.^{١٠٥}

المالية الاجتماعية الإسلاميّة: يمكن استخدام تقنيات التنبه والحيرفة الرقمية لحمل الناس على اتخاذ قرارات مالية أفضل وزيادة مدّخراتهم واتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وذلك مثلاً باستشارة روبوتات تستطيع تشخيص الحالة الماليّة للأفراد وتقديم توصيات معيّنة.

ثانياً، في مجال التضامن الاجتماعيّ والإحسان والأعمال الخيريّة، يمكن تحسين مساهمة الأفراد في الزكاة والوقف بالاستخدام المنهجيّ للتكنولوجيا وتوفير الشفافية وضمان الجودة للأفراد، وهو ما سيمكّنهم من رؤية الطريقة التي تُستخدم بها مساهماتهم أنبأً (والعقود الذكية من التكنولوجيات التي تجعل ذلك ممكناً).

ثالثاً، يمكن توجيه الأفراد إلى اتخاذ قرارات استثمارية أفضل بربط مدّخراتهم واستثماراتهم بأهداف التنمية المستدامة واستخدام التصميم المناسب. ومن شأن ذلك أن يحسّن من معدّل ادخار الأفراد وتوجيه تلك المدخرات إلى مناطق أو قطاعات محدّدة حيث يستطيع الأفراد أن يروا المنفعة الكبرى لمدّخراتهم، وذلك بالمعنى الأوسع للمنفعة.

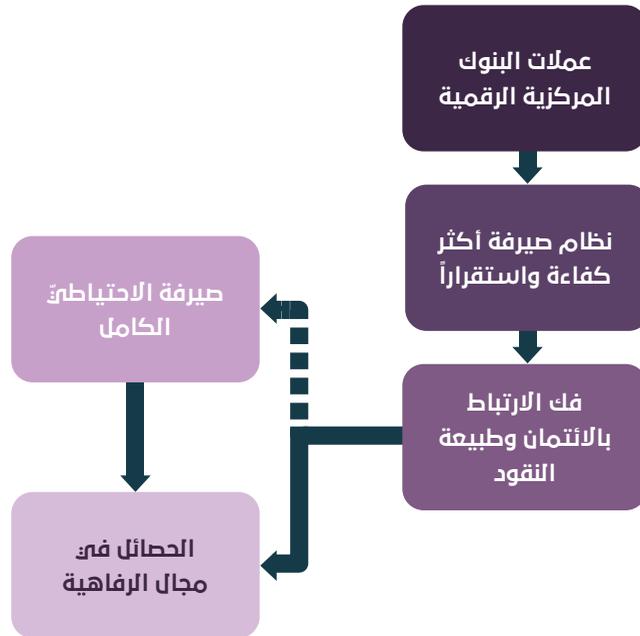
كذلك، يمكن استخدام نظرية التنبه [nudge theory] والتكنولوجيا لتشجيع التنمية البيئية بالحدّ من استهلاك الموارد، ومن انبعاثات الكربون والتدهور البيئيّ. ومن شأن التكنولوجيات والقدرات المتنوّعة المستخدمة في تطبيق تصاميم سياسات مختلفة أن تحدث أثراً دائماً في مواقف الأفراد والمجتمعات من التناسق البيئيّ والاجتماعيّ. ومن زاوية إسلامية، يعدّ ذلك أولوية ينبغي دمجها دمجاً كاملاً في تصميم وتنفيذ هيكل ماليّ إسلاميّ مثاليّ.^{١٠٦}

عمال تصنيع في مصنع للسيارات بماليزيا
تمويل صناعات تنافسية ضروري لمواصلة النمو المتجدد



قناة النظام النقديّ

الشكل ٣١: عمليات البنوك المركزية الرقمية وإمكانيات صيرفة الاحتياطيّ الكامل لنظام ماليّ أكثر كفاءة واستقراراً



قناة النظام النقديّ

الوحيدة المسموح بها هي التي تصدرها الحكومة، في حين أن جميع الأشكال الأخرى من التمويل القاص تقدمها أدوات من قبيل أسهم رأس المال.^{١٧}

لم يصل الحال بعد إلى الظروف التي أدت إلى التغييرات الجذرية في النظام النقديّ والماليّ، ولو أنّها كادت تحلّ بنا خلال الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨. بيد أنّ المشكلات التي تقف في وجه العالم اليوم لا تقلّ أهمية عن الأسباب التي يمكن أن تبرز تغييرات جذرية في النظام النقديّ والماليّ.

وعلى الرغم من أنّ الصيرفة الاحتياطية الكاملة ليست خياراً مرغوباً فيه ولا مجدياً في المستقبل القريب، فإن هناك العديد من الأسباب التي تحمل على الاعتقاد بأن نظاماً هجيناً يمكن أن يكون بديلاً ناجحاً. وتمثّل العملات المشقّرة في الوقت الحاليّ تهديداً وفرصة معاً للبنوك المركزية وللنظام النقديّ الحاليّ. فمن جهة، تهدد العملات المشقّرة على نحو متزايد الأموال النقدية والبنكية في زمن تعتمد فيه البنوك المركزية أكثر فأكثر على السياسات النقدية غير التقليدية (التيسير الكمي). ومن جهة

لقد جسّد تطوّر النظام النقديّ والائتمانيّ الحديث تطوّر المجتمع البشريّ، وكان هيكله المؤسسيّ والتكنولوجيّ نتيجة التصميم والمصلحة على حدّ سواء. فإذا كان ظهور "نظام الاحتياطيّ الفدراليّ" مثلاً نتيجة للعديد من الأزمات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن اعتماد "قانون غلاس ستيغال" كان لحظة رزانه في تاريخ التنظيم الماليّ الأمريكيّ وكان إلغائه لحظة رعونة كما تبيّن لاحقاً.

وكان من الممكن للكساد الكبير الذي أدّى إلى اعتماد "قانون غلاس ستيغال" أن يسفر عن إصلاحات نقدية ومالية أعظم وأعمق. وفي خضمّ النكبات التي أحدثها انهيار أسواق الأسهم في المرحلة الأولى، ثمّ الأزمة البنكية الواسعة التي أدت إلى أزمة ائتمانية (أي نقدية) حادة، أصبح من الجليّ أنّ الهيكل القائم كان معيياً إلى حدّ خطير، وهذا ما دفع الكثير من الجامعيّين إلى اقتراح ما يسمّى "خطة شيكاغو للإصلاحات البنكية". ويستند هذا النظام إلى صيرفة الاحتياطيّ الكامل حيث تكون جميع القروض الممنوحة مدعومة بالائتمان الحكوميّ والودائع الائتمانية أو الاستثمارية البعيدة الأمد. وفي حالتها القصوى، تكون أداة الدين

الجمهور لأغراض المعاملات فقط. وأما النوع الثاني، فهو حسابات الاستثمار التي تحتفظ بها البنوك التجارية أو الاستثمارية المدعومة باستثمارات في مشاريع أو أصول بعيدة الأمد. وتتطلب هذه الحسابات فترة إشعار مهمة قبل السحب منه ولا يمكنها تقديم عائدات مضمونة. وفي هذا النظام يكون للبنوك المركزية تحكّم تامّ في مقدار النقود التي تريد ضخّها في الاقتصاد.^{١٠٩}

في كلتا الحالتين، يمكن للبنك المركزي أن يستخدم أدوات إستراتيجية متنوعة في تنفيذ السياسة النقدية. وفضلاً على ذلك، يمكن تصور كيفية استخدام تدخلات من نوع "التيسير الكمي" لتوجيه الأموال نحو الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البنى التحتية والقطاعات المتعلقة بالتنمية المستدامة عموماً.

العملات الرقمية للبنوك المركزية

تعرّف العملات الرقمية للبنوك المركزية عادة بأنها شكل جديد من أشكال النقود الصادرة عن البنوك المركزية. وفي الحقيقة، توّفر البنوك المركزية بالفعل نقداً رقمياً في شكل احتياطات أو أرصدة لحسابات التسوية تحتفظ بها البنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية الأخرى لدى البنوك المركزية.

ومن الفروق الأساسية بين النقود القائمة على الحساب وعلامة تسجيل قيمة العملة الإلكترونية شكّل التثبّت المطلوب عند تبادلها. ففي حالة النقد يكون التزوير هو مصدر القلق، وفي العالم الرقمي يكون مصدر القلق هو هل العلامة قد أنفقت فعلاً أو أنها حقيقية (أي التزوير الإلكتروني). ويصبح وجود هيئة مركزية كانت أو لا مركزية- تضمن سلامة العلامة والمعاملة برمتها ضرورياً لتطوير سوق للعملات الرقمية الموثوقة.

ويساعد المخطط البياني "Ven" على تصور مختلف الأشكال- من المادي حتى الرقمي- التي يمكن أن يتخذها المال، واستخلاص تطبيقاتها.

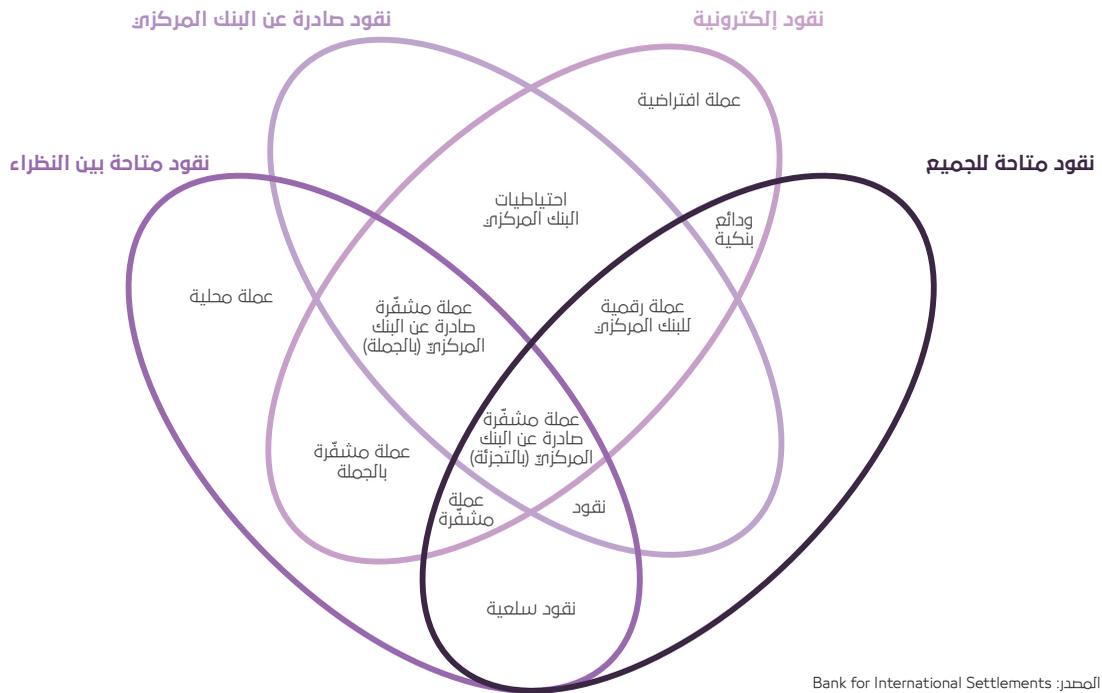
أخرى، تتأتى الفرص من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لتمكين البنوك المركزية من إصدار العملة الرقمية للجمهور مباشرة بتكلفة منخفضة. ومن شأن ذلك توفير بديل إستراتيجي فعال لقيادة السياسة النقدية في ظروف السوق العادية ووقت الأزمات المالية.

ونعرض هنا بعض المقترحات المجدية والمرغوب فيها، التي يمكن أن تُؤدّي إلى نوع النظام المالي الإسلامي المرغوب فيه.

١. وضع نظام نقدي سيادي جزئيّ باعتماد العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. وسيسمح تميم الصيرفة المركزية، عن طريق العملة الرقمية للبنوك المركزية، للجمهور بوضع ودائع لدى البنك المركزي مباشرة. وستكون البنوك المركزية قادرة على أداء دور الوساطة في الودائع بتقديم قروض بالجملة غير قابلة للاستدعاء للبنوك الاستثمارية أو بنوك التنمية القطاعية التي ستستثمر هذه الودائع في مشاريع بعيدة الأمد، محققة بذلك قدراً مرغوباً فيه اجتماعياً لتحويل آجال الاستحقاق.^{١٠٨} وسيسمح هذا النظام للبنوك المركزية أيضاً بأخذ ودائع تنافس العملات الرقمية للبنوك المركزية، وستلتزم البنوك المركزية بالمستوى الأمثل اجتماعياً لتحويل آجال الاستحقاق وستمنع الدعم المالي للودائع التي تحفظها للجمهور. ويمكن للبنوك الاستثمارية أن تساهم في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة" إضافة إلى السعي وراء العائدات المالية، ويتمثّل الهدف من النظام الهجين في تحقيق وساطة أفضل وشمول أفضل وتوجيه الأموال صوب بنوك تنمية الاستثمار التي تستطيع تحقيق الحاصل الاجتماعي والاقتصادي.

٢. نظام نقدي سيادي كامل يعتمد مواصفات النظام الاحتياطي الكامل. وفي هذا النظام يصدر جميع المعروض النقدي عن البنك المركزي. وفي حين ستواصل البنوك التجارية ممارسة دور الوساطة، سيكون هناك نوعان من الودائع. فأما النوع الأول، فهو حسابات المعاملات بالعملية الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية المودعة لدى بنوك تجارية أو لدى البنك المركزي ويستخدمها

الشكل ٣٢: غارات النقود بناءً على "العملات المشفرة الصادرة عن البنك المركزي"



المصدر: Bank for International Settlements

المركزية، منها: القدرة على الوصول إليها (واسعة أو محدودة)، ودرجة إخفاء الهوية (من كامل إلى منعدم)، والتوافر التشغيلي (من ساعات العمل الحالية إلى ٢٤ ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع)، ومواصفات تحقيق الفوائد (بفائدة أو من دون فائدة)، وما يكون لذلك من انعكاسات على نظم الدفع، وانتقال قرارات السياسة النقدية، وهيكّل النظام المالي واستقراره.^{١٠}

ويحدد نطاق استخدام العملة بالجمع بين أربع مواصفات أساسية هي: جهة الإصدار (بنك مركزي أو جهة أخرى)، والشكل (رقمية أو مادية)، والقدرة على الوصول إليها (واسعة أو محدودة)، والتكنولوجيا المستخدمة (قائمة على العلامة أو الحساب). وتضطلع البنوك المركزية بالدور الأساسي في تحديد مواصفات النقد. وهناك خيارات تصميم متنوعة للعملات الرقمية للبنوك

الإطار ٤: العملات الرقمية للبنوك المركزية

كانت أيسلندا أول بلد يقرّ تشريعاً يسمح بإصدار العملة الرقمية تحت سلطة وزارة المالية بموجب قانون سنة ٢٠١٨ المتعلق بالعملية السيادية. وسيضمن البروتوكول التكنولوجي عدم الكشف عن الهوية مع ربط كل حساب بهوية حكومية مشفرة وخاصة متحقّق منها.

وعلى الرغم من أن "مندوق النقد الدولي" أصدر تقريراً يحذر فيه من مخاطر هذه المبادرة، المتمثلة أولاً وقبل كل شيء في كون العملة المشفرة شكلاً ثانياً من العملة ذات الإبراء القانوني ومستوى الحوكمة، فإن العديد من البلدان تستكشف هذه المبادرة وتجربها.

نموذج صيرفة الاحتياطي الكامل

أجرى صندوق النقد الدولي، في وثيقة عمل، تحليلًا اختياريًا لنموذج الاحتياطي المصرفي الكامل للتحقق من المزايا المحتملة التي طرحها مؤيدوها. ويتوخى هذا النموذج- كما ذكرنا- الفصل بين الوظيفتين النقدية والائتمانية في النظام البنكي، وذلك باشتراط دعم احتياطي بنسبة 100٪ للودائع عن طريق الأموال الصادرة عن البنك المركزي أو الأموال "السيادية".

ويمكن لهذه الوثيقة أن تقدّم- استنادًا إلى الاقتصاد الأمريكي- دليلًا مقنعًا على جدوى نموذج صيرفة الاحتياطي الكامل وتدعم الافتراضات التي كان للاقتصاد الأمريكي إيرفينغ فيشر أول من وضعها سنة 1936. وتتمثل تلك المزايا فيما يلي:¹

1. تحسين التحكم في مصدر من المصادر الأساسية لتقلبات الدورة الاقتصادية وحالات الزيادة والانكماش المفاجئة في الائتمان البنكي وفي عرض الأموال التي تنشأها البنوك.

وتصبح كمية النقود وكمية الفروض مستقرتين تمامًا عن بعضهما. ومن ثم سيعوّل البنك على الحصول على تمويل خارجي قبل أن يمكنه الإفراض، وأن يصبح بذلك وسيطاً حقيقياً. وسيتمكن ذلك السياسات من مراقبة هذين المجهزين بطريقة مستقلة وتكليف مؤسسة غير ربحية كالبنك المركزي بالمراقبة المباشرة للمعرض النقدي وفق قاعدة اقتصادية منهجية.

2. القضاء التام على الذعر المصرفي.

بشروط أن يقوم نظام بنكي ذو: (أ) التزامات نقدية مدعومة بالكامل باحتياطيات الأموال التي تصدرها الحكومة، ومن ثم تحويل المخاطر بالكامل إلى مؤسسة ذات قدرة على توفير النقد؛ (ب) أصول ائتمانية ممولة من التزامات غير نقدية لا تكون عرضة للذعر المصرفي. وهذا سيسمح بزيادة الاستقرار المالي ومساعدة البنوك على تكريس نموذج عملها الأساسي المتعلق بالمعاملات والخدمات.

3. تخفيض كبير للدين العام (الخاص).

لا يكون مخزون الاحتياطيات، أو النقد، الذي أصدرته الحكومة حديثاً ديناً على الحكومة بل يصبح حقوق ملكية لها.

أما الأهداف المرجوّ تحقيقها بمعزل عن التكنولوجيا التي يقوم عليها نظام الدفع، فتمثّل دائماً فيما يلي: زيادة الشفافية، والقدرة على الوصول، وسرعة تداول النقود، والقدرة على الرّصد. وسيحدّد الاختيار التكنولوجي كفاءة ومثانة المنصة التي يقوم عليها سوق العملات.

وفي إطار سلسلة من عمليات التعاون مع مجموعة من البنوك المركزية، أصدر "بنك التسويات الدولية" التقرير الأول المتعلق بتقييم جدوى عملات البنوك المركزية المتاحة للجمهور في مساعدة البنوك المركزية على تحقيق أهدافها، وذلك مع بنك كندا، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان، والبنك الوطني السويدي، والبنك الوطني السويسري، وبنك إنجلترا، ومجلس الاحتياطي الفيدرالي. ويحدد التقرير المبادئ الأساسية المشتركة والسّمات الأساسية لعملة رقمية صادرة عن بنك مركزي، حتى يتسنى حفظ الاستقرار النقدي أو المالي وضمن تعاييش العملات الرقمية للبنوك المركزية مع الأشكال الحالية للنقود وتكاملها معها، وتعزيز الابتكار والكفاءة في الوقت نفسه.²

مقترح للتنفيذ (قصير المدى):

ستدعم التكنولوجيا البنوك المركزية أكثر فأكثر، وذلك بإمدادها بأدوات فعالة وتمكينها من الوفاء بمهامها. وقد كشفت العملات الرقمية عن معظم تحدياتها وفرصها. وتعكف البنوك المركزية في العالم على استكشاف تطبيقاتها المحتملة. وعند استيفاء الشروط الأساسية من وجهة نظر إدارية وفنية (كسرية البيانات وغسيل الأموال والبنى التحتية المتعلقة برصد الاستقرار المالي/ استقرار الأسعار وسعة الحجم وحماية المستهلك)، ستتمكن البنوك المركزية عما قريب من إيجاد مكان للعملات الرقمية. ويمكن للبنوك المركزية إصدار عملة رقمية موسومة مؤهلة للاستخدام في الخدمات والمرافق الحكومية أو لدفع الضرائب في إطار مشروع تجريبي قبل أن يعتمدها الجمهور على نطاق واسع. وستمكن هذه المبادرة البنوك المركزية من اختبار أدوات جديدة في مجال السياسة النقدية لإدارة المعرض النقدي ورصد النظام المالي بفضل المزايا التي توفرها التكنولوجيا الجديدة من حيث الكفاءة والشفافية والثقة دون الإخلال بالنظام المالي الحالي.

الإطار ٥: مبادرات العملة السيادية

ظهرت مبادرات العملة السيادية في مختلف البلدان، كمقترح "المال الإيجابي" في المملكة المتحدة أو مبادرة "النقد الكامل" في سويسرا، التي خضعت حتى لعملية استفتاء سنة ٢٠١٨. و"النظرية النقدية الحديثة" هي نظرية الاقتصاد الكلي البديلة الأكثر تقدماً التي تدمج نموذج النقود السيادية الذي ترصده السياسة المالية.

الودائع عن أنشطة الاستثمار من تفادي وقوع انهيارات مالية شاملة في قطاع الصيرفة مستقبلاً.

وسيركز نشاط تسلّم الودائع في حساب المعاملات على توفير أكثر آليات إدارة حسابات المعاملات كفاءة بأكثر الأسعار تنافسية، اعتماداً على التكنولوجيا الرقمية بصفاتها نموذج عمل بنكي جديد. وسيكون بمقدور البنوك إنشاء حساب في البنك المركزي بالنيابة عن المودعين. ونظراً لأن جميع المعاملات الوطنية ستكون مركّزة في البنك المركزي، فسيكون بمقدور تلك البنوك أيضاً خفض تكلفة المعاملات ومخاطر السيولة إلى حد بعيد، وتحسين السرعة.

وسينظّم نشاط حسابات الاستثمار في شكل أنشطة تمويل متخصصة، بدءاً من تمويل التجزئة والشركات وانتهاءً بمتطلبات رأس المال طويلة النفس كما في تمويل المشاريع.

ونظراً لأن البنوك ستكون مسؤولة عن حشد الأموال اللازمة لتقديم التمويل، سواء من الأسواق المالية بتصميم المنتجات للاستفادة من مجرّم ادخار ودائم التجزئة والمؤسسات المستثمرة أو من برنامج خذ الأموال الحكومية، فإنها سيكون لديها حافز لاكتساب خبرة قطاعية وستفقد إلى مزيد من المنافسة والاختصاص. وسيتمكّن دور الوسيط هذا من تحويل نموذج عمل البنوك، ومن ثم تقليل حجم مخاطر أنشطتها مقارنة بالبنوك التقليدية. وسيعمل نموذج عملها على دمج البيانات والمعلومات في منظومتها التكنولوجية وتصبح جهات فاعلة مركزية في توفير البيانات المالية.

٤. تخفيض كبير للدين الخاص.

سيتيح مركز الدين الحكومي الصافي السليم جداً للحكومة خيار إنفاق جزء من المكاسب غير المتوقعة في حلّ مالي قوامه إزالة المخاطر، ومن ثمّ تحفيز التمويل نحو قطاعات ومشاريع تتواءم مع الأهداف الوطنية.

وتقدّم هذه الوثيقة دعماً مهماً لصيرفة الاحتياطى الكامل بفضل هذه المزايا الأربع من دون تقليص الوظيفة الأساسية للنظام المالي الخاص. وتُفوق تلك المزايا ما جاء في الوثيقة التي تتناول ما يُطرَح من قضايا في المالية الإسلامية. ويحقّق هذا النموذج مكسباً مستداماً في نموّ الناتج لسببين رئيسيين هما:

١. **خفض سعر الفائدة الفعّال إلى ما يقارب الصفر**، لأن انخفاض مستويات الدين الصافي يحوّل الجهات المستثمرة على طلب هوامش ربح أقلّ عن الديون الحكومية والخاصة.

٢. **انخفاض مطّرد في التضخم إلى الصفر** دون طرح أيّ مشكلات تتعلق بتطبيق السياسة النقدية.

مقترح للتنفيذ (بعيد الأمد):

يمكن تطبيق نموذج صيرفة الاحتياطى الكامل بواسطة هيئة البنك المركزي التي تُصدر تراخيص بنكية في إطار نموذج عمل بنكي جديد. وبذلك سيكون البنك المركزي الهيئة الوحيدة القادرة على خذ المال في الاقتصاد. وسيكون للبنوك المرخّص لها نشاط ينقسم إلى نوعين هما: نشاط حساب الودائع/ المعاملات ونشاط حساب الاستثمار/ إدارة الأصول. وسيتمكّن فصل محفظة

وسيتكون بمقدور البنوك المركزية رصد تخصيص المعروض النقدي، وتحديد مخاطر التركيز على نحو استباقي، وتشجيع القطاعات التي تعاني من نقص التمويل، مما سيمنحها الوسائل اللازمة لتوجيه الاقتصاد توجيهاً فعالاً نحو مسار مستدام.

وسننظم البنوك في شبكة من مقدمي البيانات المالية في مختلف الأنشطة القطاعية لتوفير معلومات اقتصادية عن احتياجات وآفاق كل قطاع في الاقتصاد. وسيكون الهدف من ذلك هو تقسيم العملية الصناعية الخطية والمنعزلة إلى مجمع صناعات مترابط في اقتصاد دائري، وتعزيز الابتكار والمنافسة والتولج الحر. وسيتم ذلك من إعادة تحديد سلسلة القيمة المالية ومنح العملية الصناعية المصرفية بأكملها القدرة على الصمود والاستدامة والكفاءة.

وفي إطار نموذج العمل الجديد هذا، ستكون البنوك الجديدة قادرة على تصميم منتج مالي لتوجيه التمويل في المشاريع التآزرية وتحسين توزيع الموارد في الاقتصاد.



خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية

هدف قصير المدى هدف متوسط المدى هدف بعيد الأمد

النقود الرقمية البديلة

٢

وضع دليل لاقتصاد الرفاهية

١

٣

آليات الاستقرار المالي البديلة

صيرفة الاحتياطية الكامل

٦



رسم مشهد جديد للقطاع المالي

٥



٤

تطوير تكنولوجيا التصنيف



خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية الهدف القصير المدى: وضع دليل لاقتصاد الرفاهية

الهدف

الشكل ٣٣: نظرية التغيير من أجل دليل اقتصاد الرفاهية



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

وستكون النتيجة هي إعداد **دليل لسياسة اقتصاد الرفاهية** يكون منطلقاً يمكن البلدان الأعضاء المهتمة من تحقيق مزيد من التكيف والتحسين في سبيل توسيع عملية صنع القرار وتقديم معلومات إضافية لفائدة السياسات الوطنية.

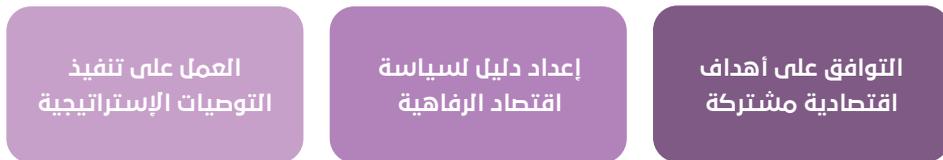
وبعد ذلك، سيساعد البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء الشريكة على **تنفيذ التوصيات الإستراتيجية** المنبثقة عن "دليل سياسة اقتصاد الرفاهية" هذا من أجل استنباط بيانات من شأنها دعم تعميم هذه السياسات على نطاق أوسع.

يدعو البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء إلى التعاون على الدفع قدماً بالجهود الجماعية لوضع سياسات مالية ونقدية مبتكرة تمكن من تحسين توافر الوكلاء الاقتصاديين مع أهداف الاقتصاد المتعلقة بالرفاهية.

وانطلاقاً من الأهداف العالمية المتمثلة في الازدهار والاستقرار والإنصاف، **سيلتزم** البنك الإسلامي للتنمية وشركاؤه على **مجموعة من المبادئ** التي ستكّيف مع الظروف والتطلعات المشتركة للبلدان الأعضاء.

خطة العمل

الشكل ٣٤: خارطة طريق التنفيذ المقترحة



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

يعتزم البنك إنشاء فريق عامل متعدد الأطراف لوضع "دليل سياسة اقتصاد الرفاهية" وعرضه في الاجتماع السنوي للبنك سنة ٢٠٢٢. وبعد ذلك، سيتولى الفريق العامل الدائم إدارة وتطوير الدليل، وسيعرض توصياته كل سنة على محافظي البنك للنظر فيها. وسينسق الفريق العامل الجهود على ثلاثة محاور هي:

المحور ١: اختيار المؤشرات الإحصائية

يتمثل أول مكوّن من مكوّنات الدليل في اختيار ما سيستخدم من مؤشرات إحصائية تحدد مدى تحقيق أهداف الاقتصاد. وسيستفيد الفريق العامل من الجهود الحالية وينسق مع جميع الأطراف المعنية للتوصية بوضع مؤشرات أولية ومنهجيات الإحصاء وتصنيف الرفاهية.

المحور ٢: السياسات المالية وتحديد الأولويات الوطنية
سيضع الفريق العامل أدوات لتقييم التكاليف والمنافع وتحديد الأولويات تأخذ في الاعتبار مؤشرات لوحة المعلومات، وسيوصي بسياسات مالية وضرورية تمكّن من تحسين موازنة القطاع الخاص مع أهداف الرفاهية.

المحور ٣: السياسة النقدية المبتكرة

سيبحث الفريق العامل تطوّرات مبتكرة للسياسة النقدية تمكّن من استهداف أفضل للمعرض النقدي وخصائصه المتعلقة بإعادة التوزيع من أجل خدمة أهداف الرفاهية وفقاً للتوجهات الواردة في هذا التقرير. (العملات الرقمية للبنوك المركزية + التيسير الكمي للشعب).

الشكل ٣٥: (محاور تفعيل سياسة اقتصاد الرفاهية)



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

الجهات الشريكة

- الحكومات: وزارة المالية، ووزارة التخطيط والاقتصاد، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والبنك المركزي.
- الجهات التنظيمية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومؤسسات تصنيف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- الدوائر الجامعية: الجامعات، ومراكز الفكر.
- الجهات الإنمائية الشريكة: وكالات الأمم المتحدة، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف.



خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية الهدف المتوسط المدّة: النقود الرقمية البديلة

الهدف

النقدية والمالية كما ذكر آنفاً، وسيفتح الباب أمام اعتماد تكنولوجيا أسرع وأعمق وإجادة تصميم وتنفيذ السياسات.

خطة العمل

يعتزم البنك إنشاء فريق عامل متعدد الأطراف يدرس الاتجاهات التي نوقشت في التقرير ويرفع مجموعة منتظمة من التوصيات الإستراتيجية إلى محافظي البنك.

وسيصدر الفريق العامل أول تقرير فني لتقييم استعداد البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية لاستخدام نقود رقمية بديلة وإجراء دراسة معمقة مع خبراء القطاع من أجل وضع خارطة طريق لتنفيذ حالات الاستخدام المحددة في التقرير.

يدعو البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء إلى التعاون على استكشاف مدى ملاءمة تصورات السياسة النقدية البديلة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. والهدف من ذلك هو تكوين رأي مستنير فيما عرفه خطاب السياسة النقدية من تطورات في الآونة الأخيرة، ومن ثم النظر على نحو استباقي في سياقات وتطلعات بلدان منظمة التعاون الإسلامي. والتهديد الذي يحدق بالبلدان الأعضاء من العملات المشفرة قائم لا ريب فيه. ولذلك يتعين على البنوك المركزية في هذه البلدان أخذ زمام المبادرة والتفكير في إصدار عملة رقمية تخدم احتياجاتها على أفضل وجه. وفوائد العملة المشفرة للبنوك المركزية عديدة، بدءاً من تشغيل وإدارة البرامج الاجتماعية، مروراً بالدفع المباشر وتقليل التسرب والهدر في هذه البرامج، وانتهاء بالانتقال إلى اقتصاد غير نقدي تكون فيه نُظم الدفع أكثر كفاءة وسرعة. وسيكون ذلك أيضاً منطلقاً لمزيد من التدابير المبتكرة في مجال الإدارة

الشكل ٣٦: خارطة طريق التنفيذ المقترحة

العمل على تنفيذ
التوصيات الإستراتيجية
المتضمنة في التقرير

تقرير فني عن النقود
الرقمية البديلة

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

الجهات الشريكة

- الحكومات: وزارة المالية، البنك المركزي
- الجهات التنظيمية: صندوق النقد الدولي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- الدوائر الجامعية: الجامعات، مراكز الفكر
- القطاع الخاص: البنوك التجارية، شركات التكنولوجيا، ممثلو القطاع



خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية الهدف المتوسط المدّة: آليات الاستقرار المالي البديلة

الهدف

القطاعات المستهدفة. وسيعاد تخصيص عائدات هذا الصندوق- بواسطة بنوك مقيمة يديرها القطاع الخاص ومدبرو الأصول- للقطاعات الاقتصادية غير الربحية والمنتجة التي تعظم الرفاهية الاجتماعية. ولما كان المقترح يتعلق باستثمار وليس بضريبة، فمن غير المرجح أن يتسبب في أي خسائر فادحة في الوقت الذي يتغلب فيه على عدم كفاية مخصصات السوق للقطاعات الإنتاجية بسبب التوسّع المالي.

آلية استقرار مبتكرة أخرى، تستهدف أسواق رأس المال هذه المرة، هي مفهوم صندوق استقرار السوق للدكتور سامي السويلم. وتعتمد آلية التمويل الذاتي هذه على فكرة إعادة موازنة فائض العرض أو الطلب الزائد. وتحتفظ بجزء من الفائض في صندوق استقرار السوق خلال فترة "توقف"، ومن ثم لا يخضع للتسوية ولا يساهم في حركة الأسعار على المدى القصير.

يدعو البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء إلى النظر في آليات الاستقرار المالي المقترحة في هذا التقرير. وإذ يتعافى العالم من الجائحة الصحية وعشرية النمو المنخفض، حان الوقت لوضع استراتيجيات تمكّن من تعزيز قدرة الأسواق المالية على الصمود.

والفكرة الأساسية لاقتراح البنك الإسلامي للتنمية هي إلزام البنوك والوسطاء الماليين بالمشاركة في رؤوس أموال القطاعات المعرّضة لقطاعات أسعار الأصول، كالعقارات. وترمي هذه الآلية إلى إيجاد مواءمة طبيعية بين مصالح البنوك ومصالح بقية الجهات المشاركة في الاقتصاد عندما يتعلق الأمر بتشكيل قطاعات الائتمان التي يغذيها.

ولذلك سيستحدث صندوق إنمائي وطني يتلقى مساهمة إلزامية من الوسطاء الماليين الذين يستعان بهم للاستثمار في

الشكل ٣٧: آليات الاستقرار المالي المقترحة



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

خطة العمل

يعتزم البنك الإسلامي للتنمية إنشاء فريق عامل متعدد الأطراف من أجل دراسة الجدوى الفنية لهذه الآليات ورفع تقرير فني وتوصيات إستراتيجية إلى محافظي البنك.

الشكل ٣٨: خارطة طريق التنفيذ المقترحة



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

الجهات الشريكة

- الحكومات: وزارة المالية، البنك المركزي
- الجهات التنظيمية: صندوق النقد الدولي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- الدوائر الجامعية: الجامعات ومراكز الفكر



خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية الهدف المتوسط المدّة: تطوير تكنولوجيا التصنيف

الهدف

وبفضل إنشاء الطلب على تصنيفات الرفاهية المؤسسية، ستمهد الحكومات الطريق لظهور صناعة فرعية جديدة.

ويدعو البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء وشركات التكنولوجيا إلى التعاون على استكشاف إمكانات القطاع الجديد الذي هو "تكنولوجيا التصنيف".

خطة العمل

يعتزم البنك الإسلامي للتنمية إنشاء فريق عامل متعدد الأطراف من أجل دراسة الاتجاهات المتناولة في التقرير ورفع مجموعة منتظمة من التوصيات الإستراتيجية إلى محافظي البنك الإسلامي للتنمية.

إذا كانت الحكومات تعمل على توفير المزيد من الطول التكنولوجية الموثوقة والفعالة من حيث التكلفة لتحقيق الشفافية وحلّ مشكلة انعدام التماثل في المعلومات، فإنه يُحتمل أن تُؤدّي تكنولوجيا التصنيف والتكنولوجيا المالية دوراً مهماً في التنظيم الصناعي للقطاع المالي.

وتتضمّن البيانات الموجودة في البنى التحتية المعلوماتية لأيّ شركة قدراً كبيراً من المعلومات التي من شأنها تقديم إشارات موثوقة وآنيّة بشأن الجوانب التشغيلية للشركة، ومنها درجة الرفاهية. وبناء على ذلك، تستطيع الحكومات أن تلزم المؤسسات بتعيين جهات معتمدة لتصنيف الرفاهية، على غرار ما هو معمول به في مجال المراجعة المالية. ويمكن لآلية منظمة وقائمة على المبادئ أن تحدث ثورة في طريقة تجميع المؤشرات المؤسسية.

الشكل ٣٩: خارطة طريق التنفيذ المقترحة

العمل على تنفيذ
التوصيات الإستراتيجية
المتضمنة في التقرير

تقرير فنّي عن
تكنولوجيا التصنيف

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

الجهات الشريكة

- الدوائر الجامعية: الجامعات، مراكز الفكر
- القطاع الخاص: شركات التكنولوجيا، خبراء تصنيف الحوكمة المؤسسية والاجتماعية والتصنيف الأخضر

- الحكومات: وزارة المالية، البنك المركزي
- الجهات الرقابية: صندوق النقد الدولي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية



خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية الهدف المتوسط المدى: رسم مشهد جديد للقطاع المالي

النموذج

يدعو البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء والقطاع المالي إلى التعاون على استكشاف المشهد المالي الممكن مستقبلاً والاستعداد على نحو أفضل لقوى الغد التنافسية، كما هو موضح في القسمين ١ و ٢.

وفي هذا التقرير الأول، يحدد البنك الإسلامي للتنمية ثلاثة تحولات مؤسسية كبرى محتملة، تستتبعها الاتجاهات الهائلة للتقدم التكنولوجي، والضغط البيئي والاجتماعي، والحاجة المحتملة إلى حفر اقتصاد كبير من أجل إعادة بناء أفضل بعد الجائحة. ويتوقع أن تحدد هذه التحولات الثلاثة مستقبل المؤسسات المالية.

يعد النموذج المختص بالتنمية كياناً يديرها القطاع الخاص وتتنافس على عدد محدود من التراخيص التي تخصصها الهيئات التنظيمية الوطنية لتصويب اختلالات السوق في قطاعات محددة (كالبنك التحتية والطاقة المتجددة). وتخص هذه التراخيص بناء على قدرة البنوك المختصة بالتنمية على تحقيق حقائق معلومة، ويتلقى بنك التنمية المستدامة استثماراً في رأس المال من الصندوق الإنمائي الوطني في إطار الإنفاق الحكومي على القطاع المستهدف. وهذا الاستثمار مقيّد بعقد أداء حيث ترتبط الخصومات على أرباح الأسهم بتحقيق حقائق في مجال التنمية. ومن جهة أخرى، تستفيد البنوك المختصة بالتنمية من قرض خاص وبرامج لشراء الأصول من البنك المركزي لموازنة بيان المخاطر والعائد. وإضافة إلى ذلك، ستقدم هذه المؤسسات حالة استخدام مناسبة لعملة رقمية صادرة عن البنك المركزي. ويمكن إصدار العملة خصيصاً لرسملة الصندوق الإنمائي الوطني الذي يوفر مزيداً من الشفافية وقابلية تتبع لتخصيص التمويل للقطاعات المنشودة. وبفضل المنافسة والشهادة القائمة على الحصيلة، تنخفض المخاطر المعنوية. ونظراً للدعم القوي من الحكومة والبنك المركزي، يمكن للبنوك الإنمائية المستدامة حشد التمويل من مستثمرين القطاع الخاص الراغبين في القيام باستثمارات قطاعية مختصة. وقد تكون هذه البنوك إما عبارة عن مؤسسات جديدة مستقلة أو نوافذ ضمن مؤسسات مالية قائمة.

يعد النموذج المختص بالتنمية كياناً يديرها القطاع الخاص وتتنافس على عدد محدود من التراخيص التي تخصصها الهيئات التنظيمية الوطنية لتصويب اختلالات السوق في قطاعات محددة (كالبنك التحتية والطاقة المتجددة). وتخص هذه التراخيص بناء على قدرة البنوك المختصة بالتنمية على تحقيق حقائق معلومة، ويتلقى بنك التنمية المستدامة استثماراً في رأس المال من الصندوق الإنمائي الوطني في إطار الإنفاق الحكومي على القطاع المستهدف. وهذا الاستثمار مقيّد بعقد أداء حيث ترتبط الخصومات على أرباح الأسهم بتحقيق حقائق في مجال التنمية. ومن جهة أخرى، تستفيد البنوك المختصة بالتنمية من قرض خاص وبرامج لشراء الأصول من البنك المركزي لموازنة بيان المخاطر والعائد. وإضافة إلى ذلك، ستقدم هذه المؤسسات حالة استخدام مناسبة لعملة رقمية صادرة عن البنك المركزي. ويمكن إصدار العملة خصيصاً لرسملة الصندوق الإنمائي الوطني الذي يوفر مزيداً من الشفافية وقابلية تتبع لتخصيص التمويل للقطاعات المنشودة. وبفضل المنافسة والشهادة القائمة على الحصيلة، تنخفض المخاطر المعنوية. ونظراً للدعم القوي من الحكومة والبنك المركزي، يمكن للبنوك الإنمائية المستدامة حشد التمويل من مستثمرين القطاع الخاص الراغبين في القيام باستثمارات قطاعية مختصة. وقد تكون هذه البنوك إما عبارة عن مؤسسات جديدة مستقلة أو نوافذ ضمن مؤسسات مالية قائمة.

البنوك المختصة بالتنمية: إنشاء سوق للتمويل الإنمائي

الهدف

وبسبب الحاجة إلى مواءمة مخصصات رؤوس الأموال الخاصة مع الأولويات الإنمائية الوطنية من أجل تدارك ضعف النمو في العقد الأخير ومواجهة آثار الجائحة على الاقتصاد، يدعو البنك الإسلامي للتنمية البلدان الأعضاء إلى بحث إمكان إنشاء مؤسسات مالية مختصة بالتنمية على وفق نموذج صيرفة إنمائية ضيق النطاق.

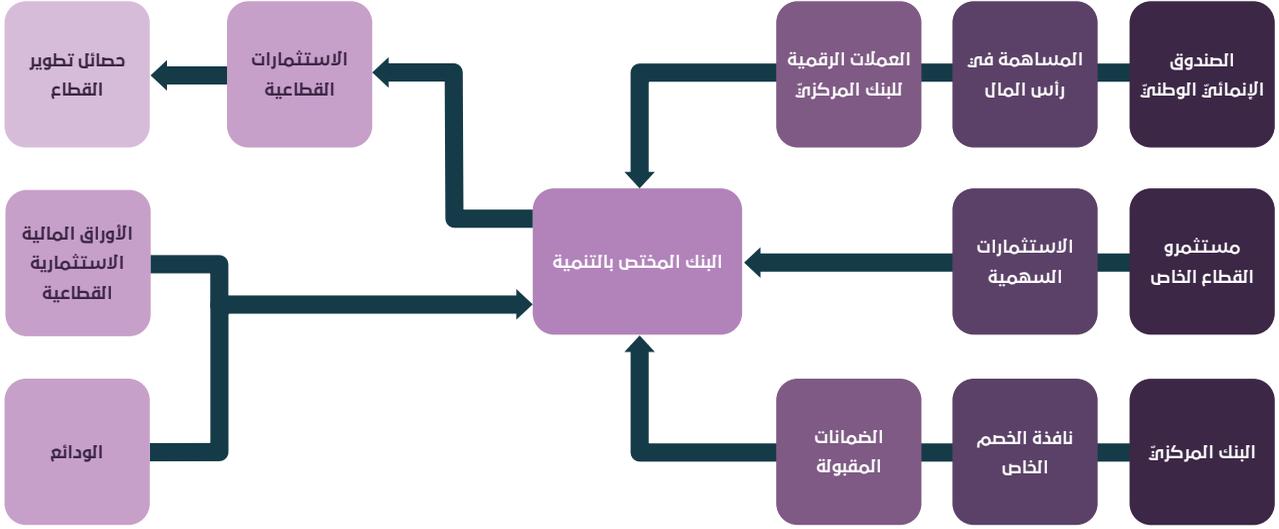
ويستفيد النموذج المقترح من إمكانات العملات الرقمية للبنوك المركزية لإيجاد فرصة على غرار ما توضحه المحيط الأزرق لمشاركة الفاعلين في القطاع الخاص بمزيد من النجاعة في تمويل الخطة الإنمائية الوطنية.

وستؤدي البنوك المختصة بالتنمية أيضاً دوراً مهماً في تعزيز أسواق رأس المال المحلية بإنشاء فئة جديدة من الأوراق المالية القابلة للاستثمار ذات عائد جذاب وتأثير إنمائي.

الهيكل المالي المنسق

الأصول	الخصوم
محفظة الأصول القطاعية	الودائع المأمونة
المساهمة في رأس المال	حقوق المساهمين
العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية	حقوق ملكية الصندوق الإنمائي الوطني
	قطاع الأوراق المالية

الشكل ٤٠: الهيكل المالي لبنك مختص بالتنمية



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

خطة العمل

من الورشات ويرفع الاستنتاجات والخلاصات إلى محافظي البنك الإسلامي للتنمية للنظر فيها. وبناء على توجيهات محافظي البنك الإسلامي للتنمية، سيواصل البنك السهر على تنفيذ التوصيات في بلدان أعضاء مختارة.

يعتزم البنك الإسلامي للتنمية إنشاء فريق عامل من أجل تفصيل المفهوم المقترح للبنك المختص بالتنمية في تقرير كامل يتضمن دراسة الجدوى الفنية والتوصيات الإستراتيجية. سيشارك الفريق العامل المتعدد الأطراف خبراء فنيين عن طريق سلسلة

الشكل ٤١: خارطة طريق التنفيذ المقترحة



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

الجهات الشريكة

- القطاع الخاص: البنوك التجارية، المؤسسات المستثمرة
- شركاء التكنولوجيا: خبراء العملات الرقمية

- الحكومات: وزارة المالية، وزارة التخطيط والاقتصاد
- الجهات الرقابية: البنك المركزي
- الدوائر الجامعية: الجامعات، ومراكز الفكر

بنك التنمية الاجتماعية: إنشاء سوق للتناجج الاجتماعية

الهدف

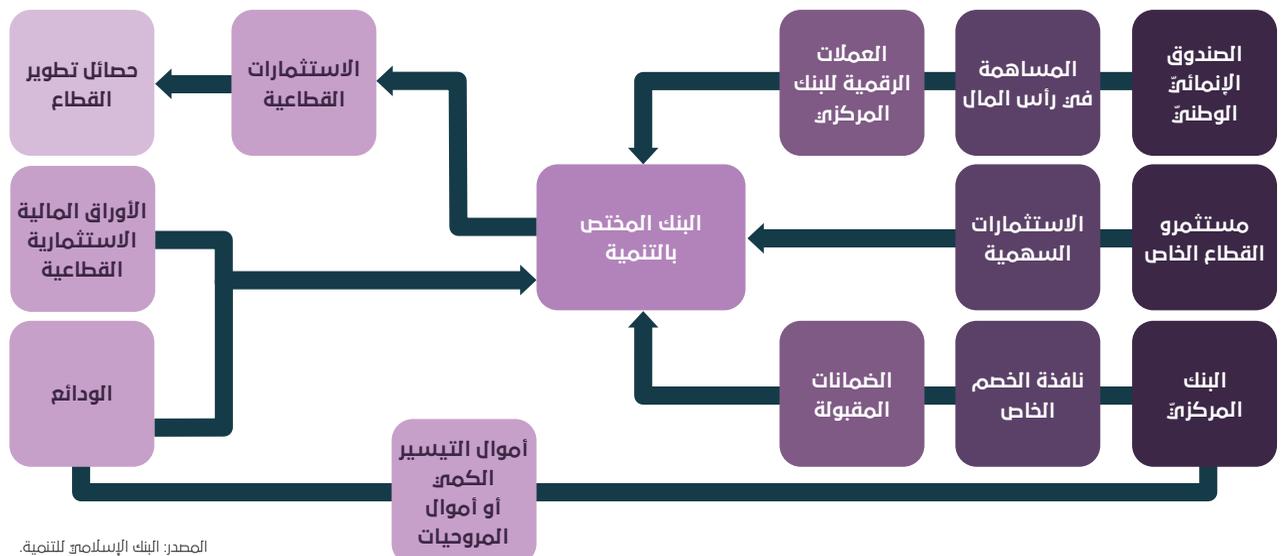
وستكون بنوك التنمية الاجتماعية الوسيلة الرئيسية لتنفيذ تدابير التيسير الكمي "المباشرة". وإضافةً إلى ذلك، ستستفيد المؤسسات المعتمدة أيضاً من اتفاقية خاصة مع البنك المركزي و"الصندوق الإنمائي الوطني".

وسيكون للعملة المشفرة التضامنية وغيرها من ابتكارات العملة الرقمية دور مركزي في نموذج عمل بنوك التنمية الاجتماعية. ولما كانت المؤسسات تقيّم بناء على ما حققته من حواصل، فإنها تتمتع بالحرية الضرورية للابتكار في مجال تعبئة الموارد وعرض المنتجات.

بنوك التنمية الاجتماعية- كالبنوك المختصة بالتنمية المذكورة آنفاً- مؤسسات ربحية يديرها القطاع الخاص وتختص بتمويل المشاريع الاجتماعية والفئات السكانية المستهدفة الضعيفة. ويعتمد نموذج بنك التنمية الاجتماعية على تنافس القطاع الخاص على عدد محدود من التراخيص التي تنظمها الحكومة. وتوفر هذه التراخيص بعض المزايا للمؤسسات المعتمدة وتخضع لعقد قائم على الحصيلة بين الحكومة والمؤسسة.

وستكون بنوك التنمية الاجتماعية مفوضة لتلقي واستخدام المساهمات الخيرية والركوية من الشركات والأفراد. وستعنى المنافسة في العرض والطلب أن رأس المال الخيري سيخضع للمؤسسة التي يكشف ماضيها عن أنها الأفضل إدارة وتأثيراً.

الشكل ٤٢: الهيكل المالي لبنك من بنوك التنمية الاجتماعية



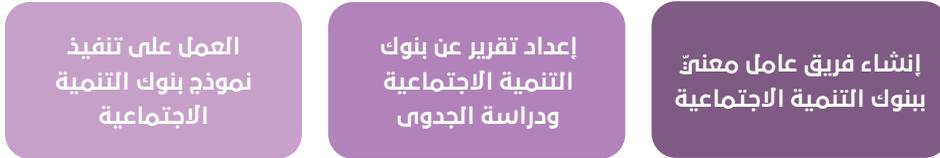
الهيكل المالي المنسق

خطة العمل

الأصول	الخصوم
محفظة الأصول القطاعية	الودائع الآمنة
المساهمة في رأس المال	حقوق المساهمين
العملة المشفرة التضامنية	حقوق ملكية الصندوق الإئتماني الوطني
الأصول الاجتماعية الإسلامية	الأوراق المالية للاستثمار الاجتماعي

يعتزم البنك الإسلامي للتنمية إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية بشأن النموذج والسعي إلى إقامة شراكات مع البلدان الأعضاء المهتمة بتجريب النموذج. وسيقدّم البنك الاستنتاجات والخلاصات التي توصلت إليها الأطراف المعنية ويرفع توصية إستراتيجية مفصلة بشأن المقترح إلى محافظي البنك الإسلامي للتنمية للنظر فيها. وبناءً على توجيه محافظي البنك الإسلامي للتنمية، سيواصل البنك العمل على تنفيذ التوصيات في بلدان أعضاء مختارة.

الشكل ٤٣: خارطة طريق التنفيذ المقترحة



المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

الجهات الشريكة

- الحكومات: وزارة المالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الأوقاف، والبنك المركزي.
- الدوائر الجامعية: الجامعات، ومراكز الفكر.
- القطاع الخاص: مؤسسات التمويل الأصغر.
- القطاع الاجتماعي: المؤسسات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية.
- شركاء التكنولوجيا: خبراء العملات الرقمية.

البنوك التّاجرة الإسلاميّة

الهدف

خطة العمل

يعتزم البنك إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية بشأن النموذج والسعي لإقامة شراكات مع القطاع الخاص في البلدان الأعضاء من أجل تجريب النموذج. وسيقدم البنك الاستنتاجات والخلاصات التي توصلت إليها الأطراف المعنية ويرفع توصية سياسة مفصلة بشأن المقترح إلى محافظي البنك للنظر فيها ٢٠٢١. ومن المسائل التي يجب تناولها الآن ما يلي:

- تقييم مدى استعداد البنوك في البلدان الأعضاء لاعتماد الرقمنة ونموذج البنك "التاجر" المقترح هنا اعتماداً تاماً؛
- تمكين البلدان الأعضاء من تقييم اللوائح التنظيمية والقوانين التي تجيز الصيرفة المفتوحة، وتضمن حوكمة وحماية قويتين لبيانات، وتوفير الأمن الإلكتروني، وتعزز الإطار المؤسسي من أجل تيسير الرقمنة؛
- الاستثمار في الأنظمة والبنى التحتية التي تمكّن نظام الصيرفة الحديث من الازدهار؛
- استكشاف طريقة التمكين من منافسة أكبر، وتشجيع التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة (من نوع البنوك التاجرة الرقمية الجديدة المتطورة هنا) على الابتكار.

الجهات الشريكة

- الحكومات: وزارة المالية
- الجهات التنظيمية: البنك المركزي
- القطاع الخاص: البنوك التجارية، والجهات الاستثمارية المؤسسية، والتكنولوجيا المالية، وشركات التكنولوجيا، وممثلو القطاع

تتيح التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل فرصة لإزالة بعض الحواجز التي تعوق الخدمات البنكية التشاركية. إذ تتوافر اليوم أدوات منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة أو يمكن استحداثها لتقليل عدم تناسق المعلومات إلى حد بعيد وخفض تكاليف المعاملات سواء القائمة على الديون أو غير القائمة عليها. ويدعو البنك الإسلامي للتنمية المجتمع المالي إلى استكشاف نموذج جديد للبنوك التاجرة يجسّد الاتجاهات المذكورة آنفاً ويقدم فرصة جديدة للمالية الإسلامية من أجل تنفيذ الوساطة المالية غير القائمة على الديون.

وتتسم البنوك التاجرة الجديدة بالمرونة وتعمل مثل تكنولوجيا مالية مع اتخاذ قرارات أكثر كفاءة، وذلك بفضل الذكاء الاصطناعي وولوج أوسع إلى البيانات والمعلومات. وسيكون على هذه البنوك التاجرة الجديدة أن تكون أكثر تنافسية وفعالية من حيث التكلفة، فتقدم عملية ائتمانية "شاملة" لعملائها. وهو ما سيكون ممكناً بالخدمات المصرفية المفتوحة والبيانات الضخمة والخدمات الخارجية مثل "خدمات أمازون ويب" للصيرفة التي توفر الذكاء الاصطناعي والتحليل لأتمتة القروض، وخدمة إدارة المخاطر، وتجربة العملاء، التي ستخفض الحواجز أمام الدخول إلى الشركات الناشئة المالية الجديدة في السوق. وبفضل الذكاء الاصطناعي والولوج إلى البيانات، ستكون البنوك مرنة وستحرص على تقديم المنتجات المميزة للعملاء في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتقدم هذه البنوك المرنة خدمات مصرفية مباشرة وتستخدم عدة قنوات توزيع وعدة منافذ وولوج. وبفضل الرقمنة المستندة إلى تجربة العملاء الشخصية، أصبح الولوج الحر إلى البيانات، والأتمتة، والبيانات الضخمة، والمنافسة، وقنوات التوزيع المتعددة المباشرة، فرصة حقيقية لمزيد من الشمول والتخصيص. وإذا اعتمدت البنوك التاجرة الإسلامية جميع إمكانات الرقمنة ونموذج عمل الصيرفة الجديد، فهناك إمكانات هائلة لكي تحصل البنوك الإسلامية على حصة أكبر في السوق وتحسّن الشمول المالي في البلدان الأعضاء.¹³



خارطة طريق لتحقيق إمكانات قطاع المالية الهدف البعيد الأمد: صيرفة الاحتياطي الكامل

الهدف

في نهاية المطاف على التخوف من تفكيك الوساطة، وارتفاع تكلفة الاقتراض، وتضاعف الميزانية العمومية للبنك المركزي التي تجعله يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر الائتمانية وتؤدي إلى التدخل السياسي^{١٥}، ويجب حل هذه المشكلات قبل تطبيق هذا النظام، ولا سيما بضمن الحوكمة القوية؛ واستقلالية البنك المركزي؛ والتحقق من أن القرارات المتعلقة بالمعروض النقدي الأمثل تُتخذ بمعزل عن أي دوافع أخرى. خلال الانتقال إلى هذا النموذج، ستكفل العملة الرقمية للبنك المركزي بطرق الدفع القائمة، مثل النقد، والأموال الإلكترونية، والودائع المصرفية لتلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية.

خطة العمل

لا بد من إشراك البنوك المركزية ووزارات المالية والجامعيين في البلدان الأعضاء لفهم تصميم نظام نقدي "سيادي"، ولا بد من استحداث أدوات السياسة النقدية بالتدريج حتى يمكن تنفيذ النظام الجديد كاملاً بالعملة الرقمية للبنوك المركزية المنتشرة ثم المهيمنة، واستحداث أدوات إدارة المعروض النقدي عن طريق مختلف القنوات المذكورة آنفاً، ووضع الشرط المؤسسي والحوكومي اللزم لتقليل خطر الاستيلاء السياسي على البنك المركزي على سبيل المثال. ومن ذلك، مثلاً أنه يجب أن تحدّد هيئة مستقلة قاعدة السياسة النقدية والمعروض النقدي، في حين ينبغي أن تنظّم سياسات واضحة قائمة على الأدلة وموجّهة نحو السوق الطريقة التي يُضخّ بها المال في الاقتصاد.

الجهات الشريكة

- الحكومات: وزارة المالية، البنك المركزي
- الجهات التنظيمية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- المنظمات الدولية: صندوق النقد الدولي
- الدوائر الجامعية: الجامعات

يتمثل امتداد طبيعي للعملة الرقمية للبنك المركزي على المدى البعيد في الاقتراب من نظام تكون فيه كل النقود عملة رقمية للبنك المركزي. وفي هذا النظام، تكون النقود الوحيدة المتداولة هي النقود "السيادية". وفي هذه الحالة، لن تعود البنوك قادرة على إنشاء نقود إيداع. ففي هذا النظام، الذي يعادل نظام الاحتياطي الكامل، ستصبح البنوك وسيطاً للنقود السيادية، فضلاً عن ذلك، فلن استحداث النقود لن يعتمد على إنشاء الديون، مما يقطع الصلة بين النقود بصفتها وسيلة للدفع والائتمان. وسيكون البنك المركزي قادراً على التحكم الكامل في المعروض النقدي وعلى ضخ أموال إضافية بطرائق عدّة:

- تقديم الائتمان للصندوق الإنمائي الوطني بسعر تفضيلي، وهو اقتراح في إطار ما يسمى بالتييسير الكمي للشعب في المملكة المتحدة، حيث يُقرض "بنك إنجلترا" البنك الوطني للتنمية مباشرة من أجل الاستثمار في برنامج كبير للبنى التحتية^{١٦}
- استخدام النقود المستحدثة لخفض الدين الحكومي أو الضرائب أو لتمويل النفقات الحكومية؛
- توفير تسهيلات السيولة للبنوك التي تموّل الاستثمار البعيد الأمد بمزيج من حسابات الاستثمار وأسواق التمويل بالجملة (أي سوق الصكوك)؛
- التيسير الكمي وشراء الأصول على نطاق واسع في الأسواق الثانوية؛
- يمكن للبنك المركزي إقراض البنوك التجارية مباشرة لكي تقرض الشركات.

ومن مزايا هذا النظام الحد من الديون في الاقتصاد، وتحكّم أفضل في المعروض النقدي، وسياسة نقدية أكثر فعالية، ونظام نقدي أكثر استقراراً (ليس ميّالاً إلى تغذية الفقاعات، وإلى عرض وافر للائتمان، وإلى أزمة ائتمان كارثية تدورّ المال)، وكون الدخل الناتج عن إنشاء النقود سيعود كلّ إلى الدولة.

تقوم بعض الانتقادات الموجهة لاستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية على نطاق واسع وتفتوق العملة الرقمية للبنك المركزي

البنك الإسلامي للتنمية يدعو البلدان الأعضاء
للعمل معاً من أجل مستقبل يسوده الرفاه
إجراء الأبحاث والتخطيط مع الحكومات لتحسين نظامها
المالي من أجل اقتصاد واعد



الخاتمة

والعديد من الاتجاهات المتضاربة تتراءى للعيان، مما يعني أننا قد نواجه مياًهاً متلاطمة الأمواج في المستقبل. فتغير المناخ والاتجاهات الديموغرافية، وارتفاع مستويات الديون، وعدم المساواة، والجائحة، وحالات القطيعة الواسعة النطاق التي تتسبب فيها التكنولوجيات الجديدة والمتطورة، كلها قوى لا بد لنا من مواجهتها. لكن خيارنا الجماعي هو أن نغتنم الفرص التي تعرضها علينا هذه الاتجاهات أو نواصل عاداتنا فتتوجه نحو أزمات وكوارث أكبر من أي وقت مضى. ولتوضيح هذين الخيارين، نأخذ مثال تغير المناخ. فقد أدرك العالم المخاطر الهائلة التي يتعرض لها كوكبنا بسبب تغير المناخ، لكن علينا أن نختار هل نريد التردد والتكؤ أو نريد الشروع في "خطط تنمية خضراء" ضخمة، قادرة على توفير فرص العمل ومهارات المستقبل وتحسين مستويات معيشتنا بمعناها الأوسع. ومن سوء الحظ أن القرار النهائي لم يتخذ بعد.

ويمكن للبنك الإسلامي للتنمية، بصفته منشئاً للسوق، أن يأخذ زمام المبادرة فيدخل قطاع المالية الإسلامية إلى العصر الصناعي الجديد. يجب أن تصبح الأسس الأخلاقية للمالية الإسلامية أكثر أهمية، وينبغي أن تكون جميع الأطراف ذات الصلة على وفاق مع ما تعنيه التنمية حقاً، وأن تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وحقوق المساهمين، والعائدات المالية الخالصة بغض النظر عن الطريقة التي تحققت بها. وينبغي أن تصنع المايئة القيمة، وتحفز الإنتاجية وتحسّن الرفاهية، ويجب أن تكون غير ربوية ومنصفة وشاملة.

بهذا التقرير، يدعو البنك الإسلامي للتنمية بلدانه الأعضاء إلى الالتحاق بهذا المشروع الطموح من أجل إعادة تحديد القطاعات المالية الإسلامية على جميع المستويات، وتشجيع الاعتماد المبكر للتكنولوجيات الجديدة ونماذج أعمال جديدة. وللاستغلال الرّحم الناجم عن الضغوطات والتّوجهات المحددة والفرص التي توفرها منظة البنك لبلدانه الأعضاء من أجل مكافحة تغير المناخ بالمالية الخضراء والاجتماعية لتحقيق طموحاتنا الجماعية.

لقد أدّى النظام الاقتصادي الحالي، الذي ضّم لتعظيم المؤشرات المادية، والنظام المالي الذي يركّز بالعكس- على تعظيم الربح غير المادّي إلى وجود آثار خارجية حقيقية أجبرت العالم على إعادة النظر في خطته. ويضطلع النظام المالي بدور ناظم في إدارة الاقتصاد من العرض إلى الطلب، ومن القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن السلع إلى الخدمات. ويمكن لهيكله وقواعده أن تؤثر ليس على الطريقة التي يُخصّص بها رأس المال وتوزّع بها الثروة في الاقتصاد فحسب، بل يمكنها أيضاً إعادة تحديد الحركية الاجتماعية والبيئية. ويتمتع النظام المالي المدعوم بإطار تكنولوجي جديد بالقدرة ليس على إحياء الآلة الاقتصادية من أجل تدارك إخفاق السوق فحسب، بل كذلك على إحداث تآزر بين التفاعلات الاجتماعية، وحماية الموارد الطبيعية، ومراعاة التأثير، وإعادة بناء الثقة. غير أن تحقيق ذلك يتطلب من النظام المالي- كما نعرفه- أن يعيد اختراع نفسه.

وقد اتخذ "البنك الإسلامي للتنمية" المالية الإسلامية مهمة أساسية. فاجتهد، منذ الأيام الأولى من وجوده، في إرساء أسس نظام مالي إسلامي، وإيجاد أسواق للمنتجات الإسلامية، ووضع تشريعاته وسياساته، والتمكين من إنشاء مؤسسات مالية إسلامية في مختلف بلدانه الأعضاء. وفي الوقت الحاضر، رسّخت المالية الإسلامية نفسها بقوة في المعجم المالي العالمي. ومنذ أوّل إصدار للصكوك سنة ١٩٩٠، تجاوز إجمالي إصدارات الصكوك ١,٣٥ تريليون دولار أمريكي سنة ٢٠٢٠، أصدر أكثر من نصفها في السنوات الخمس الماضية. وخلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الماضية، تجاوز إصدار الصكوك ١٣٠ مليار دولار أمريكي^{١٦}. كذلك، بلغت الأصول المالية الإسلامية العالمية ٢,٨٧ تريليون دولار أمريكي، ويتوقّع أن تصل إلى ٣,٧ تريليون دولار أمريكي مقابل ١,٧٦ تريليون دولار أمريكي سنة ٢٠١٢. وكانت أصول الصيرفة الإسلامية تمثل نحو ٧٠٪ من إجمالي الأصول المالية الإسلامية سنة ٢٠١٩.

ولقطاع المالية الإسلامية قدرة فريدة على حل بعض المشكلات المطروحة على بلداننا الأعضاء. فالعالم يتطور بسرعة كبيرة

الملحق ١: النقود من أجل الاستفادة من رأس المال الاجتماعي: العملات التكميلية

العملة الوطنية فتكفلها. ولا تعتبر عملات ذات إبراء قانوني عادة، لأنها تركز على الاتفاق المتبادل بين الأطراف المتداولة للعملة. ويمكن أن يتمثل الهدف من العملات التكميلية فيما يلي:

- التكيف الاجتماعي والتحرر
- التصدي لحوادث تباطؤ الاقتصاد (ندرة العملة الوطنية)
- زيادة الاستقرار المالي
- خفض انبعاثات الكربون بتشجيع توطين التجارة والعلاقات
- التشجيع على استخدام الموارد القليلة الاستخدام
- الاعتراف بالاقتصاد غير المنظم
- تشجيع الأعمال المحلية
- زيادة الشمول المالي

إنّ المنشورات التي تتناول سلبيات النقود الائتمانية كثيرة. فهذه النقود متهمة بأنها تسبب التضخم، وبأن التوسع الائتماني للقطاع الخاص المتعاطف الربح ينتجها انطلاقاً من مجرد سجلّ محاسبي، وبأنها تشجّع فقاعات المضاربة وسوء تخصيص رؤوس الأموال، وهو ما يسفر في نهاية المطاف عن وقوع الأزمات. صحيح أنّ المال ليس سبب كل هذه المشكلات، ولكنه عامل يزيد الحال سوءاً بلا شك.

ويحظى مفهوم "سوق المال الحرّة" بتأييد متزايد يتجلى في مختلف المبادرات، وهو أخذ في الرسوخ نتيجة تفاقم الأزمات والتقدم التكنولوجي.^{١٧}

وهكّن نموذج العملة التكميلية هذه السوق من النمو وإثبات مزاعمها. والعملات التكميلية وسيلة تبادل تُتداول بالتوازي مع

الإطار ٦: مبادرات العملة التكميلية

على الرغم من أن مفهوم العملة التكميلية استُخدم منذ سنة ١٩٠٧، فقد أُطلق أكثر من ٧٠ عملة تكميلية في السنوات العشر الماضية في فرنسا وحدها.

وقد قامت Eusko التي تغطّي منطقة بلاد الباسك في فرنسا برسمة ١,٢ مليون من عملتها المتداولة عن طريق ٢,٧٠٠ مستخدم. وهكّن الإطار القانوني المعمول به من تطوير سوق العملات هذا بفضل "دليل عمليّ للعملات التكميلية المخطّطة لاستخدام المواطنين".

https://www.financite.be/sites/default/files/guide_pratique_des_monnaies_complementaires_0.pdf

ولا يوجد تعارض بين نموذج العملة السيادية ونموذج العملات التكميلية، لأن مزاياهما تراكمية. والعملات المشفّرة هي عملات بديلة، لكنها لا تعتبر عملات تكميلية عموماً ما لم يكن هناك هدف اجتماعي يتحقق صراحة بإنشائها.

وترمى السياسة النقدية للبنوك المركزيّة، بفضل إطارها المؤسسيّ، وبيئتها المواتية، إلى الاستفادة من جميع الإمكانيات الاقتصادية. وكما ذكر آنفاً، تشكّل البطالة والبطالة الجزئية مورداً متزايداً يمكن

وتُستخدم العملات التكميلية دائماً لتعزيز أهداف اجتماعية وبيئية خاصة. ومن منظور اقتصادي، يمكن للعملة التكميلية زيادة سرعة تداول النقود في منطقة معينة، بفضل وسيلة خذّ ودينامية معروض نقديّ مختلفتين. وهناك خصوصيات تحدّد تأثير العملات التكميلية يجب على البنوك المركزية أخذها في الحسبان قبل التمكين من إصدار هذه العملات في منطقة معينة، كالضرائب، وإمكان التحويل إلى عملة وطنية، وسعر التحويل، والنطاق الإقليمي، والنشاط الاقتصادي، والحجم.

تسخيره لأغراض اقتصادية واجتماعية. (فما بين ٣٠٪ و ٤٥٪ تقريباً من سكان العالم ممن هم في سن العمل لا يستفاد منهم استفادة كاملة- أي أنهم عاطلون عن العمل أو غير نشيطين أو عاطلون جزئياً عن العمل)^{١٨}

وقد استحدثت اقتصاد العمل المؤقت [gig economy] نموذج عمل جديداً عن طريق المنصات من أجل الاستفادة من الإمكانيات البشرية غير المستغلة، وإن كان هذا النوع من الاقتصاد يوفر فرص عمل غير دائمة أكثر من أي وقت مضى. ويمكن للحكومة الاعتماد على هذا النموذج لإنشاء اقتصاد عمل مؤقت اجتماعي من أجل التشغيل الذاتي المستدام.

ويمثل السكان الذين لا تبلغ ثروتهم نصاب الزكاة^{١٩} والسكان العاطلون عن العمل موارد كبيرة يمكن أن تساهم، بل تساهم أحياناً، في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولكن لا يؤخذون في الحسبان ولا يستفاد منها استفادة كاملة أكثر من أي وقت مضى. ويمكن أن تصبح العملات التكميلية أداة للاستفادة من رأس المال الاجتماعي للاقتصاد بإيجاد اقتصاد مساهم، والاقتصاد المساهم إطار شامل يحفز الاقتصاد التشاركي والاقتصاد الدائري القائمين أصلاً وسيكون لهذا الإطار مختلف القنوات للزمنة للوصول إلى الموارد البشرية المحتملة وحفزها على المساهمة عن طريق العملة التكميلية أو العملة التضامنية. والبيئة المواتية للاقتصاد المساهم هي:

- بنك اجتماعي يركز له البنك المركزي القيام بنشاط اجتماعي متخصص ودعم جميع قنوات البرنامج المؤهلة للسكان الذين تقل ثروتهم عن نصاب الزكاة.

- منصة تكنولوجية تستحدثها شركات تكنولوجيا القطاع الخاص لإنشاء وتشغيل أدوات وتطبيقات تفاعلية وجذابة، من أجل الإعلان عن البرامج ورصد جميع التفاعلات والمعاملات.

قناة البرنامج الأولى- منصة الدعوة إلى المساهمة:

الهدف من "منصة الدعوة إلى المساهمة" هو استغلال منصة التمويل الجماهيري الحالية والمنظمات غير الربحية. وستمكن تلك

المنصة الحكومة من الإعلان عن البرامج الاجتماعية (دعم التعليم، تنظيف البيئة، توزيع الغذاء، إلخ) التي تضعها المنظمات غير الربحية المؤهلة. وستعلن المنصة عن مناصب تطوعية لدعم البرنامج الاجتماعي. وستعطي أولوية التطوع في البرنامج للعاطلين عن العمل وللسكان الذين تقل ثروتهم عن نصاب الزكاة، وسيكافأون بالعملة التضامنية على قدر مساهمتهم. وستتلقى المنظمة غير الربحية تكاليفها الإدارية بحسب ما حققته من حصة في شكل إعانة بالعملة الوطنية من الحكومة.

قناة البرنامج الثانية- منصة الصدقة:

الهدف من منصة الصدقة هو مساعدة السكان الذين يعانون من ضائقة مالية. وبعد مصادقة المنظمات غير الربحية عن طريق السجل الحكومي، سيعلن عن إمكانات المساعدات المالية على المنصة (تخفيف الديون، والسكن الاجتماعي، والغذاء، والتعليم، والصحة، إلخ). وستجمع الأموال من الجمهور عن طريق هذه المنصة بالعملة الوطنية وتحوّل إلى العملة التضامنية. وسيحدد البنك المركزي سعراً لأصناف الصدقة يرفع المبلغ الإجمالي المعين ويمكنه من بلوغ هدف العرض النقدي بالعملة التكميلية. وهو ما سيحفز الناس على التبرع ويعزز التضامن في المجتمع.

قناة البرنامج الثالثة- منصة ريادة الأعمال:

سيخصص البنك المركزي صندوقاً لريادة الأعمال بالعملة الوطنية. وسيعلن عن مشروع من نوع التمويل الأصغر سكان مؤهلون للحصول على تمويل بالعملة التضامنية بصيغة المشاركة (مع تقاسم الأرباح ومن دون أجل استحقاق محدد). وسيكون البنك الاجتماعي هو المسؤول عن مراقبة المشروع وسيكافأ بحسب ما حققه من حصة (عدد المشاريع الناجحة والأشخاص الذين تتجاوز ثروتهم نصاب الزكاة). وستحوّل جميع الأرباح بالعملة الوطنية وتخصّ لإدارة مخاطر صندوق ريادة الأعمال والتمويل الإنمائي.

وسيتحتاج السكان المؤهلون إلى إنشاء حساب في البنك الاجتماعي، ومن ثم زيادة الشمول المالي. وستكون العملة الاجتماعية مقبولة في المؤسسات الحكومية وتغطي احتياجات السلة الأساسية المحددة مسبقاً.

الملحق ٢: مقترح قاعدة تايلور المكيفة مع الرفاهية

نقدم في هذا الملحق الخطوط العريضة لقاعدة تايلور بديلة مكيفة مع الرفاهية، كما نوقشت في هذا التقرير. نعتبر مؤشراً للرفاهية متعدد الجوانب $\vec{I} (I_1, \dots, I_n)$. هذا المتجه يمثل أهدافاً عالمية مثل "أهداف التنمية المستدامة". ونعتبر مصفوفة استجابة RM تمثل التعريف الوطني لشدة التغييرات الإيجابية والسلبية المنشودة في هذا المؤشر.

$$RM(\vec{I}) = \begin{pmatrix} \frac{\partial I_1}{\partial +} & \dots & \frac{\partial I_n}{\partial +} \\ \frac{\partial I_1}{\partial -} & \dots & \frac{\partial I_n}{\partial -} \end{pmatrix}$$

لنعتبر الناتج الكلي مجموع المكونات الدقيقة بما فيه الكفاية التي ستمثل وحدات الحساب

$$Y = \sum_j \Delta Y_j$$

وبالنظر إلى مساهمة كل وحدة في تباين مؤشر الرفاهية، يمكن استخلاص الرسم التالي:

$$\Delta Y_j \rightarrow \begin{pmatrix} \frac{\Delta I_1}{\Delta Y_j} \\ \dots \\ \frac{\Delta I_n}{\Delta Y_j} \end{pmatrix} \left| \Delta Y_j \right|$$

ويؤدي تطبيق مصفوفة الاستجابة على هذا التباين إلى ما يلي:

$$\Delta Y_j \rightarrow \begin{pmatrix} \frac{\Delta I_1}{\Delta Y_j} \\ \dots \\ \frac{\Delta I_n}{\Delta Y_j} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \frac{\partial I_1}{\partial +} & \dots & \frac{\partial I_n}{\partial +} \\ \frac{\partial I_1}{\partial -} & \dots & \frac{\partial I_n}{\partial -} \end{pmatrix} \left| \Delta Y_j \right| = (\Delta Y_j^+, \Delta Y_j^-)$$

ونتيجة لذلك، تكون كل وحدة من وحدات الإنتاج معيّنة في مكونات الرفاهية الإيجابية والسلبية. ويتجمع كل المخزجات، نحصل على ما يلي:

$$Y \rightarrow \left(\sum_j \Delta Y_j^+, \sum_j \Delta Y_j^- \right) = (Y^+, Y^-)$$

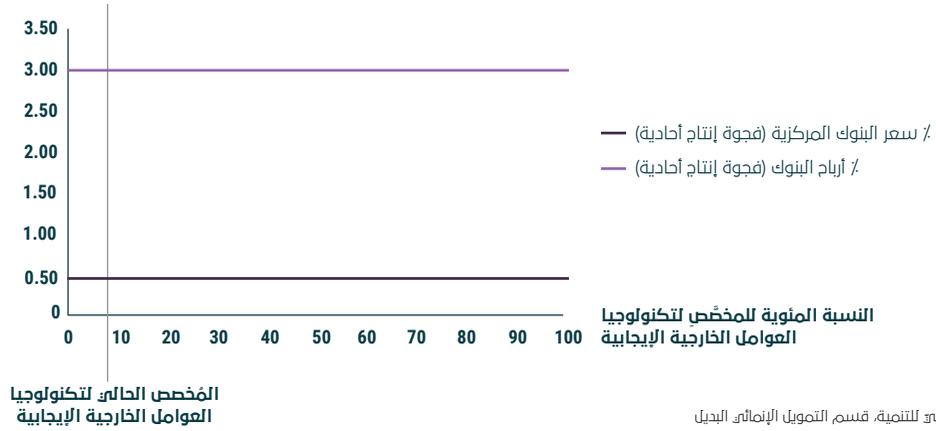
وتستجيب قاعدة تايلور المعدلة التالية بطريقة قابلة للتكيف لتركيب الناتج المحلي الإجمالي.

$$i = \pi + \bar{r} + a_\pi(\pi - \bar{\pi}) + a_{y^+}^+(y^+ - \bar{y}^+) + a_{y^+}^-(y^+ - \bar{y}^+) + a_{y^-}^+(y^- - \bar{y}^-) + a_{y^-}^-(y^- - \bar{y}^-)$$

استجابة قطاع الصيرفة لقاعدة تايلور المكيفة مع الرفاهية

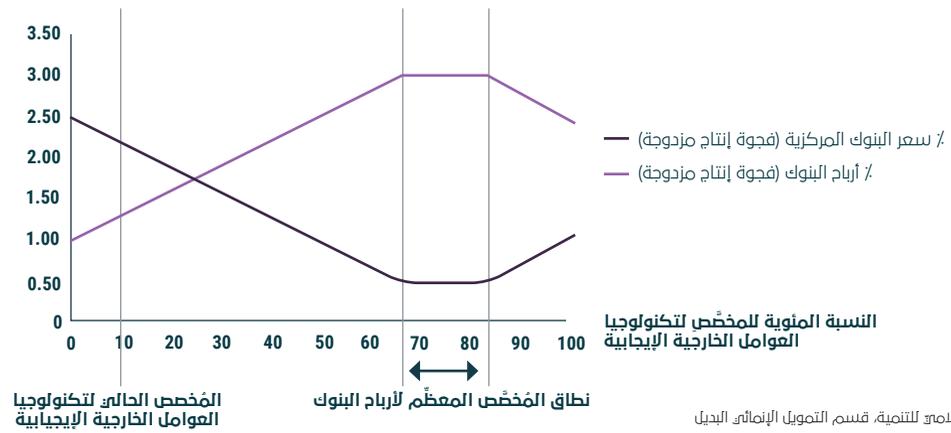
من أجل توضيح حركيات النموذج البسيط المقترح، لنعبر اقتصاداً مؤلفاً من تكنولوجيتين، إحداهما تنتج أثراً خارجية إيجابية والأخرى تنتج عوامل سلبية. وتبلغ نسبة المخصّص الحالي للتكنولوجيا الإيجابية ١٠٪، في حين يُستحسن من الناحية الاجتماعية تخصيص ٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات. وفي غياب سياسة نقدية مكيفة مع الرفاهية، لا يكون للبنوك أي حافز يحفزها على تعديل مخصّصها.

الشكل ٤٤: الأثر المنسق لمقياس فجوة الإنتاج المزدوجة على السياسة النقدية وسلوك البنوك



غير أنه إذا أعلنت البنوك المركزية عن اعتماد قاعدة تايلور المكيفة مع الرفاهية على غرار القاعدة المقترحة، فإن الاستجابة المثلى للبنوك هي زيادة المخصّص المرصود للتكنولوجيا الإيجابية.

الشكل ٤٥: الأثر المنسق لمقياس فجوة الإنتاج المزدوجة على السياسة النقدية وسلوك البنوك



وتؤدي قاعدة تايلور المكيفة مع الرفاهية دورين هما: استهداف التضخم وتعظيم الآثار الخارجية الإيجابية.

الملحق ٣: احتياجات تمويل الاقتصاد الحقيقي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

ولا يستطيعون الاستفادة من الأسواق والتخزين. ويصطدم المزارعون عموماً بعقبات كبيرة في الحصول على التمويل، ولا سيما في البلدان النامية. فهم لا يملكون ضمانات يقدمونها للحصول على القروض البنكية. أما نموّ أسواق التمويل الزراعي، فتعوقه السياسات غير الفعالة، وارتفاع تكاليف المعاملات للوصول إلى سكان المناطق الريفية، وعدم وجود أدوات لإدارة المخاطر، ونقص خبرة المؤسسات المالية في إدارة محافظ القروض الزراعية.

تمويل الزراعة في أفريقيا

يُتوقَّع أن تبلغ سوقُ الغذاء الأفريقيَّةُ تريليون دولار أمريكي سنة ٢٠٣٠. وقد عمل "بنك التنمية الأفريقيَّة" على جعل أفريقيا مُصدراً صافياً للمواد الغذائية ونقلها إلى طليعة سلاسل قيمة المنتجات الموجَّهة للتصدير، فوَّض "إستراتيجية إ طعام أفريقيا" سنة ٢٠١٥؛ وقرَّر استثمار ٢٥ مليار دولار أمريكي خلال عشر سنوات (حتى سنة ٢٠٢٥) في الأنشطة الزراعية بأفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص لاعتماد التكنولوجيا والزراعة المستدامة.

آلية ومصادر التمويل

يُتوقَّع أن يوفر القطاع الخاص معظم احتياجات قطاع الزراعة من التمويل. وسيمكن تعزيز الاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة، بالمزج بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة، من حفز المزارعين بطريقة أفضل. ويمكن للاستثمارات العابرة للحدود أن تعزِّز الإنتاج العالمي للغذاء بمبادرتها إلى اعتماد التكنولوجيات والأفكار الجديدة. وفضلاً على ذلك، يمكن أن تزيد الاستثمارات الأجنبية الصادرات والتدفقات التجارية، ونقل المهارات، وتحسين وتيرة التشغيل، ولا سيما في الأسواق الناشئة. ويُتوقَّع أن يكون اقتصاد أفريقيا من أسرع الاقتصادات نموّاً خلال العقد المقبل، وهو أمر يفرح مستثمري القطاع الخاص بالاستفادة من سلسلة قيمتها الزراعية.

وإضافة إلى ذلك، سيكون على الحكومات المحلية أن تُجرى دراسات تشخيصية لحالة التمويل الزراعي، وتُعَدّ خطط عمل من أجل

يمكننا، بتطليل معظم الأسواق الواعدة في بلداننا الأعضاء، أن نحدد بعض القطاعات والصناعات المهمة. وهي عموماً القطاعات والصناعات الأكثر تنافسية، ومن ثمّ القابلة لأن تتيح فرصاً للتكامل العمودى، وزيادة الإنتاجية، والإضافة المحلية للقيمة. وهكذا يمكن عدّ هذه الصناعات منطلقات (أي نسبة ٢٠٪ التي يمكن أن تنتج ٨٠٪ من التأثير)، لكنها لا تشكل قائمة شاملة للصناعات. ويمكن للبلدان، اعتماداً على ما تتمتع به من ميزة نسبية وما تزخر به من عوامل إنتاج، أن تستفيد من التركيز على هذه القطاعات. أما العوامل الرئيسية التي كانت وراء اختيار هذه الصناعات، فهي:

١. إمكانات تحقيق قيمة ريفية وتوفير فرص للعمل
٢. إمكانات كبيرة للتكامل العمودى والأفقى والتوسع في الصناعات "المجاورة"
٣. انعكاسات مهمة على قطاعات أخرى من الاقتصاد، وإيجاد دينامية تُعلِّم جديدة

احتياجات قطاع الزراعة من التمويل

ساهم قطاع الزراعة بإنتاج إجمالي قدره ٥ تريليونات دولار أمريكي سنة ٢٠١٨، لكنّه لم يساهم إلا بنسبة ٦,٤٪ من الإنتاج الاقتصادي العالمي. وهناك حاجة متزايدة إلى الاستثمار في قطاع الزراعة.

احتياجات الزراعة من الاستثمار

يرى البنك الدولي أن تلبية الطلب المتزايد على الغذاء يقتضى زيادة إنتاج الغذاء بنسبة ٧٠٪ وأن بلوغ تلك النسبة يتطلب استثمارات سنوية قدرها ٨٠ مليار دولار أمريكي. وسيكون تمويل الزراعة عاملاً مهماً في القضاء على الفقر وتحسين أحوال الأسر. ويتج أصحاب الضيعات الصغيرة (التي تبلغ مساحتها ٢٥ فداناً أو أقل) ما يقدر بنحو ٧٠٪ من الغذاء في العالم، ولكنهم يواجهون عدداً من المعوقات التي تعوقهم عن الحفاظ على سبل عيشهم. فهم يفتقر إلى وسائل الإنتاج (البذور، والوسائل التكنولوجية، والأسمدة)، والتمويل، ويواجهون عدم المساواة بين الجنسين،

ويواجه هذا القطاع منذ عدة سنوات مشكلات تتعلق بزيادة التدقيق واللوائح التنظيمية بشأن مخاطره البيئية، وهو ما اضطر البنوك إلى تشديد ضوابط الإقراض حتى يمكنها إدارة المخاطر بكفاءة. وقد سعت الشركات البتروكيماوية حل لهذه المشكلة، فبدأت تبحث عن مصادر تمويل بديلة، مثل سوق السندات، والأسهم الخاصة، ووكالات ائتمان الصادرات.

آليات ومصادر التمويل

كما تساهم المصادر التقليدية لرؤوس الأموال في توفير الموارد الكافية والفعالة لتمويل المشاريع، فذلك ستساهم فيه تقنيات التمويل المبتكرة ومصادر التمويل الجديدة في المستقبل. وبالمقارنة مع قطاعات البنى التحتية الأخرى، فإن تمويل المشاريع أقل استخداماً في قطاع البتروكيماويات. وستكون البنوك هي المصدر الرئيس لتمويل المشاريع. وغالباً ما يكون رأسمال آليات تمويل المشاريع منظمًا بطريقة تشجع على إعادة التمويل بعد إنشاء المشروع. ويجتذب هذا الرأسمال صنائيق البنى التحتية، وصنائيق التقاعد، والمؤسسات الاستثمارية الأخرى التي تروم الاستثمار في البنى التحتية للبتروكيماويات.

وتبذل أفريقيا جهوداً مضيئة في سبيل تطوير صناعة البتروكيماويات، وذلك لأنها لا تستطيع الحصول على تمويلات بعيدة الأمد، ولا إيجاد خيارات إعادة تمويل مرنة، ولا تخفيف مخاطر تقلب العملات. وتعاني الحكومات والقطاعات الخاصة أيضاً من عجز في تمويل البنى التحتية يتراوح بين ١٣٠ و ١٧٠ مليار دولار أمريكي. ومن الصعوبات الكبرى التي تواجه مطوري مشاريع البتروكيماويات في أفريقيا صعوبة الحصول على تمويل بعيد الأمد، وصعوبة تخفيف مخاطر تقلب العملات، وصعوبة الحصول على قروض منخفضة التكلفة، وصعوبة إيجاد خيارات إعادة تمويل مرنة. ومن الحلول التي قد تناسب أي مشروع من مشاريع البتروكيماويات يفترض إلى التمويل أن تموّل مرحله الأولية بمزيج من التمويل بالمدح وتمويل مؤسسات التمويل الإنمائي، ثم يُبحث عن جهات إقراض تجاري من أجل إعادة تمويله بعد أن يحقق النمو ويثبت قدرته على السداد.^{١٣١}

إصلاح السياسات واللوائح التنظيمية العامة، وتهيئة بيئة مواتية لتعبئة التمويل الزراعي. وقد تشمل مجالات تدخّل السياسات واللوائح التنظيمية حصص الإقراض، وسقوف أسعار الفائدة، وأطر تمويل إيصالات التخزين. ذلك بأن وضع منهجية لتمويل إيصالات التخزين في البلدان النامية يتيح للمنتجين استخدام الإيصال ضماناً للإقراض، ويمكنهم من النفاذ إلى أماكن التخزين، ومن ثم تعظيم أرباحهم.^{١٣٤، ١٣٥}

ويقتضي سدّ احتياجات قطاع الزراعة من التمويل في المستقبل، والتصدّي لمشكلة عدم كفاية التمويل الذي تملكه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصاعدة، اتخاذ طول من قبيل **مبادرات التمويل المختلط مع الجهات الفاعلة الخاصة، والتمويل الجماهيري للاستثمارات، والإجراءات التي ترمي إلى تمكين الشركات الزراعية من الازدهار.** وكما أنه يمكن تحقيق النمو في قطاع الزراعة بالحصول على ما يكفي من تمويل، فذلك يمكن تحقيقه بتسخير التكنولوجيا لحفز الابتكارات، ودعم البحث والتطوير لإنشاء مراكز وشبكات بحثية، وتشجيع ممارسات إدارة الموارد الزراعية والطبيعية.

احتياجات قطاع البتروكيماويات من التمويل

تشير التقديرات إلى أن حجم السوق العالمي للبتروكيماويات سيبلغ ٩٥٨،٨ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٢٥، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي مركّب قدره ٨،٥٪ (٢٠١٩-٢٠٢٥). وسيؤدي نمو الطلب على المنتجات البتروكيماوية- كالعبوات البلاستيكية، والأسمدة، والمطاط الصناعي، ومنظفات الغسيل- إلى أن تمثل البتروكيماويات أكثر من ثلث نمو الطلب على النفط سنة ٢٠٣٠ وما يقارب النصف سنة ٢٠٥٠. غير أن انتقال المصافى إلى البتروكيماويات يهدّد بخفض ربحية هذا القطاع. وسيكون على الشركات الكيميائية الحالية أن تتغير طريقة عملها وتقدّم المزيد من المنتجات المختصة للسيطرة على أسواق السلم.

الملحق ٣: احتياجات تمويل الاقتصاد الحقيقي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

احتياجات صناعة التعدين من التمويل

وقد اُنسِم قطاع التعدين والمعادن بالبطء في اعتماد الابتكارات التكنولوجية مقارنة بالقطاعات الأخرى. بيد أنه يشهد في الوقت الحالي تنامياً في التمويل الرقمي المستند إلى سلسلة الكتل. وإذا كانت العملات المشفرة والعملات الرمزية شائعة في البلدان المتقدمة خاصةً، مثل كندا وأستراليا، فإنه يمكن أن تكون عامل تغيير في سد احتياجات قطاع التعدين من التمويل في البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. ويعتمد التمويل بالعملات الرمزية على القيمة المتأصلة في ركاز معدني أو إنتاج، وهو ما يميز هذه العملات الرمزية عن العملات المشفرة، مثل "البيتكوين" و"الإثيريوم"، التي لا يدعمها أي نوع من الأمان المادي. وتوَجَّ العملات الرمزية عن طريق طرح أولي للعملات الرمزية أو العملات المعدنية باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل، ويمكن إدراجها لاحقاً في بورصات الأطراف الثالثة من أجل تسهيل التداول والسيولة. ومع أن وسيلة التمويل هذه مربحة للشركات التي تبحث عن تمويل، فإن عدم وجود أو قلة اللوائح التنظيمية المتعلقة بالتمويل المستند إلى سلسلة الكتل يجعل هذه الأداة محفوفة بالمخاطر قليلة وعمل توحيد المدفوعات القائمة على العملات الرمزية وقبولها على نطاق واسع سيسهل تعبئة رأسمال النمو.

التعدين في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

تعمل بلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا على زيادة استثماراتها في التعدين. فقد أعلنت "شركة الإمارات العالمية للألمنيوم" حصولها على مبلغ قدره ٧٥٠ مليون دولار أمريكي من "بنك أبو ظبي الأول"، و"بنك الإمارات دبي الوطني"، و"بنك المشرق" لتمويل جهود استخراج البوكسيت في غينيا. وعزَّزت المملكة العربية السعودية صندوقها الذي تبلغ قيمته ٢٨ مليار دولار أمريكي من أجل إصلاح اقتصادها المعتمد على النفط. وسيدعم هذا الصندوق مجموعة متنوعة من المنتجات المالية لصناعة التعدين في البلاد من بين قطاعات أخرى مثل الخدمات اللوجستية. وفضلاً على ذلك، تزمع "مؤسسة التمويل الأفريقية" رفع قيمة استثماراتها إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في قطاع التعدين في عموم القارة الأفريقية. وخصصت ٧٨ مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع

في إطار تحقيق أهداف "اتفاق باريس بشأن المناخ"، أصبح التحول العالمي نحو تكنولوجيات منخفضة الكربون وشيئاً لمكافحة تغير المناخ. ويتوقع أن يمكن التحول إلى تكنولوجيات للطاقة المتجددة من حفز الطلب على المعادن، سواء منها المعادن الأساسية أو المعادن الأرضية النادرة. وهو ما يعزى أساساً إلى التكنولوجيات، مثل تكنولوجيات الطاقة الرياح والطاقة الشمسية، والبطاريات، التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المعادن.

آليات ومصادر التمويل

في صناعة التعدين، يقدم التمويل عادةً باستخدام صيغ تمويل تقليدية، كالتمويل بأسهم رأس المال وبالديون. غير أن شركات التعدين تكبد خسائر فادحة بسبب تدني أسعار المعادن فيما بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٦. ثم شرعت منذ تعافيتها سنة ٢٠١٧ في التحول إلى تمويلات بديلة، ومنها الأسهم الخاصة، وحقوق الامتياز (التمويل القائم على الإنتاج)، واتفاقيات شراء المعادن. وهي آليات تمويل يتوقع أن تواصل النمو في صناعة التعدين التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، حيث تحاول الشركات باستمرار الحد من مخاطرها وتحسين ميزانياتها العمومية.

ونظراً لأن أنشطة التنقيب عن المعادن تجري في مناطق نائية، فإن مصادر التمويل التقليدية - كالجهاز المستثمرة المؤسسية والبنوك التجارية - تعزف عموماً عن الاستثمار في أنشطة التنقيب هذه، التي هي أنشطة مكلفة ومحفوفة بالمخاطر. وتقدم شركات أسهم رأس المال الخاصة ورأس المال المغامر رؤوس الأموال الضرورية للشركات الناشئة. وقد تفرغ اتفاقيات حق الامتياز، التي توفر فيها جهة الإصدار رأس المال مقابل حصة من إيرادات المشروع المستقبلية، الجهات المستثمرة بأن تشارك في تمويل المشروع. ولا تنص هذه الاتفاقيات عادة على أي عقوبات على التأخير في البناء أو إكمال المشروع، وستجذب الشركات الناشئة إلى هذا النوع من التمويل.

"سيغيلولا غولد" [Segilola Gold] في نيجيريا. وتتمثل طول التمويل في آلية ائتمانية، وإنتاج للذهب، وأسهم عادية.

احتياجات قطاع البناء من التمويل

يُتوقع أن ينمو حجم قطاع البناء في العالم بنسبة ٨٥٪/ ليبلغ ١٥,٥ تريليون دولار أمريكي سنة ٢٠٣٠. ويُتوقع أن تقود الصين، والولايات المتحدة، والهند هذا النمو، وأن تمثل ٥٧٪ من النمو الإجمالي^{١٧} ويُتوقع أيضاً أن ينمو هذا القطاع في إندونيسيا بحيث يتفوق على اليابان سنة ٢٠٣٠. وعلى الرغم من توقعات النمو المذكورة، يحتاج هذا القطاع إلى استثمارات سنوية تبلغ تريليون دولار أمريكي لسد النقص العالمي في مجال البنى التحتية.^{١٨}

آلية التمويل ومصادره

كان العثور على التمويل مشكلة لمقاولي البناء من الباطن دائماً، لأن معظم البنوك والمؤسسات المالية لا تشعر بالراحة في التعامل مع هذا القطاع وتموّل الشركات الكبيرة فقط.

وسيتمتع قطاع البنى التحتية على الاستثمارات الخاصة في المقام الأول لسد احتياجاته المستقبلية من التمويل. ومن آليات الإفراض البديلة التي ستشهد انتشاراً واسعاً في قطاع البناء التمويل المستند إلى الإيرادات، وإقرض النظر للنظير، والتمويل الجماهيري بالأسهم. وليس التمويل المستند إلى الإيرادات قرصاً، بل هو اتفاقية لبيع جزء من الإيرادات المستقبلية. أما إقرض النظر للنظير، فهو فرصة جيدة تمكّن الشركات من الحصول على قروض بطريقة أسرع وبقيود أقل.

تمويل الشركات الصغيرة

تنتشر طرائق مثل إدارة المشاريع الصغيرة وتمويل عوامل إنتاج البناء في مجال تمويل عمليات ونمو شركات البناء الصغيرة، ولا سيما في البلدان المتقدمة. وتضمن إدارات المشاريع الصغيرة للبنوك قروصاً تمكّنها من إقرض الشركات الصغيرة. وهي طريقة

فعالة جداً في تقديم القروض الصغرى. كذلك، يقدم وكلاء قروض إدارة المشاريع الصغيرة خدمات استشارية في مجال إدارة الشركات والمالية، وهي خدمات مفيدة جداً للشركات الصغيرة التي تسعى في الحصول على قروض. والآلية الأخرى هي التخصيم للبناء، حيث تساعد شركة التخصيم شركة البناء ذات رأس المال العامل الضعيف على سداد مدفوعاتها وتمنحها تسلفة.

احتياجات صناعة المنسوجات من التمويل

قيّمت الصناعة العالمية للمنسوجات بمبلغ قدره ٩٢٠ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٨، ويُقدّر أن تبلغ ١,٢٣٠ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٢٤. ويُتوقع أن يكون تزايد استهلاك الألياف النظيفة (كالقطن، والحرير، والصوف، والقنب، والجوت) العامل المحرّك للنمو المقدر. وتنتشر منطقة آسيا والمحيط الهادئ هذا السوق، تليها أمريكا الشمالية، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية، فالشرق الأوسط وأفريقيا.

آلية التمويل ومصادره

يواجه قطاع النسيج، مثل غيره من القطاعات، الكثير من المشكلات في مجال الحصول على التمويل. فإذا كان مصنعو المنسوجات يفضلون قرصاً بنكياً أجلاً أو خطاً ائتمانياً، فإن المشكلة تكمن في عدم تمكّنهم غالباً من الحصول على تمويل تقليدي. والخيار التالي الأفضل لشركة منسوجات ترغب في الحصول على قرض بنكي هو تحسين إدارة المشاريع الصغيرة. وتستخدم إدارة المشاريع الصغيرة الضمان لتغطية جزء كبير من خسائر الجهة المقرضة إذا تخلفت شركة المنسوجات عن سداد قرضها. وتقع القروض البديلة في منزلة بين القروض البنكية والسلف النقدية ذات الفائدة المرتفعة. وتستخدم شركات المنسوجات القروض البديلة لأغراض، منها تمويل رأس المال العامل، وإعادة تمويل الديون ذات الفائدة المرتفعة. وقد تتخذ آليات تمويل أخرى. ومنها التمويل المستند إلى الأصول- شكل قروض أو خطوط ائتمان. وإذا جربت شركة تصنيع المنسوجات جميع الآليات دون الحصول على التمويل، فقد يساعدها خيار السلفة النقدية على الحصول على قرض بضمان المبيعات المستقبلية.

الملحق ٣: احتياجات تمويل الاقتصاد الحقيقي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

احتياجات تمويل الخدمات النازمة

ترتبط القضايا النازمة- كالمساواة بين الجنسين، والتخفيف من حدّة الفقر، والاستدامة البيئية- ارتباطاً وثيقاً بجميع جوانب التنمية. وفيما بين سنتي ٢٠١٧ و٢٠١٩، أعلنت الحكومات والمؤسسات الدولية عن التزامات باستثمارات جديدة تزيد قيمتها على مليار دولار أمريكي لدعم المساواة بين الجنسين على المستوى العالمي. وتشمل هذه الاستثمارات مشروعاً مشتركاً باسم "مبادرة تسليط الضوء" تنفذها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على عدة سنوات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي يركز على القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛ واستثماراً من فرنسا بقيمة ١٣٣ مليون دولار أمريكي في سياستها الخارجية النسوية؛ واستثماراً من النرويج بقيمة ١٢٧ مليون دولار أمريكي لإنهاء العنف الجنساني والعنف ضد الجنس الآخر في النزاعات؛ ومبلغاً قدره ٣٧٦ مليون دولار أمريكي من كندا. غير أن المنظمات النسوية لم تحصل إلا على ١٪ من إجمالي المساعدات التي تركز على النوع الاجتماعي، في حين استحوذت المنظمات الدولية القائمة في البلدان المانحة، وليس المجموعات التي تقود الجهود، على الجزء الأكبر من هذه الأموال.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة من يعيشون في فقر مدقع في العالم من ٥٠٪ سنة ١٩٩٠ إلى ١٤٪ سنة ٢٠١٥، وفقاً لرصد الأهداف الإنمائية للألفية، فقد زاد العدد المطلق للفقر بالتناوب مع الزيادة السكانية. ويمكن أن ينتشل برنامج القروض الصغرى للفقر، إلى جانب الخدمات المالية الأخرى مثل حساب الادخار والتدريب المالي، أكثر من ١٠ ملايين شخص من الفقر المدقع في العالم النامي. وفي هذا الصدد، زادت الالتزامات الجارية للشمول المالي من ١١ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٧ إلى ٤٢ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٧. تقود معظمها مؤسسات التمويل الإنمائي. وأصبح يُنظر إلى توفير حسابات لمن ليس لديهم حسابات بنكية (الشمول المالي) بمثابة عامل تمكين لسبعة من "أهداف التنمية المستدامة" السبعة عشر. وتعدّ مجموعة البنك الدولي الشمول المالي عامل تمكين مهوياً للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وقد وضعت هدفاً لحصول الجميع على الخدمات المالية سنة ٢٠٢٠.

الاستثمار في حماية البيئة

لم يسبق أن كانت الاستدامة البيئية موضوعاً محورياً في تاريخ العالم كما هي الآن. إذ تواجه الشركات اليوم مشاكل بيئية واجتماعية كبيرة تشكّل مخاطر على قدرتها على الحفاظ على نموها، وهو تحول في ديناميكيات السوق يوجه دفة الاستثمارات نحو الجانب الأكثر مراعاة للبيئة. وقد خصّص المستثمرون، خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠١٩، مبلغاً قياسياً قدره ٨٩ مليار دولار أمريكي للقروض الخضراء والمرتبطة بالاستدامة. وقدمت المفوضية الأوروبية، في ١١ ديسمبر ٢٠١٩، خطة "الصفقة الخضراء الأوروبية"، وهي إستراتيجية نمو ترمي إلى جعل أوروبا أول قارة محايدة مناخياً سنة ٢٠٥٠. وفي هذا الإطار، قدمت المفوضية في يناير ٢٠٢٠ خطة استثمار الصفقة الخضراء الأوروبية، التي تعتزم تعبئة ما لا يقل عن تريليون دولار أمريكي من الاستثمارات المستدامة خلال العقد المقبل. ويتوقع أن توفر أيضاً إطاراً لتسهيل الاستثمارات العامة والخاصة اللازمة للتحوّل إلى اقتصاد محايد من الناحية المناخية، وأخضر، وتنافسي، وشامل. وأفاد تقرير حديث أصدرته شركة الأبحاث "ريفيننتف" بعنوان "التحقّق في المقاييس البيئية" أن ٦٣٪ من الشركات ضمن قاعدة بيانات "ريفيننتف" للوكمة البيئية والاجتماعية، التي تغطي نحو ٧٠٪ من القيمة السوقية في العالم، لديها سياسة للحد من الانبعاثات.

الاستثمارات في قطاع التعليم

على الرغم من الإقرار منذ القدم بأهمية التعليم في تطوير مجتمع مستدام وأكثر شمولية، يظل الوصول إلى التعليم امتيازاً. فالفتيات اللاتي يعشن في مناطق النزاع، مثلاً، أكثر عرضة بنسبة ٩٠٪ لعدم الالتحاق بالمدارس الثانوية. وتتخذ الحكومات والمؤسسات مبادرات مختلفة في جميع أنحاء العالم للمساعدة على تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة التي نشرتها الأمم المتحدة، ألا وهو ضمان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد. ولإنهاء "فقر التعلم"، يركز البنك الدولي تركيزاً واضحاً على محور الألفية الأساس في سن العاشرة. وإضافة إلى ذلك، أطلقت اليونيسكو مبادرة "مستقبل التعليم" للنظر

الحالية، سيظل نحو ٥ مليارات شخص غير قادرين على الاستفادة من الرعاية الصحية سنة ٢٠٣٠. وسيكون من شأن استثمار ٢٠٠ مليار دولار أمريكي إضافي كل سنة لتوسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أن ينفذ ٦٠ مليون شخص ويزيد متوسط العمر المتوقع بمقدار ٣,٧ سنوات سنة ٢٠٣٠ ويساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويسعى كل بلد لإيجاد نظام رعاية صحية يقدم نتائج صحية جيدة، وخدمات ميسورة التكلفة، وعدالة طبية ومالية، وهي أهداف يصعب تحقيقها في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث تُبقي قيود الموازنة الإنفاق في مستويات منخفضة، وهو ما يجعل المرضى يتحملون بأنفسهم معظم النفقات الصحية. ونظرًا لمحدودية القدرة على زيادة الإنفاق العام المحلي، يُتوقع أن تقدّم الجهات المانحة معظم التمويل اللازم لزيادة الإنفاق.

إنشاء المساكن الميسورة التكلفة

السكن شرط مسبق لجعل المدن شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة. وتُظهر المؤشرات أن السكن محكّم، ومحقّق، ومساهم في ١٣ هدفاً من "أهداف التنمية المستدامة" السبعة عشر: فهو يساعد على تحقيق خمسة أهداف منها، هي القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والصرف الصحي، والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة. ولما كان ١,٦ مليار شخص يعيشون في مساكن غير لائقة، منهم مليار شخص يقطنون الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، فلا بدّ من بناء مساكن ميسورة التكلفة. ويجب إعطاء الأولوية في الخطط الإنمائية لسدّ حاجة الفئات الأفقر والأضعف، ولا سيما النساء والشباب وقاطني الأحياء الفقيرة، إلى السكن.^{١٣٩}

وفي سنة ٢٠١٤، أشارت "شركة الموثّل والسكن في أفريقيا" ("ماوي أفريقيا") إلى أن "المناطق الحضرية في أفريقيا ستحتاج إلى ٥٦٥ مليون وحدة سكنية إضافية بين سنتي ٢٠١٥ و٢٠٣٠".

إلى ما بعد "خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" و"إعادة تصوّر سبل مساهمة التعليم والمعرفة في الخير العالمي المشترك". وستعزز مجموعة من الأطراف المعنية، في إطار هذه المبادرة، نقاشًا عالميًا حول السبل الكفيلة بتحديد معالم التعليم في المستقبل. وفي هذا الصدد، أعلن رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، عن استثمار ٥١٥ مليون جنيه إسترليني في ترميم التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين معرفة القراءة والكتابة الأساسية، والحساب، وإلحاق الأطفال في مناطق النزاع بالمدارس. وسيخصّص ١٠٠ مليون جنيه إسترليني من هذا الاستثمار للألية الدولية لتمويل التعليم [IFEd]. وتستفيد هذه الآلية من المنح لزيادة الإقراض من البنوك المتعددة الأطراف. وانضمت هولندا أيضًا إلى المملكة المتحدة في التعهد بتقديم الدعم لهذه الآلية.

وعلى الرغم من الحاجة إلى التزامات مالية إضافية خلال السنوات المقبلة لتحقيق أهداف التعليم الوطنية، فقد لا تصل الأموال إلى المدارس، وقد لا تتسق قرارات الإنفاق مع أهداف التعلم، وقد تفتقر الوكالات الحكومية إلى القدرة على استخدام الأموال بكفاءة.

لذلك، لا بدّ من الحرص على أن تستخدم هذه الموارد الاستخدام الفعال بالحد من عدم كفاءة الإنفاق الشائعة في العديد من نظم التعليم.

الاستثمارات في الرعاية الصحية

يشير أحد أحدث تقارير منظمة الصحة العالمية وشركائها الذي نُشر في سبتمبر ٢٠١٩ إلى ضرورة أن تزيد البلدان الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية بنسبة ١٪ على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي لسدّ النقص وتحقيق الأهداف الصحية المتفق عليها سنة ٢٠١٥. وينبغي لها أيضًا أن تضاعف الجهود في سبيل زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية. ويشير تقرير رصد التغطية الصحية الشاملة إلى ضرورة أن يضاعف العالم التغطية الصحية من الآن وحتى سنة ٢٠٣٠. ويذكر التقرير أنه إذا استمرت الاتجاهات

الملحق ٣: احتياجات تمويل الاقتصاد الحقيقي في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

مسكن الإيجار بأسعار معقولة للأسر ذات الدخل المنخفض. وتدرس بلدان منخفضة الدخل مثل كينيا تقديم حوافز ضريبية لمطوري العقارات من أجل تقليل العجز في السكن.^{٣٠}

ويتطلب بناء ٤٠ مليون منزل متواضع في السنة استثمارًا يزيد عن تريليون دولار أمريكي، وهو ما سيكون له تأثير مضاعف يتمثل في إضافة ١٠ تريليونات دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وعند التفكير في طرائق استخدام الأراضي الشاغرة والمباني القائمة، فإن المستثمرين والوسطاء العقاريين غالبًا ما يغفل بديلاً قابلاً للتطبيق، ألا وهو الإسكان الميسور التكلفة الذي ترعاه الحكومة. وينبغي أن يدرك المستثمرون العقاريون فرص شراء الأراضي غير المجهّزة أو المباني المتدهورة بالاستفادة من تمويل الإسكان الميسور التكلفة.

وتوفر السياسات واللوائح التنظيمية، كالاتئمان الضريبي لسكن الفئات ذات الدخل المنخفض، حافزاً ضريبياً لبناء أو إعادة تأهيل



السكن الميسور التكلفة
ضروري للبلدان النامية
سكن جماعي عام، لافوس (بنجربا)

الملحق ٤: إعادة ربط النقود بالاقتصاد الحقيقي (للمناقشة)

لحظة بريتون وودز جديدة

كانت "اتفاقية بريتون وودز"، التي نجحت في تحقيق أداء اقتصادي مثالي ومستقر في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وراء تشكيل الهيكل المالي إلى حد بعيد. فموجب "اتفاقية بريتون وودز"، كان المعروض النقدي مقيّداً من الناحية الفنية بإجمالي المعروض من الذهب الذي تحتفظ به البنوك المركزية، وهو ما ألجأ إلى خفض سعر الذهب ورفع إنتاجه في سبيل دعم نمو التجارة العالمية. وبسبب السياسة النقدية التضخّمية غير الملائمة لبلد العملة الأساسية في هذا النظام، أنهى تعليق قابلية تحويل الذهب سنة ١٩٧١ جانباً أساسياً من جوانب هذا النظام، وبذلك صار الدولار الأمريكي عملة عالمية. ومنذ ذلك الحين، والبنوك المركزية تراقب المعروض النقدي، بواسطة النظام المصرفي، بصفته رافعة اقتصادية تبعاً لتأثيره على النشاط الاقتصادي الحقيقي ومستوى الأسعار. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع كبير في إجمالي المعروض النقدي العالمي نتيجة توسع التجارة العالمية، التي دعمت التوسع المالي المتزايد للاقتصاد العالمي.

ومنذ الأزمة المالية العالمية، شككت بعض البيانات التجريبية في صلاحية السياسات النقدية المتعلقة بمراقبة المعروض النقدي، فاضطر أصحاب القرار إلى اتخاذ تدابير غير تقليدية من أجل المحافظة على استمرار القطاع المالي. وتسببت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، ومعها مخلفات الأزمة المالية العالمية، في توقّف مفاجئ لتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما ترك القطاع المالي بلا آفاق نمو انطلاقاً من الاقتصاد الحقيقي. وترى كريستالينا جورجييفا، المديرية العامة لصندوق النقد الدولي، أن الجائحة قد كُفّت الاقتصاد العالمي نحو ٤,٤٪، وهو ما سيمثل نحو ١١ تريليون دولار أمريكي من الناتج في السنة المقبلة. وذلك يجعل العالم أمام "لحظة بريتون وودز جديدة" يجب علينا اغتنامها.^{١٣١}

عملية إنشاء النقود عملية منازرة

في إطار النظام المالي الحالي، تتأثر عملية إنشاء النقود تأثيراً كبيراً بالطريقة التي يعمل بها البنك. فنظراً لأن أكثر من ٩٠٪ من النقود المتداولة في الاقتصاد ودائع بنكية، فإن هناك نظريتين كبيرتين تساعدان على نمذجة سلسلة قيمة التدفق النقدي والائتمان، ألا وهما: نظرية الوساطة، التي تفترض أن البنوك تنظم الواجهة بين عرض النقود (المودعين) وطلبها (المستثمرين)، ونظرية الاحتياطي الجزئي، التي تمنح البنوك سلطة إنشاء النقود عند تقديمها للقروض. وفي كلتا النظريتين، تؤدي البنوك دور الوساطة ويظل المعروض النقدي تحت سيطرة البنك المركزي بفضل رافعة الاحتياطي الإلزامي. ولا تنجح أي من النظريتين في الاختبار التجريبي. وتنص نظرية ائتمان المال على أن النقود تُصدر في صورة ذئبي في الاقتصاد حيث تنشئ البنوك بطريقة مستقلة الأموال في شكل وحدة حسابية عندما تمنح القروض بإصدار تعهد بدمع تدفق نقدي في المستقبل. وطبقاً لهذه النظرية، يوجد البنك المركزي سيولة كافية فيما بين البنوك من العدم، أي عندما تكون النقود القائمة على الديون قد جرى إنشاؤها وصارت متداولة في الاقتصاد، فيضعها أمام الأمر الواقع، ويجعل شرط الاحتياطي البنكي لا يؤدي إلا دوراً هامشياً في تنظيم المعروض النقدي.^{١٣٢}

وتتضمن السياسات النقدية دور توزيع الثروة الوطنية، ومن ثم يمكن استخدامها للتأثير على عدم المساواة في الثروة. وفي إطار عملية إنشاء النقود هذه، تخضع مراقبة المعروض النقدي لأهداف القطاع الخاص في المقام الأول. وفي سبيل حلّ مشكلتنا الحالية، لا بد لنا من تجميع النقود خدمة للأهداف الوطنية المشتركة وليس خدمة لأهداف القطاع الخاص.

الملحق ٤: إعادة ربط النقود بالاقتصاد الحقيقي (للمناقشة)

النقود ثروةً مشتركةً بين الأمم

استناداً إلى سوابق تاريخية، يمكن القول إن لإنشاء النقود الذي يتحكم فيه القطاع الخاص عواقب أكثر إشكالية من إنشاء الحكومات للنقود. ففي إطار نموذج صيرفة الاحتياطي الكامل الذي تكون فيه البنوك وسيطاً فقط، ترث الحكومة رسم سكة العملة الذي يسمح لها بإصدار النقود مباشرة من دون سعر فائدة بدلا من اقتراضها من الأسواق المالية أو جعل البنوك تنشؤها عن طريق الطفرات الائتمانية إبان التوسع الاقتصادي وتتلها إبان الانكماش الاقتصادي. وهو ما سيمكّن من تخفيف عبء الديون كثيراً عن الجهات الفاعلة في القطاع العام وحتى الخاص. ومن ثم ستمثل النقود الأسهم الوطنية في الثروة المشتركة.^{٣٣}

وستدير المؤسسات المالية الخاصة التدفق النقدي بفضل نظام دفع فعال مدعوم بطول تكنولوجية، مما يبسّر تخصيص رأس المال لاستخداماته الأكثر إنتاجية وتجميع البيانات المالية عن الأنشطة الاقتصادية. ومن ثم، سيكون بمقدور البنوك اكتشاف الاختلالات المحتملة في السوق مبكراً ومراقبة الآثار الخارجية الاقتصادية من أجل مساعدة هيئات وضع السياسات على التصدي للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

ويجب مراقبة المعروض النقدي، الذي بين يدي هيئة عامة، طبقاً لقاعدة نموّ نقدي ثابتة تلغي تمويل أنشطة الإفراط المتبقية للبنوك بالدين الخاص (ولكن ليس بالأسهم). ويجب أيضاً تنظيم قنوات ضخّ الأموال في الاقتصاد وفقاً لسياسات تشجّع المنافسة والإنصاف والشمول.

الملحق ٥: تطوير البنية التحتية المالية في سياق يتسم بالهشاشة - حالة العراق

كلمة معالي محافظ البنك المركزي العراقي حول تقرير مستقبل التمويل

من ناحية اخرى، يعمل البنك المركزي العراقي على تطوير البنية التحتية لنظام المدفوعات العراقي وتعزيز وسائل الدفع الالكترونية وزيادة مستوى الشمول المالي. واهم المشاريع التي قام بها بهذا الشأن هي زيادة وتيرة توظيف رواتب موظفي القطاع العام، المشاركة في منصة بنى مع عدد من الدول العربية، استخدام المقسم الوطني، تفعيل الجباية الالكترونية للمؤسسات العامة الخدمية والتعليمية وبناء استراتيجيات الشمول المالي بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين مثل صندوق النقد العربي ومؤسسة GIZ الالمانية وغيرها.

بجانب ذلك، فإن البنك المركزي العراقي يؤمن بالتحديات الكبيرة والكثيرة التي تصاحب الانتقال من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة المعتمدة على التكنولوجيا المالية، وفي نفس الوقت يدرك الفرص المهمة والكثيرة التي يوفرها التحول الى الخدمات المالية الرقمية. لذلك فان البنك المركزي العراقي على تواصل مستمر مع التطورات العالمية ويحاول تطبيق أفضل الممارسات الدولية بهذا الشأن وبخبر كبير لتفادي المخاطر المالية المحتملة ولضمان نظام مالي مستقر ومستدام. إذ عمل البنك المركزي العراقي على اصدار ضوابط اللاحق الرقمية والانضمام إلى منصة "بني" للمدفوعات العربية البيئية، لتوسيع نطاق المدفوعات الالكترونية وهي منصة تعمل على توفير خدمات المقاصة والتسوية في الوقت الفعلي للتحويلات المالية عبر الحدود بين الدول العربية وبالعملات العربية والدولية.

شهد الاقتصاد العالمي أزمات وتحديات كبيرة خلال العامين الماضيين تمثلت بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وازمة جائحة كورونا كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠. لم يتأثر الاقتصاد العراقي كثيرًا خلال الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ بسبب ضعف ارتباط القطاع المالي العراقي في النظام المالي العالمي، ولكن تأثر بشكل غير مباشر نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية في تلك المدة لن الإيرادات النفطية هي الإيرادات الرئيسية للموازنة العامة العراقية نتيجة للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها منذ ٤ عقود.

كما ان الاقتصاد العراقي واجه أزمة مزدوجة أمنية - اقتصادية خلال بجانب زيادة النفقات العامة خلال المدة ٢٠١٧-٢٠١٤ لإعادة الاستقرار وانخفاض اسعار النفط العالمية، وكذلك لمواجهة حالات النزوح الداخلي. ولتجاوز تلك الازمة التي ترتب عليها زيادة الدين العام الحكومي من (٩) ترليون دينار عام ٢٠١٤ إلى (٤٧) ترليون دينار. ونتيجة لانخفاض مستوى العمق المالي، قام البنك المركزي العراقي باعتماد سياسة نقدية توسعية منذ عام ٢٠١٥ تمثلت اولاً بخضم حوالات الخزينة بنحو (١٠) ترليون دينار بجانب إطلاق مبادرة لتمويل نشاط القطاع الخاص بمبلغ (٦) ترليون دينار منها (٥) ترليون دينار لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة عن طريق المطارف المتخصصة الحكومية، وأخرى بمبلغ (١) ترليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة عن طريق المطارف التقليدية والاسلامية الخاصة.

من ناحية أخرى، ونتيجة للأثار السلبية لجائحة كورونا كوفيد - ١٩ أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة جديدة بمبلغ (٥) ترليون دينار لتمويل مشاريع القطاع الخاص وجعله شريك استراتيجي ومهم في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وتقليل الفقر والبطالة وبفوائد مخفضة جدا او بدون فوائد احيانا مثل القروض الموجهة لقطاع الاسكان التي يترتب عليها عمولات ادارية بمقدار ٥٪ تدفع مرة واحدة فقط.



منظر من الأعلى للبرج الشاهقة،
جاكرتا (اندونيسيا)



رقم الصفحة	المراجع
٨	١. https://sagittarius.agency/blog/personalisation-the-future-of-banking ٢. https://www.mckinsey.com/business-functions/risk/our-insights/the-lending-revolution-how-digital-credit-is-changing-banks-from-the-inside
١٤	٣. IMF World Economic Outlook Database, October 2019) الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2019) = 86.6 تريليون دولار أمريكي (The Global wealth report 2019 - Credit Suisse mid-2019) الأصول المالية العالمية (٢٠١٩) = ٣٦٠.٦ تريليون دولار أمريكي (BIS report OTC derivatives statistics at end-June 2019) سوق المشتقات العالمية (2019) = 640 تريليون دولار أمريكي
٢١	٤. Real GDP estimates, Global Economic Prospects, World Bank June 2020
٢٣	٥. Chudik, A. & Mohaddes, K. & Pesaran, M. H. & Raissi, M. & Rebucci, A., 2020. "A Counterfactual Economic Analysis of Covid-19 Using a Threshold Augmented Multi-Country Model," Cambridge Working Papers in Economics 2088, Faculty of Economics, University of Cambridge. ٦. Global Economic Prospects, World Bank 2020
٢٤	٧. UNEP, Global Environment Outlook 6, 2019.
٢٥	٨. https://www.swissre.com/dam/jcr:c37eb0e4-c0b9-4a9f-9954-3d0bb4339bfd/sigma2_2019_en.pdf ٩. Natural catastrophes include the following categories: floods, storms, earthquakes, droughts/forest fires/heat waves, cold waves/frost, hail, tsunamis, and other natural catastrophes ١٠. https://www.nasa.gov/feature/goddard/2016/nasa-finds-drought-in-eastern-mediterranean-worst-of-past-900-years ١١. https://www.weforum.org/agenda/2019/04/middle-east-front-lines-climate-change-mena/
٢٦	١٢. E.on (2020) Renewable Returns, How SMEs can benefit from the Green Economic Recovery (retrieved from https://www.eonenergy.com/content/dam/eon-energy-com/Files/renewable-returns-green-recovery-report.pdf) ١٣. Mind the Gap Bridging the Climate Financing Gap with Innovative Financial Mechanisms, Global Green Growth Institute, 2016 ١٤. Assessment of Green Investments' Impact on Sustainable Development: Linking Gross Domestic Product Per Capita, Greenhouse Gas Emissions and Renewable Energy, 2019-
٢٩	١٥. Technology, jobs, and the future of work, McKinsey Global Institute, 2017
٣٠	١٦. Twenty-five years of digitization: Ten insights into how to play it right, McKinsey Global Institute, 2019 ١٧. Digital Economy Report 2019, Value Creation and Capture: Implications for Developing Countries, UNCTAD
٣١	١٨. Blockchain and retail banking: Making the connection By Matt Higginson, Atakan Hilal, and Erman Yugac, Mc Kinsey & Company, 2019 ١٩. https://innovation.wfp.org/project/building-blocks ٢٠. https://www.wvi.org/article/streamlining-cash-transfers ٢١. Blockchain and distributed ledger technologies in the humanitarian sector, Giulio Coppi and Larissa Fast, 2019 ٢٢. "DeFi' movement promises high interest but high risk", Financial Times, 2019 ٢٣. "Beyond Digitalisation: Fintech & Customer Experience" General Council for Islamic Banks and Financial Institutions, 2020
٣٢	٢٤. UNEP, Global Environment Outlook 6, 2019.
٣٣	٢٥. https://www.un.org/en/sections/issues-depth/ageing/ ٢٦. SESRIC (2018), State of Elderly in OIC Member Countries (https://www.sesric.org/files/article/604.pdf)

رقم الصفحة	المراجع
٣٤	<p>٣٧. UN University (2017), Is global inequality rising or falling? Policy Brief (https://www.wider.unu.edu/sites/default/files/Publications/Policy-brief/PDF/PB2019-2-is-global-inequality-rising-or-falling.pdf)</p> <p>٣٨. UN (2020), World Social Report 2020, Inequality in a Rapidly Changing World (https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2020/01/World-Social-Report-2020-FullReport.pdf)</p> <p>٣٩. IMF (2020), World Economic Outlook</p> <p>٣٠. IMF (2015) Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective</p> <p>٣١. Fagereng et al., Heterogeneity and Persistence in Returns to Wealth, Econometrica, 2020</p>
٣٨	<p>٣٢. https://www.bloomberg.com/press-releases/2019-11-07/global-payments-market-size-is-expected-to-reach-2-trillion-us-by-the-end-of-2025-with-a-cagr-of-7-83-valuation-reports</p>
٣٩	<p>٣٣. https://www.theblockcrypto.com/post/49621/deutsche-bank-says-crypto-could-replace-cash-by-2030-as-fiat-system-looks-fragile</p> <p>٣٤. https://www.prnewswire.com/news-releases/global-850-billion-cryptocurrency-market-to-2024-growing-usage-of-cryptocurrency-in-trading-remittance-and-payment-300910798.html</p> <p>٣٥. https://coincodex.com/article/5812/top-5-physical-asset-backed-cryptocurrencies/ داخل الإطار:</p> <p>١. https://www.cnbc.com/2020/01/21/global-central-banks-are-partnering-up-to-explore-digital-currencies.html</p> <p>٢. https://thenextweb.com/hardfork/2018/09/21/switzerland-cryptocurrency-banks-guidelines/</p> <p>٣. https://news.bitcoin.com/regulatory-roundup-germany-to-let-banks-sell-and-store-crypto-laws-changing-in-asia/</p> <p>٤. https://cryptopotato.com/hong-kong-set-to-publish-new-regulations-on-cryptocurrency-exchanges-today/</p>
٤٠	<p>٣٦. https://www.thestar.com/opinion/contributors/2019/07/07/the-future-regulation-of-cryptocurrency.html</p>
٤٤	<p>٣٧. https://www.bankrate.com/banking/jpm-big-banks-spend-billions-on-tech-but-theyre-still-laggards/</p> <p>٣٨. https://qz.com/1116277/amazons-aws-cloud-business-is-reshaping-how-the-financial-services-industry-works/</p> <p>٣٩. https://www.cnbc.com/2019/10/28/uber-announces-deeper-push-into-financial-services-with-uber-money.html</p> <p>٤٠. https://www.cnbc.com/2020/01/03/big-tech-will-push-into-finance-in-2020-while-avoiding-bank-regulation.html</p> <p>٤١. https://www.thebalance.com/technology-enabled-financial-inclusion-opens-up-banking-4172700</p> <p>٤٢. https://www2.deloitte.com/global/en/pages/financial-services/articles/bank-of-2030-the-future-of-banking.html</p>
٣٥	<p>٤٣. https://www.forbes.com/sites/boblegters/2019/04/16/three-new-reasons-direct-banks-are-dominating/?sh=798aefce4a08</p> <p>٤٤. https://www.forbes.com/sites/tobyshapshak/2018/12/27/following-mobile-moneys-rise-in-africa-mobile-banking-is-now-booming/?sh=44dc70c0cf3d</p> <p>٤٥. https://www2.deloitte.com/us/en/pages/consulting/articles/trends-in-millennial-banking-in-focus.html?icid=infocus_series_millennial-banking-trends</p> <p>٤٦. Deloitte (2016), Investment Banking Current and Future Challenges and Changes (https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/za/Documents/financial-services/ZA_Thought_Leadership_Investment_Banking_Repro.pdf)</p>
٤٦	<p>٤٧. https://www.weforum.org/agenda/2019/11/why-enterprise-risk-management-is-the-future-for-banks/</p> <p>٤٨. Deloitte (2017). The Future of Risk in Financial Services (https://www.weforum.org/agenda/2019/11/why-enterprise-risk-management-is-the-future-for-banks/)</p>

رقم الصفحة	المراجع
٤٨	٤٩. Oracle (2018). The New Digital Demand in Retail Banking From Customer Experience to Engagement Across Life Moments (https://www.oracle.com/a/ocom/docs/dc/new-digital-demand.pdf) ٥٠. https://www.ft.com/content/c4ff2a92-4508-11e9-a965-23d669740bfb ٥١. https://www2.deloitte.com/us/en/insights/industry/financial-services/financial-services-industry-outlooks/investment-management-industry-outlook.html ٥٢. Deloitte (2019). Engaging the Whole Firm, Improving Client Experience in Institutional and Wholesale Investment Management. (https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/uk/Documents/financial-services/deloitte-uk-engaging-firm.pdf)
٤٩	٥٣. Deloitte (2019). China's Investment Management Opportunity (https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/cn/Documents/financial-services/deloitte-cn-fsi-china-investment-management-opportunity-en-191216.pdf) ٥٤. https://lendoplatformltd.medium.com/the-future-of-alternative-lending-70bd8cf12732 ٥٥. https://www.brookings.edu/book/the-future-of-microfinance/ ٥٦. https://www.centerforfinancialinclusion.org/microfinance-in-the-digital-world-seven-questions-for-the-future
٥١	٥٧. https://www.privatebank.bankofamerica.com/articles/the-roadmap-for-investing-in-a-sustainable-world.html ٥٨. https://www.cnbc.com/2019/12/14/your-complete-guide-to-socially-responsible-investing.html ٥٩. https://www.weforum.org/agenda/2019/09/these-countries-are-leading-the-way-in-green-finance/ ٦٠. https://blogs.worldbank.org/climatechange/cracking-open-green-bond-market-what-s-next ٦١. https://www.nptrust.org/reports/daf-report/#growth-in-recent-years
٥٢	٦٢. https://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2018/zakat-for-the-sdgs.html ٦٣. https://medium.com/finterra/do-you-know-about-the-past-present-and-future-of-waqf-heres-a-summary-8781ccd1315f ٦٤. https://journal.wahedinvest.com/an-introduction-to-cash-waqf/
٥٣	٦٥. https://www.statista.com/statistics/1078273/global-crowdfunding-market-size/#:~:text=In%202019%2C%20the%20global%20crowdfunding,forecast%20to%20triple%20by%202026. ٦٦. https://www.prnewswire.com/in/news-releases/the-global-crowdfunding-market-was-valued-at-10-2-billion-us-in-2018-and-is-expected-to-reach-28-8-billion-us-with-a-cagr-of-16-by-2025-valuates-reports-888819175.html ٦٧. https://medium.com/@SliceCapital/the-future-of-investing-in-startups-equity-crowdfunding-9ec3fec16c44
٥٤	٦٨. https://www.industryarc.com/Report/19177/P2P-Lending-Market
٥٦	٦٩. https://www.ft.com/content/085c5eb2-dfab-11e9-9743-db5a370481bc ٧٠. https://www.pwc.com/gx/en/news-room/docs/capital-markets-in-2030-the-future-of-equity-capital-markets.pdf ٧١. https://www.ft.com/content/af6e52d5-ec71-41c1-b021-33d81e371a17 ٧٢. https://finance.yahoo.com/news/proposed-direct-listing-change-will-encourage-more-companies-to-go-public-ipo-expert-130008146.html
٥٧	٧٣. https://www.arabianbusiness.com/banking-finance/422611-the-future-is-bright-for-sukuk-investment ٧٤. https://smith.queensu.ca/centres/isf/pdfs/ISF-PrimerSeries-20190919-TransitionBonds.pdf ٧٥. https://www.cigionline.org/sites/default/files/documents/Paper%20no.210_0.pdf ٧٦. https://www.finextra.com/blogposting/16776/emerging-technologies-the-future-of-fixed-income
٥٨	٧٧. https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-07-18/wealthy-investors-leaving-hedge-funds-look-for-haven-in-real-estate ٧٨. https://docs.preqin.com/reports/2019-EisnerAmper-Private-Equity-Real-Estate-Market-Outlook.pdf ٧٩. https://docs.preqin.com/reports/2019-EisnerAmper-Private-Equity-Real-Estate-Market-Outlook.pdf
٥٩	٨٠. https://consensys.net/blockchain-use-cases/real-estate/
٦٠	٨١. https://www.weforum.org/agenda/2019/04/infrastructure-gap-heres-how-to-solve-it/

رقم الصفحة	المراجع
٦٨	٨٢. DOI: 10.1007/s11948-014-9561-9
٧٠	٨٣. For a discussion of economic inequality see Stiglitz J. 2016, "Inequality and Economic Growth". The Political Quarterly ٨٤. See Bezemer and Hudson (2012) Incorporating the Rentier Sectors into a Financial Model and Bezemer and Hudson (2016), Finance Is Not the Economy: Reviving the Conceptual Distinction. Journal of Economic Issues. ٨٥. The High-Level Expert Group on the Measurement of Economic Performance and Social Progress (OECD), For Good Measure: Advancing Research on Well-Being Metrics Beyond GDP, November 27, 2018.
٧٣	٨٦. Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. 2001. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." American Economic Review, 91(5), 1369-1401 ٨٧. Daron Acemoglu, James A. Robinson, « Why Nations Fail », March 2012
٧٩	٨٨. https://www.prnewswire.com/ae/news-releases/adgm-launches-investor-forum-at-fintech-abu-dhabi-2019-825556690.html ٨٩. http://saudigazette.com.sa/article/587670/BUSINESS/UAE-guiding-principles-on-sustainable-finance-credit-positive-for-banks
٨٠	٩٠. http://businesscommission.org/news/shift-toward-sustainable-business-models-in-middle-east-north-africa-could-unlock-more-than-us-600-billion-by-2030 ٩١. http://blog.policy.manchester.ac.uk/posts/2016/06/why-should-rich-nations-help-the-poor-because-morally-it-is-the-right-thing-to-do/
٨٢	٩٢. https://fintechnews.sg/10620/bangladesh/fintech-bangladesh-nascent-growing/ ٩٣. https://hairametrics.com/2017/09/26/why-the-m-pesa-miracle-has-failed-to-work-in-nigeria/
٨٥	٩٤. https://www.gatesfoundation.org/what-we-do/global-growth-and-opportunity/financial-services-for-the-poor ٩٥. https://www.adb.org/news/features/building-trust-and-confidence-cambodia-s-financial-sector
٩٢	٩٦. Sébastien, L., Bauler, T. and Lehtonen, M., 2014. Can indicators bridge the gap between science and policy? An exploration into the (non) use and (non) influence of indicators in EU and UK policy making. Nature and Culture, 9(3), pp.316-343. Sébastien, L. and Bauler, T., 2013. Use and influence of composite indicators for sustainable development at the EU-level. Ecological Indicators, 35, p3
٩٣	٩٧. The New Zealand Treasury, 2018. Treasury paper. Living Standards Framework: Introducing the Dashboard. ٩٨. Social Progress Imperative, 2018
٩٤	٩٩. Amir Sufi, Atif Mian, House of Debt: How They (and You) Caused the Great Recession, and How We Can Prevent It from Happening Again, 2014 ١٠٠. Sami Al Suwailem, Market Stability Fund, 2006 ١٠١. https://www.ft.com/content/f776ea60-2b84-4b72-9765-2c084bff6e32 ١٠٢. Patrick Bolton, Morgan Despres, Luiz Awazu Pereira Da Silva, Frédéric Samama, Romain Svartzman, The Green Swan Central Banking and Financial Stability in The Age of Climate Change, January 2020
٩٥	١٠٣. Benchimol, Jonathan; Fourçans, André (2012). "Money and risk in a DSGE framework: A Bayesian application to the Eurozone". Journal of Macroeconomics. 34 (1): 95–111
٩٩	١٠٤. Abhijit V. Banerjee, Selvan Kumar, Rohini Pande and Felix Su, Do Informed Voters Make Better Choices? Experimental Evidence from Urban India, 2011
١٠٠	١٠٥. https://hbr.org/2017/12/how-digital-tools-and-behavioral-economics-will-save-retirement ١٠٦. https://norden.diva-portal.org/smash/get/diva2:1065958/FULLTEXT01.pdf

رقم الصفحة	المراجع
١٠٢	١٠٧. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp12202.pdf
١٠٣	١٠٨. https://voxeu.org/article/central-bank-digital-currency-central-banking-all ١٠٩. https://www.stjornarradid.is/media/forsaetisraduneyti-media/media/skyrslur/monetary-reform.pdf
١٠٤	١١٠. Central Bank Digital Currencies, BIS Committee on Payments and Market Infrastructures and the Markets Committee, 2018
١٠٥	١١١. Central bank digital currencies: foundational principles and core features, Bank for International Settlements, 2020 ١١٢. The Chicago Plan Revisited by Jaromir Benes and Michael Kumhof, 2012
١٢٠	١١٣. https://www.mckinsey.com/pl/~media/ClientLink/New%20rules%20for%20an%20old%20game%20Banks%20in%20the%20changing%20world%20of%20financial%20intermediation/Banks-in-the-changing-world-of-financial-intermediation-GBAR.pdf
١٢١	١١٤. https://www.theguardian.com/business/2015/aug/19/corbynomics-why-we-should-take-it-seriously ١١٥. https://blogs.imf.org/2019/12/12/central-bank-digital-currencies-4-questions-and-answers/#:~:text=CBDC%20could%20lower%20costs%20associated,even%20hold%20a%20bank%20account.
١٢٣	١١٦. https://www.refinitiv.com/perspectives/future-of-investing-trading/2020-a-strong-year-for-sukuk/#:~:text=The%20first%20Sukuk%20was%20brought,the%20impact%20of%20COVID%2D19.
١٢٤	١١٧. https://www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/technology-jobs-and-the-future-of-work
١٢٥	١١٨. https://www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/technology-jobs-and-the-future-of-work ١١٩. The minimum amount that a Muslim must have before being obliged to give zakat donation of 2.5% of their wealth.
١٢٨	١٢٠. http://statisticstimes.com/economy/countries-by-gdp-sector-composition.php ١٢١. https://www.nationalgeographic.com/environment/article/photos-farms-agriculture-national-farmers-day ١٢٢. https://www.pwc.com/ng/en/assets/pdf/evaluating-agric-finance-nigeria.pdf ١٢٣. https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/agriculture-finance
١٢٩	١٢٤. https://www.findevgateway.org/library/warehouse-receipts-financing-agricultural-producers ١٢٥. http://www.fao.org/3/i3339e/i3339e.pdf ١٢٦. https://www.africaoilandpower.com/2018/08/20/funding-africas-giants/
١٣١	١٢٧. https://www.ice.org.uk/ICEDevelopmentWebPortal/media/Documents/News/ICE%20News/Global-Construction-press-release.pdf ١٢٨. http://www3.weforum.org/docs/WEF_Shaping_the_Future_of_Construction_full_report___.pdf
١٣٣	١٢٩. https://www.habitat.org/about/advocacy/international/solid-ground/sites/default/files/sdgresourceguide.pdf
١٣٤	١٣٠. http://www.xinhuanet.com/english/2018-08/08/c_137376891.htm
١٣٥	١٣١. A New Bretton Woods Moment by Kristalina Georgieva, IMF Managing Director, October 2020 ١٣٢. A lost century in economics: Three theories of banking and the conclusive evidence, Richard Weber, 2016
١٣٦	١٣٣. The Chicago Plan Revisited, Jaromir Benes and Michael Kumhof, 2012

بيانات الاتصال

المملكة العربية السعودية جدة (المقر)

٨١١١ شارع الملك خالد
ص. التزلة اليمانية، المبنى ١
جدة ٢٢٣٣٢-٢٤٤٤، المملكة العربية السعودية

الهاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٣٦١٤٠٠

الفاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٣٦٦٨٧١

البريد الإلكتروني: ldbarchives@isdb.org

يرجى الاتصال بالعنوان الآتي بخصوص أي
استفسارات أو اقتراحات تتعلق بهذا التقرير:

قسم تمويل التنمية الابدلة،
إدارة الاستراتيجية والتحول
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

البريد الإلكتروني: adf@isdb.org

الطبعة

© 2022 البنك الإسلامي للتنمية (البنك)

هذا المنشور صدر عن إدارة الاستراتيجية والتحول في البنك الإسلامي للتنمية

تم تطوير أفكار ومقترحات المشور من قبل محمد الحبيب شنيطي أنصاري، ومحسن كيراؤوش، والدكتور أحمد الخضري، مدير إدارة التخطيط والتحول الاستراتيجي.

الشكر والتقدير لكريم آيت شعبان لمساهمته الكبيرة في المنشور. استفاد المنشور من توجيهات الشيخ صالح عبد الله كامل، المؤسس والرئيس السابق لمجلس إدارة مجموعة دلة البركة والرئيس السابق للمجلس العام للمصارف الإسلامية.

هذا التصنيف أعدته ديوييت توش. والبنك الإسلامي للتنمية ("البنك") لا يكفل دقته أو يقتره أو يوافق عليه ولا يقدم أي ضمانات أو إقرارات أو تعهدات بشأنه.

ترمي الاستنتاجات والتفسيرات والخلاصات المذكورة في هذه الوثيقة إلى التعبير عن وجهات نظر البنك الإسلامي للتنمية ("البنك"). ولا يملك البنك بالضرورة كل مكون من مكونات المحتوى المقدم في هذه الوثيقة. ومن ثم، لا يضمن ألب يتنك استخدام أي مكون أو جزء يملكه طرف ثالث وتتضمنه هذه الوثيقة حقوق ذلك الطرف الثالث. فيجب الاتصال بالكنى الحقوق للحصول على تراخيص باستخدام المحتوى الخاص بهم. ومن الأمثلة على هذه المكونات الجداول والأشكال والصور والتصنيفات. ولا يكفل البنك دقة البيانات الواردة في هذه الوثيقة (ومنها المحتوى الخاص بالطرف الثالث)، ولا يتحمل أي مسؤولية عن أي تبعات تنجم عن استخدامها. وهذه الوثيقة منشورة دون ضمان من أي نوع، صريحاً كان أو ضمنيّاً. وليس فيها ما يشكّل أو يُعتبر قيداً على امتيازات وحصانات البنك أو تنازله عن هذه الامتيازات والحصانات، المحفوظة كلها بوضوح. ولا تتضمن التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض مادتها التعبير عن أي رأي كان للبنك في المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لأي من سلطاتها، أو في تعيين حدودها أو تخومها. ولا يعني استخدام الخرائط، أو الإشارة إلى إقليم، أو منطقة جغرافية معيّنة، أو استخدام مصطلح "بلد" في هذه الوثيقة تأييداً أو قبولاً رسمياً لذلك من لدن البنك، ولا يقصد البنك إصدار أي أحكام بشأن المركز القانوني أو أي مركز آخر لأي إقليم أو منطقة معروضة في هذه الوثيقة.

